مذكراتي

بقلم

اسماعيل صدقي باشا

قامت بطبعه ونشره
دار الهلال

مذكراتي

بقلم

إسماعيل صدقي باشا

عنيت بطبعه ونشره

دار الهلال

سنة ١٩٥٠

إلى القـــارئ

عنـد ما طلب مني « المصور » نشر هـذه المذكرات لم أكن دونت منها شيئا ، لأني لم اهتم بنفسي طول حياتي ، ولم أفكر في أن أدون مذكرات لي ، أو ـ على الاصح ـ لم يكن لدى من الوقت فسحة لأن أكتب عن نفسي ، أو أجمـع صورا لصباي وشـبابي وكهولتي وما اشتركت فيـه من أحداث على نحـو ما يفعل البعض ، الا ما سجلته لي الصحف ، لأن هدفي في الحياة أن أعمل في الميادين العامة ، وأن أؤدي واجبي،واصرف نشاطي فيما ينفع وفيما يعود بالخـير على المجمـوع ، ولهـذا طويت خمســين عاما في هذه الميادين دون أن أجلس الى مكتبي لأكتب عن حياتي ، وأشغل الناس بشخصي

لكن حياتي العامة هي مادة من حياة الأمة التي خدمتها طيلة هذه السنين .. وقد يكون في تدوين حوادثها ما يساعد المؤرخ الذي يريد تحقيق تاريخ مصر الحديث ، ويكشف اللثـام عن أسرارها ، لأني اشتركت في الكثير من الأحداث الـكبرى ، وفي مراحل التطور المصري منذ فجر القرن العشرين الى اليوم .. وقد اعتاد رجال الغــرب ان يدونوا مذكراتهم ، واعتبروها فرضا على الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءا متمما لتاريخ الأمة .. ولذلك استجبت لدعوة « المصور » وبدأت أملي هذه المذكرات بقدر ما تسـمح به الذاكرة ، وأنا جـد حريص على تدوين الحقائق

اسماعيل صدقي

نشأتي الأولى

ولدت في ١٥ يونية سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية في عهد الخديو اسماعيل . فانا الآن في الخامسة والسبعين من عمري . وقد مرت هذه السنون بحوادثها الكثيرة، سريعة شأن كل زمان ، على نحو ما قال المرحوم أحمد شوقي بك :

ان سبعين تقضت لم تكن غير ثوان
هي كاللحظة ان قيـ ـست الى عمر الزمان !

وكان اسماعيل صديق باشا المفتش ، ووزير الخديو اسماعيل وقت ولادتي ، في أوج مجده وسلطانه ، فسماني والدي باسمه ، كما هي عادة الناس حين يسمون أبناءهم بأسماء العظماء والوزراء المشهورين . وهو اسم يجمع بين اسمي الخديو ، ووزيره المعروف ...

وحدث بعد ذلك بقليل ان غضب ولي الأمر على وزيره ، كما غضب هرون الرشيد على جعفر البرمكي ، وعبثت به الأيام ، ووقعت الواقعة ، وذهب ولم يعرف الى أين ذهب ، فخشي والدي ان يكون في اسمي وقتئذ ما يشعر بولائه للوزير المنكوب، فأسرع بتحويره من « اسماعيل صديق » الى « اسماعيل صدقي » !

ومن ذلك العهد عرفت بهذا الاسم

والدي .. ووالدتي

نشأت في بيت مصري ، بل في بيت من صميم الريف المصري ، اشتغل منذ أواسط القرن التاسع عشر بالحكم وسياسة الدولة ، وكان أفراده على حظ من العلم والتعليم والثروة والجاه ، فكان والدي « أحمد شكري باشا » من كبار رجال الحكومة في عهد الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، وكانت والدتي « فاطمة هانم » كريمة محمد سيد أحمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا ابن الأمير محمد على باشا الكبير

وقد درس والدي في مدرسة القلعة ، وتلقى فيها علم الادارة الملكية (الحقوق) ثم انتخب للسفر الى فرنسا في أول بعثة ارسلها الأمير سعيد باشا للتخصص في العلوم السياسية . وكان عدد اعضاء هذه البعثة واحدا وعشرين تلميذا ، ومن زملائه فيها محمد راتب باشا سردار الجيش المصري المشهور في عهد الخديو اسماعيل ، والقائد أحمد راشد حسني باشا ويوسف النبراوي باشا

وهو من بلدة الغريب التابعة لمركز زفتي . ولما اتم دروسه في فرنسا عاد الى مصر سنة ١٨٦١ والتحق بخدمة الحكومة ، وتقلب في وظائفها الى ان اصبح محافظا للقاهرة، فوكيلا لوزارة الداخلية . ومن الوظائف التى تقلدها « مدير ادارة عموم السودان وملحقاته » ايام الثورة المهدية . وكانت هذه الوظيفة موجودةحتي ذلك الحين .. وقد تقلد منصب مدير اسيوط ، واحيل الى المعاش وهو وكيل للداخلية ، وظل به عشر سنوات ، ثم ادركته الوفاة سنة ١٨٩٥

سعيد باشا يعتقل جدى !

كان جدى محمد سيد احمد باشا (ابو والدتي) وابن عم ابى من اصحاب المكانة والحظوة عند الامير سعيد باشا ، وكان يجيد اللغة العربية الى جانب اجادته التركية، ويعتمد عليه سعيد باشا فى تحرير رسائله الرسمية والخاصة وكان يسكن قصرا فخما بشبرا ، وعنده من الخدم والحشم الكثيرون . واذكر انى رايت فى طفولتى بهذا القصر ثلاثين جارية سوداء ، وثلاثين جارية بيضاء ، عدا الطهاة والخدم الآخرين ، بعضهم ممن يسمونهم المماليك وهم من أصل شركسى

وكان الأمير سعيد باشا يؤثر جدى بالكثير من عطفه ورعايته ، فأثار ذلك كوامن الحقد والحسد فى نفوس بعض رجال الحاشية. وكان الامير مع طيبة قلبه وميله للخير ضعيف الارادة ، كثير التقلب والتردد ، ينصاع الى آراء مخالطيه ، سريع التاثر بما يسمعه ، سريع الغضب ، قريب الرضا .. وحدث أن وشى عنده أحدهم بجدى ، فغضب عليه ذات يوم ، وهو لم يعرف لماذا غضب ، ولكنه يعرف انه فوجىء بالقبض عليه واعتقاله فى قلعة أبى قير بلا تحقيق، فمكث معتقلا بها تسعة اشهر، حتى اشفق عليه اصدقاؤه ومريدوه ، وظنوا أن الأمير لكثرة مشاغله قد نسيه فى معتقله، فأوعزوا الى نجليه الصغيرين : أمين (والد عباس سيد احمد باشا) ، ومحمود ، بأن ينتظرا سمو الأمير عند خروجه من القصر ، ويرتميا على قدميه ضارعين له بأن يفرج عن أبيهما

وذات يوم خرج سموه من قصر راس التين ، وحوله رجال الحاشية ، فتقدم الصبيان ، وارتميا على قدميه يقبلانهما ، ويلتمسان العفو عن ابيهما المعتقل ، فسأل سعيد باشا عن امرهما فقيل له انهما نجلا محمد سيد احمد بك (باشا) ، فاستدرت حالة الصبيين عطفه ، فامر توا بالأفراج عنه !

بركة غطاس

كان جدى جالسا فى القلعة لا يدرى شيئا مما حدث وقد بلغ به اليأس مبلغه . وانه لكذلك اذا برسل الأمير يأتون اليه ويطرقون معتقله ، فأوجس منهم خيفة ، ولكنهم ما لبثوا أن بشروه بعفو الأمير ، وامروه بأن يذهب لمقابلته بقصر راس التين

خرج سيد احمد باشا مغتبطا بهذا العطف الكريم ، وذهب لتقديم الشكر لسمو الأمير ، فقابله سموه مقابلة حسنة ، وشمله برعايته . ومنحه «حجة» تتضمن تبرع سموه له بضيعة من املاكه الخاصة بمديرية البحيرة مساحتها تسعمائة فدان فى « بركة غطاس » أى عن كل شهر قضاه فى المعتقل « مائة فدان » .. ! وهذه الضيعة هى التى اقضى فيها بعض أوقات راحتى الى الآن .. !

وبمناسبة « بركة غطاس » اذكر اننى قرأت فى مذكرات نابليون انه عند مغادرته لمصر فى نهاية الحملة الفرنسية بات فيها تلك الليلة التى سبقت يوم اقلاعه من البلاد المصرية الى فرنسا

دخولى مدرسة الحقوق

كانت الثقافة الفرنسية هى أولى الثقافات الأجنبية التى يقبل عليها الناس فى ذلك الحين ، ولما كان والدى قد أتم دراسته فى فرنسا ، وتثقف بثقافتها ، فكان طبيعيا أن يختار لنجله هذه الثقافة ، فأرسلنى فى السادسة من عمرى الى مدرسة الفرير، فكان لها الفضل فى اتقانى للغة الفرنسية ، وقد مكثت بها حتى حصلت منها على (البكالوريا) سنة ١٨٨٩

ولما لم تكن المدارس الأجنبية تعنى بدراسة العربية يومئذ عنايتها بها فى الوقت الحاضر ، فقد كنت أشعر بقصورى فى هذه اللغة أثناء وجودى بها،حتى اذا انتقلت منها الى مدرسة الحقوق بدأت عنايتى بأتقان اللغة العربية ، خصوصا وقد كان من أساتذتى بعض فطاحل هذه اللغة وآدابها أمثال المرحومين حفنى بك ناصف ، وسلطان محمد بك

وعلى ذكر التحاقى بمدرسة الحقوق اذكر هنا فضلا للمرحوم على مبارك باشا ناظر المعارف . فقد كانت سنى وقت حصولى على (البكالوريا) لا تتجاوز الرابعة عشرة ، وكانت السن القانونية للملتحقين بالسنة الأولى فى هذه المدرسة لا تقل عن الخامسة عشرة ، فكان القانون يقضى بحرمانى من دخولها حتى أبلغ هذه السن ، فلما اتصل ذلك بناظر المعارف أذن باستثنائى من هذه القاعدة ، وأصدر امرا خاصا بقبولى فى هذه المدرسة

مع مصطفى كامل

دخلت مدرسة الحقوق ، وكان من زملائى فى (الفصل) محمد توفيق نسيم وأحمد لطفى السيد ، ومن زملائى فى المدرسة مصطفى كامل ، وعبد الخالق ثروت

وكنت وتوفيق نسيم طول سنى الدراسة نتناوب الاولية فى الامتحانات ، فسنة اكون الاول وهو الثانى . واخرى بالعكس . حتى كان امتحان ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٤ فظفرت بالاولية ، وكان ترتيبه الثانى

وقد اشتغلت بالصحافة اثناء دراستى بهذه المدرسة ، فحررت مع مصطفى كامل فى مجلة (المدرسة) التى انشأناها . ثم انشأت مع لطفى السيد مجلة (الشرائع) . وهى مجلة قانونية فكنت أحرر فيها فصولا فى القانون والاقتصاد ، وكنت ميالا بطبعى الى المسائل الاقتصادية

الهتاف بالدستور

واذكراننى وانا بالسنة الثالثة بالحقوق اشتركت مع مصطفى كامل فى تنظيم مظاهرة للطلبة للمطالبة بمنح البلاد الدستور ، فاجتمعنا أثناء مرور الخديو عباس حلمى امام المدرسة ، وكانت وقتئذ فى بنائها بشارع عبد العزيز ، فحييناه ، وهتفنا منادين بالدستور فلم يغضب الخديو لهذه المظاهرة ، ولا لهذا الهتاف ، بل ابتسم ورد التحية، واعتبر ذلك تشجيعا خفيا من سموه للطلبة ، وللحركة الوطنية التى كان يرعاها

وقد كان الخديو عباس فى ذلك الحين شابا ميالا لتشجيع الشباب . وقد طبع على تشجيع الحركة الوطنية . ولذلك لم يكن غريبا ان يبتسم ، والا يغضب،بل على العكس كان يرى فى تقوية الحركة الوطنية تقوية لعرشه ، وتدعيما لسلطته الشرعية ، اذ كان الهدف هو جلاء المحتلين عن مصر ، وحصولها على حريتها واستقلالها

وكذلك نشأنا ونحن طلبة نشعر بأن واجبنا الأول حب وطننا وخدمة بلادنا . وحب الوطن يكون بشيئين : (١) أن نتمسك بحقوقه ونسعى للحصول عليها (٢) وان نعمل لتحصيل العلم لنكون جديرين بالاستقلال،بل لنصل بالعلم الى الاستقلال الحقيقى

فى الوظائف الحكومية

تخرجت فى مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٤ . ومع انى كنت أول فرقتى فقد عينت فى وظيفة كاتب بالنيابة بمرتب خمسة جنيهات !

وكان النائب العمومى فى ذلك العهد مسيو لوجريل ، وكان وكيله مصريا معروفا بوطنيته وسمو اخلاقه يدعى حسن عاصم بك (باشا) فمكثت بهذه الوظيفة زمن التمرين ، ولم استنكف من ممارستى لوظيفة صغيرة يمارسها من هم أقل منى تعليما وثقافة ، بل كانت لى تجربة من تجارب الحياة التى لابد منها

وكان صديقى وزميلى عبد الخالق ثروت الذى كان يسبقنى بسنة قد عين سكرتيرا للجنة المراقبة القضائية ،وسكرتيرا للمستشار القضائى ، وكان مرتبه ١٥ جنيهـا ، فنقلت بمساعدته الى هذه اللجنة بمرتب (ثمانية جنيهات) ، فقضيت فى هذه الوظيفة سنتين لم يزد مرتبى فيهما شيئا ، ولم اتبرم بالحياة على الرغم من أن هذا المرتب لم يكن يكفينى . ثم عينت فى بلدة ايتاى البارود فى وظيفة مساعد نيابة بعشرة جنيهات،وكنت أسكن منزلا بسيطا اعيش فيه عيشة متواضعة . مع ثلاثة غيرى من خريجى الحقوق احدهم صديقى الاستاذ عزيز بك خانكى ، ونقلت منها الى طنطا ، ثم الى المحلة ، ثم عدت الى طنطا

كانت هذه التنقلات فى هذه البلاد الريفية بلا ترقية ، وبمرتب لم يزد عن عشرة جنيهات خلال أربع سنوات . ومع ذلك لم أضق بنفسى معتمدا على الله وعلى انتهاز الفرص !

من ١٠ جنيهات الى ٣٠ جنيهاً

وذات يوم كنت واقفا فى محطة طنطا ، فسمعت صوت محمد سعيد بك (دولة سعيد باشا رئيس الوزارة فيما بعد) ينادينى، وكان وقتئذ رئيس نيابة الاسكندرية، وعضوا فى مجلس البلدية بهذه المدينة بحكم وظيفته ، فعرض على ان انقل معه بالاسكندرية فى وظيفتى التى اشغلها بطنطا ، فوافقت ، ونقلت فى وظيفة (مساعد نيابة) وبمرتبى وهو عشرة جنيهات

وبينما كنت اقوم بعملى يوما قرات اعلانا فى الجرائد ان وظيفة سكرتير ادارى مجلس

بلدية الاسكندرية ورئيس قسم القضايا فيها معروضة لمسابقة بعد عشرة ايام . ومرتب هذه الوظيفة ثلاثون جنيها فى الشهر ، فتقدمت الى هذه المسابقة ، وكانت سني وقتئذ ٢٣ عاما . وقد تقدم فيها أكثر من خمسين شخصا أكثرهم من المحامين الاجانب . وكان موضوع المسابقة الكتابة باللغة الفرنسية فيما يأتى : (هل الافضل أن تكون مواصلات المدينة فى يد الحكومة أم فى يد شركة اهلية ؟ !)

فكتبت فى هذا الموضوع باسهاب ، ورجحت أفضلية الادارة الأهلية لانها تؤدي الى اتقان العمل والشعور بالمسئولية، وبينت أيضا وجهة النظر الخاصة بادارة الحكومة كما فصلت كلتا النظريتين

وفى اليوم التالى لهذه المسابقة سمعت ان اللجنة اعجبت بكتابتى، وأوصت بتعييني فى الوظيفة . وبذلك ارتفع مرتبى من عشرة جنيهات الى ثلاثين جنيها .. !

مقتل بطرس غالى باشا

مكثت فى هذه الوظيفة عشر سنوات عينت خلالها سكرتيرا عاما للبلدية يحل محل المدير عند غيابه ، وقد كانت مدة وظيفتي كسكرتير لمجلس البلدية مدة افادتنى الشيء الكثير وساعدتنى على شق طريقي بعد ذلك ، فما البلدية الا حكومة مصغرة تشمل كل فروع الادارة التى لها نظائر فى الحكومة . وكانت سنة ١٩٠٨ فاختير محمد سعيد باشا وزيرا للداخلية فى وزارة بطرس غالى باشا . وكان سعد زغلول وزيرا للمعارف فى هذه الوزارة ، وحسين رشدى وزيرا للحقانية ، واسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية ، وفخرى باشا للمالية ، وبطرس باشا للرياسة والخارجية

كانت سني وقتئذ ٣٣ عاما ، وكان محمد سعيد باشا يولينى ثقته وصداقته، فانشأ فى الداخلية منصب سكرتير عام الوزارة ، ونقلنى اليه ، واسند الى اختصاصات الوكيل ، وبذلك أصبحت رئيسا لكبار الانجليز التابعين للداخلية كمدير السجون ، ومدير مصلحة الصحة والبلديات . وكان لهذه الوزارة مجالس منها المجلس الاعلى للبلديات ، وكان ينعقد تحت رياستى فكبر على هؤلاء الانجليز أن يحضروا جلسات المجلس على هذا الوضع بعد أن كنت مرءوسا لبعضهم . فلما حان موعد الجلسة الأولى بعثوا بوكلائهم لحضورها . وادركت ما يرمون اليه ، فأجلت الجلسة لهذا السبب ، وحددت موعدا آخر وبعثت الى كل منهم بخطاب لحضور الجلسة القادمة

وكان مستشار الداخلية وقتئذ رجلا يدعى (مستر شتى) . وكان من عقلاء الانجليز ، يحب صداقة المصريين ، ويميل الى تشجيعهم ، ويرى فى هذه السياسة مصلحة لانجلترا ، فاجتمعت به ، وأخبرته بما حدث وهددت بالاستقالة ان لم يحضر هؤلاء الموظفون جلسة المجلس القادمة التى حددتها ، فاهتم الرجل بالامر ، وبعث اليهم ولامهم على ما فعلوا . ومن ذلك اليوم لم يتخلفوا عن حضور الجلسات !

قضيت سنتين فى هذه الوظيفة . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كنت جالسا ظهرا بمكتبى فأخطرت بمقتل رئيس الوزارة بطرس غالى باشا على سلم وزارة الخارجية بمبنى وزارة الحقانية

أشفقت من خطر هذا النبأ ، ووقع عندى موقعا سيئا . واسرعت الى مكان الحادث فوجدت الرئيس منطرحا فى فناء الوزارة ، وحوله حسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، واحمد فتحى زغلول وكيل الحقانية . ووجدت ابراهيم الوردانى ، وقد قبض عليه . واستدعى الدكتور سعد الخادم ، فأخذ يسعف الجريح وكان فى النزع الاخير ، فحمل الى مستشفى الدكتور ملتون

ويلخص الحادث فى أن بطرس باشا اعتاد أن يخرج من النظارة فى الساعة الواحدة بعد الظهر . فخرج فى ذلك اليوم . وكان يصحبه حسين رشدى باشا ، وثروت باشا

وفتحي زغلول باشا . ثم فارقهم عند السلم الخارجي . وعندما هم بركوب العربة دنا منه الوردانى متظاهرا بانه يريد أن يرفع اليه عريضة واطلق عليه رصاصتين ، وما كاد يلتفت حتى أطلق عليه أربع رصاصات ، فسقط مضرجا بدمائه بجوار عربته ، وحمل الى داخل الوزارة

وكان محمد سعيد ناظر الداخلية (وزير الداخلية) قد ركب قطار الظهر الى الاسكندرية ليقضي راحته الاسبوعية ، فاتصلت توا بمحمد محب باشا مدير الغربية اذ ذاك، وطلبت اليه أن يبلغه بالحادث عند وصوله الى طنطا ليعود الى القاهرة فورا.. ففعل

وقد عز على الخديو عباس أن يقتل رئيس وزرائه ، لما كان يتمتع به من ثقته ومحبته . وذهب الى المستشفى يستفسر عن حالته ، ودخل عليه فى غرفته وقبله فى وجهه والدموع تملأ عينيه . وكان المصاب قد تنبه قليلا ، فجعل يقول :

ــ العفو يا أفندينا .. متشكر .. العفو يا أفندينا .. متشكر .. !

واجريت له عملية جراحية ، ولكن لم تات الساعة الثامنة مساء حتى قضى نحبه..

وزارة محمد سعيد

جلست فى تلك الليلة ــ ليلة وفاة رئيس النظار ــ مع محمد سعيد باشا فى منزله ، فقال لى :

ــ والله طارت الوزارة يا اسماعيل .. !

فقلت له :

ــ بالعكس .. فانى اتنبأ بانك رئيس النظار المقبل ..

وقد حدث فى اليوم التالى ما تنبأت به، فعهد اليه الخديو عباس تأليف الوزارة الجديدة ، فكان هو للرياسة والخارجية والداخلية ، واحمد حشمت باشا للحقانية ، ويوسف سابا باشا للمالية ، واسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية ، وخرج سعد زغلول باشا وفخرى باشا من الوزارة

وعين نجيب غالى نجل بطرس باشا وكيلا للخارجية ، وانعم عليه بالباشوية،وعينت انا وكيلا للداخلية ، وانعم على بالباشوية أيضا ، والغيت وظيفة السكرتير العام لهذه النظارة

كتشنر وخطابه أمام الخديو

كان السير الدون غورست فى ذلك الحين معتمدا لبريطانيا فى مصر . وقد ساءت صحته فى أواخر عهده فتوفى يوم ١٣ يوليه سنة ١٩١١ ، وجاءتنا الأنباء على أثر وفاته بتعيين اللورد كتشنر فى مصر خلفا له ، وكان وقتئذ فى لندن ، فأثار تعيينه قلقا فى الدوائر السياسية والوطنية لانه كان رجلا عسكريا ،جاف الطبع ، ويميل الى التدخل فى شؤون مصر الداخلية

وقبل حضوره الى مصر فى سفينة حربية أرسلت الوكالة البريطانية صورة من الخطاب الذى كان ينوى القاءه أمام الخديو ، واذا به يشتمل على معان تفيد رغبته فى التدخل فى صميم شؤون مصر

كان هذا الخطاب غريبا ومحرجا للخديو وللوزارة ، فدعا محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا فى منزله برمل الاسكندرية للتشاور فيما يكتب للرد على المعتمد البريطانى ، ثم استدعانى سعيد باشا فذهبت اليه ،

واخذنا نتشاور فى الأمر لمعالجة الموقف بطريقة لاتضر مصلحة البلاد ، ولا تحملها فوق ما حلت من اعباء الاحتلال وسياسة المحتلين .. وكلفنى سعيد باشا بكتابة الرد ، فوضعته بالفرنسية وكان هذا الرد هو الذى القاه الخديو،واشتمل على كل ما اقتضته الحال من بيان لموقف مصر فيما يختص بمحافظتها على كيانها الداخلى

كتشنر يهدد الخديو بالعزل

على الرغم من رفضنا لتدخل اللورد كتشنر ، وخطابه الذى القاه امام الخديو، فانه كان لا يأبه بذلك ، وكان يتدخل فى شؤون مصر الداخلية . وقد كان تدخله مقصودا لمحاربة الخديو وتوطيد سياسة الاحتلال . واذكر انه على اثر تعيينه كتبت جريدة المورننج بوست تقول :

« ان اللورد كتشنر قد عين فى هذا المنصب ، لانه من اعظم الذين وضعوا أساس مركزنا فى مصر ، واشتغل فى عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله .. ان مهمة اللورد كتشنر أن يعيد النظام ، وأن ينشر التمدن مع محو الارتباك ، وايجاد حكومة جديدة .. »

والحقيقة ان الرجل كان ينزع الى الاصلاح ، ولكنه يتخذ الاصلاح وسيلة لتدعيم الاحتلال ، ونشر النفوذ البريطانى فى البلاد

وكانت الاوقاف الاهلية وقتئذ تابعة لديوان يدعى (ديوان الاوقاف) . ولم تكن (نظارة) لها ناظر مسئول ، بل كانت تابعة للخديو رأسا . وكان كتشنر قد علم بشراء الاوقاف أرض المطاعنة من ملك الخديو بمبلغ ستين الف جنيه . وقيل اذ ذاك أن هذه الصفقة فيها غبن ، وفيها محاباة للخديو ، فاهتم بالامر ، ولما كانت المسألة دينية شرعية ، فقد سعى كتشنر لدى الباب العالى بمساعدة الامير سعيد حليم الصدر الأعظم فى ذلك الحين ، حتى حصل على موافقته وموافقة شيخ الاسلام وكان هذا الامير معروفا بعدائه للخديو .. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد تركت لكتشنر حرية التصرف فىالموقف ، فبعث برايه الى رئيس النظار فى تحويل ديوان الاوقاف الى نظارة ، فلما بلغ الخديو ما بعث به المعتمد البريطانى ، قال :

— هذه مسألة دينية ، لايحق لكتشنر ولا لحكومته التدخل فيها

فكان رد كتشنر :

— اذا كان الخديو لا يريد الموافقة ، فأنا أسلم العرش للأمير سعيد حليم الصدر الأعظم .. !

واستدعانى اللورد كتشنر لمقابلته فى دار الوكالة البريطانية بسبب غياب محمد سعيد باشا فى ذلك اليوم بالاسكندرية ، فذهبت اليه ، فما كدت أدخل غرفته ، حتى وجدت القائد العام لجيوش الاحتلال فى مصرخارجا من عنده ، فقال لى كتشنر : « هل تدرى لماذا كان القائد عندى ؟ ! » . فسكت ، وأدركت ما يعنيه من ان ذلك من أجل توقف الخديو فى الامر ومعارضته لانشاء النظارة المطلوبة ..

ولما عدت من عنده أخبرت سعيد باشا بما حدث ، ودارت المخاطبات بين مصر واستانبول بوساطة سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، وانتهى الامر بتحويلها الى (نظارة أوقاف) فى نوفمبر سنة ١٩١٣ ، واختير احمد حشمت باشا أول ناظر للاوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلا لها ، والف لها مجلس أعلى . وعدلت الوزارة فاختير احمد حلمى للمعارف ، وسعيد ذو الفقار للمالية ، ومحمد محب باشا للزراعة

كيف عينت وزيراً لأول مرة

كانت السياسة البريطانية ترمى الى فصل مصر عن تركيا ، لا حبا فى المصريين ، بل خدمة للسياسة الاستعمارية وتدعيما لسياسة الاحتلال

لذلك عمل اللورد كتشنر على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، واعداد قانون نظامى جديد يحل محل النظام القديم الذى وضع سنة ١٨٨٣

وقد صدر القانون الجديد سنة ١٩١٣ وهو يقضى بانشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى ، وتاليف مجلس فى كل مديرية ، واختير مظلوم باشا رئيسا لهذه الجمعية ، وعدلى يكن باشا وكيلا معينا ، وسعد زغلول باشا وكيلا منتخبا

وفى ٢٢ ديسمبر من تلك السنة افتتح الخديو عباس الجمعية بخطاب القاه بنفسه !

وفى ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سقطت وزارة سعيد باشا ، وكان الخديو قد غضب عليه بسبب سكة حديد مريوط التى كانت ملكا لسموه ، والتى باعها سعيد باشا للحكومة المصرية بمبلغ (٣٩٠ الف جنيه) فقط .. وكان الخديو يعتبر هذه الصفقة غير مربحة، وقد اتهمه بانه كان يسير تبعا لمشورة كتشنر ، ولا يحفل برايه . وكانت الحكومة الايطالية قد عرضت على سموه أن تشتريها بمبلغ أكبر من هذا المبلغ لولا موقف سعيد باشا واللورد كتشنر

وقد تولى النظارة بعده حسين رشدى باشا ، فاختارنى ناظرا للزراعة ، فانشأت بها المجلس الفنى الاعلى . وكان الخلاف بين الخديو عباس ، واللورد كتشنر قد بلغ مداه ، وهدده عدة مرات باقصائه عن العرش ، وضيق الخناق عليه ، حتى كانت الحرب العالمية الاولى فكانت الفرصة سانحة للحكومة البريطانية لاعلان عزله ، وارسلت اليه فى استانبول تمنعه من الحضور الى مصر



السودان بين الانجليز والخديو عباس

تحدثت عن مقتل بطرس غالى باشا رئيس النظار سنة ١٩١٠ ، وكيف كانت مكانته عند الخديو عباس حتى أنه بكى لمصرعه ، وذهب بنفسه الى المستشفى لزيارته وقبله فى وجهه وهو يعانى سكرات الموت

والحق أن بطرس باشا لم يكن خائنا لبلاده ، كما يصوره حادث مقتله ، أو على الأقل فى اعتقاد قاتله ، فقد كان رحمه الله مخلصا لوطنه محبا لحرية بلاده ، وكانت له مواقف فى الوزارة تدل على مبلغ ايمانه بحقوق أمته ، ورغبته فى خلاصها من الأجنبى

ولو لم يكن بهذه الصفة لما حاز ثقة الخديو عباس الذى كان يشجع الحركة الوطنية والعاملين لها ، ويتمنى أن يكون على رأس أمة حرة مستقلة لا يسومها الاحتلال الهوان ولا يهدده المحتلون بالخلع عن اريكة البلاد بين حين وآخر ..!

كانت السياسة الانجليزية تهدف من زمن بعيد الى التدخل فى شؤون السودان ، والاشتراك فى حكمه ، أو على الأصح التفرد بحكمه دون مصر . فعلى أثر انتهاء الحملة السودانية التى أقحم الانجليز انفسهم فيها مع الجيش المصرى ، وكان على المصريين العبء الأعظم من تضحيات فى الأنفس والأموال كما كان الحال دائما ، اذ لا يمكن ان ننسى ان الجيش المصرى قد أبيد فى حوادث الدراويش ، وهو تحت امرة قواد من البريطانيين لم يحسنوا تصريف الأمور ـ وعلى أثر انتهاء تلك الحملة سافر اللورد كرومر سنة ١٨٩٨ الى السودان ، وخطب فى (أم درمان) وفى (الخرطوم) خطبتين وضحت فيهما اغراض الحكومة البريطانية ـ تلك الأغراض التى تضمنتها فيما بعد (اتفاقية السودان) فقد قال اللورد كرومر :

ـ انى اعد نفسى سعيدا بمقابلتى لكم لأهنئكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما أظهره السردار كتشنر وضباطه من الحذق فى تدبير القتال ، وما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشهامة والثبات

« وقد شاهدتم العلمين الانجليزى والمصرى يخفقان على هذا المكان . وفى هذا اشارة الى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديو مصر

« والنائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة ، وسمو الخديو تمام ثقتهما

« واعلموا ان البلاد السودانية لا تستمد احكامها من القاهرة ولا من لندن ، بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم ، فلا يجب التعويل على احد غيره ، ولست اشك فى انه يحقق أمانيكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون » !

هذا ما قاله اللورد كرومر قبل اتفاقية السودان بعام ، وكان لهـذه التصريحـات الخطيرة وقع شديد فى جميع الأوساط المصرية ، واحدثت دهشة عنـد الخديو وسائر الوطنيين والمسئولين عن مصير مصر والسودان

اتفاقية السودان

ظهرت آثار تلك التصريحات فى مشروع اتفاقية السودان فيما بعد ، وكانت انجلترا فى ذلك الحين اقوى دولة فى العالم ، وهى الدولة الوحيدة وقتئذ فى توجيه السياسة العالمية ، والتحكم فى مصير الأمم . ولم تكن المبادىء الحديثة التى نسمعها الآن قد خرجت الى الوجود ، وكان احتلالها لمصر ما زال له سلطانه وخطره ، وكان المعتمـد البريطـانى له السلطة الفعلية فى البلاد ، وكان يتدخل فى الكثير من الشؤون ، كما كان المستشار المالى الانجليزى يحضر جلسات مجلس النظار

وكانت تركيا صاحبة السيادة فى ذلك الزمان فى دور الاحتضار ، وكانت سيادتها اسمية وكان نفوذ انجلترا على ضفاف البسفور يماثل نفوذها على ضفاف النيل فكان من الطبيعى ان تطمع بريطانيا فى مصر ، وان تجرؤ على التصرف فى اقدارها ان طوعا ، وان كرها . . ولذلك كانت اتفاقية السودان بمثابة املاء من الغاصب القاهر على المغصوب العاجز ، ومن القوى الجبار على الضعيف المكبل

وحدث أن زار اللورد كرومر الخديو عباس بعـد رحلتـه فى السودان ، وبعـد تلك التصريحات الخطيرة التى القاها على اهاليـه ، فاشار فى حديثـه معه الى ان اللورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية بعث اليه بمشروع اتفاق انجليزى مصرى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا

ومع أن عقد اتفاق سياسى مع مصر على هذا الوجه فيه اعتداء على السيادة التركية الا ان الانجليز لم يأبهوا بها ، لأنها كانت اسمية ، وكانت صاحبة هذه السيادة واهنة القوى ضعيفة الشأن أمام الانجليز الأقوياء

وكان مشروع هذه الاتفاقية قد جاء من لندن مكتوبا مهيأ للتنفيـذ . واستطاعت بريطانيا فى هذه الظروف أن تجبر مصر على قبوله بحذافيره وأن يضطر مجلس النظار الى قبوله سنة ١٨٩٩

ومن الغريب أن الانجليز بعد عقد هذه الاتفاقية التى حصلوا فيها على اقحامهم فى حكم السودان ، قد طالبوا مصر بان تدفع لهم نفقـات الجنـود الانجليزية فى الحملة السودانية . وقد دفعتها مصر مرغمة . .!

ذكرت كل ما تقدم للتاريخ ، لأنى لم اكن اذ ذاك قد بدات حياتى العامة ، ولكنى اذا ما ذكرت ذلك ، وذكرت اتفاقية السودان ، اشعر بان سعيى الأخير لبعث سيادة مصر على السودان ، وجعلها وحدة كاملة تحت التاج المصرى ــ مما كان قاب قوسين او أدنى ــ هو سعى يشرفنى اذا ما قارن القارىء ما كنا فيه فى ذلك الحين بما كنا سنفوز به فى مفاوضاتى الأخيرة . .!

اتصالى بالملك فؤاد

كانت سياسة الانجليز فى مصر ترمى الى محاربة التعليم ، وبخاصة التعليم العالى لأنه ينير البصائر ، ويدفع المصريين الى محاربة الاحتلال والتمسك بالحرية والاستقلال

ولهذا عندما نجح مشروع انشاء الجامعة المصرية الاهلية سنة ١٩٠٦ لم يصادف هوى فى نفوسهم ، وقام اللورد كرومر يحاربه ، ويدعو الى انشاء الكتاتيب ، وينادى بأن الأمة فى حاجة الى التعليم الأولى قبل التعليم العالى ، ولكن القائمين بهذا المشروع لم يعبأوا بذلك ، وساروا فى طريقهم ، بل انهم استفادوا من الدعوة الى نشر التعليم الأولى

وقد تألف مجلس ادارة الجامعة الاهلية ، وكنت أحد أعضائه ، وكان من زملائى فيه المرحومون عبد الخالق ثروت باشا ، ومحمد علوى باشا ، واسماعيل حسنين باشا ومرقس حنا باشا ، وعلى بهجت بك وغيرهم

واجمع اختيارنا لرياسة الجامعة على (الأمير) احمد فؤاد (الملك فؤاد الأول) . وقد صادف ذلك ارتياحا عاما ، لما عرف به من تشجيع المشروعات العلمية والعمرانية . وكان له الفضل فى نجاح الجامعة المصرية قبل أن تضم الى الحكومة ، ثم بعد أن ضمت ، واصبحت بجهوده المشكورة من اكبر الجامعات . ومن جهتى الشخصية يسرنى ان اقول انه كان أول اتصال لى بالمرحوم الملك فؤاد ، هذا الاتصال الذى نما ، وكان له أثره العظيم فيما بعد

سياسة الخديو عباس

تولى الخديو عباس أريكة مصر وهو شاب ، وكان ولا شك وطنيا صميما . ولكن بعض نواحى سياسته وتصرفاته اتاحت للانجليز زيادة التدخل فى شؤون مصر

وقد رأيت كيف انه مكن اللورد كتشنر من التدخل فى الأوقاف حتى تحولت من ديوان الى وزارة ، وكيف ادى به السعى وراء المادة فى مسألة سكة حديد مريوط الى أزمة بينه وبين الانجليز .. وقد كانت الاشاعات عن تقرب الخديو من الألمان ومساعدته للطليان وتشجيعه للحركات المعادية للانجليز ، وجمع الطوائف حوله ، مما اخافهم منه ، وكان له اثره بعد ذلك فى اقصائه عن العرش

وكان مما نبه الانجليز الى الخديو عباس ، وزاد فى حذرهم منه تلك الرحلة التى قام بها فى الوجه البحرى سنة ١٩١٤ ، وكنت وقتئذ ناظرا (وزيرا) للزراعة فى وزارة رشدى باشا

فقد أعدت هذه الرحلة اعدادا ضخما ، ووضع لها برنامج حافل بالاستقبالات والمظاهرات فى كثير من المدن ، وتقرر أن يتناوب النظار (الوزراء) ورئيسهم مرافقة الخديو ، وقسمت الرحلة الى مناطق ، وكان من نصيبى أن أكون فى معيته من ايتاى البارود الى الاسكندرية وكنت وقتئذ أتمتع بثقته ، بل بعطفه

وحدث قبيل هذه الرحلة ان عرض مشروع قانون الجمعيات التعاونية الزراعية على الجمعية التشريعية . وكان فريق من الاعضاء على رأسهم المرحوم سعد زغلول باشا معارضين فى هذا المشروع . وكانت وجهة الخلاف فى تقرير رقابة الحكومة على الجمعيات التعاونية ، فذهبت للدفاع عن رأى الحكومة فى وجوب رقابتها على هذه الجمعيات كما هو الشأن فى البلاد الاخرى ، واستطعت أن أفوز بموافقة الأغلبية

كان هذا الفوز مما اغتبطت به كثيرا لاعتقادى بفائدته للمصلحة العامة ولأن الرأى العام كان قد اهتم الاهتمام كله للموضوع ، وقد ظهرت آثار هذا الاغتباط على وجهى عند مقابلتى للخديو فى ايتاى البارود فسألنى سموه عن سبب انشراحى واغتباطى فأجبت :

— ذلك يا أفندينا لان حكومتكم قد فازت اليوم بمطلبها فيما يتعلق برقابتها على الجمعيات التعاونية

وكنت انتظر من سموه ان يبتهج بهذا الفوز ، وان يهنىء وزيره على نجاحه ، ولكنه كان على العكس من ذلك ، ما كدت أتم عبارتى حتى عبس فى وجهى وقال :

ـ وماذا فعل سعد زغلول ! ؟

وسكت .. وادركت من ذلك انه كان عالما بما بيتته المعارضة فى هذا الموضوع ، وقد بقى عابسا فترة من الزمان ..!

اغا خان وعرش مصر

سافر الخديو عباس الى استانبول فى صيف ذلك العام ، وقبل ان تقوم الحرب العالمية بقليل . وسافرت الى فيشى ، وصادف أن كان معى سعد زغلول باشا ومصطفى فهمى باشا وكثيرون غيرهما . وأعلنت الحرب الكبرى وقتئذ ، فبعث الخديو يستدعينى من فيشى الى استانبول فلم استطع السفر اليه فى هذه الظروف . وتوقعت أن الانجليز سوف ينتهزون فرصة قيام الحرب لاقصائه عن عرش مصر . وقد صح بعد ذلك ما توقعته ، فمنعوه من العودة ثم اعلنوا خلعه ، وكان أغا خان قد حضر لمصر فى ذلك الحين ، فاشيع أنه هو المرشح لعرش البلاد ، وان الانجليز سيختارونه ملكا عليها ولكن هذه الاشاعة لم يكن لها نصيب من الصحة ، واختير السلطان حسين كامل ، وأعلنت الحماية على مصر ، على نحو ما هو معروف

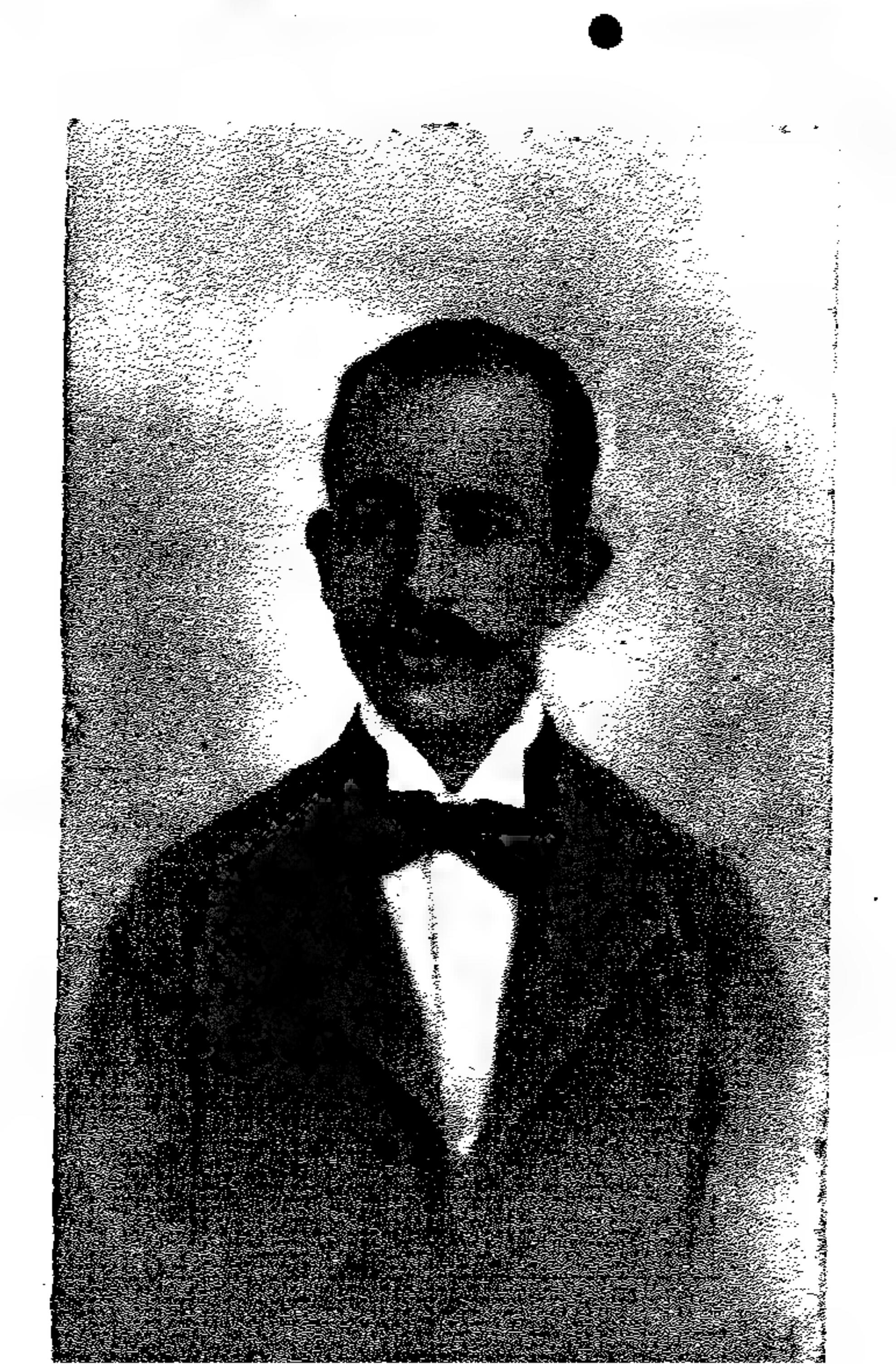
الرقى الصناعى

وكان المرحوم حسين رشدى باشا صديقا لى ، وقد زاملته فى الوزارة فى المدة التى توليت فيها وزارة الزراعة ، ثم وزارة الأوقاف . فلما استقلت منها أثناء الحرب وصرت بعيدا عن قيود الحكومة أراد أن يستفيد من تجاربى ، فاختارنى رئيسا للجنة التجارة والصناعة ، وكان الغرض منها ترقية الشؤون الاقتصادية وفى مقدمتها الصناعة ، لان مصر فى ذلك الحين كانت مكتفية بثروتها الزراعية ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها على الرغم من أن الانجليز كانوا يضعون فى سبيلها العقبات ، وقد وضعت تقريرا هاما عن الصناعةوالتجارة فىمصر والنظام الذى يجبأن يقوملاحياء الصناعاتالمصرية وترقيتها ، وكان هذا التقرير هو الدستور الذى قامت عليه مصلحة التجارة والصناعة ، ثم وزارة التجارة والصناعة فيما بعد . وقد تضمن نظاما جديدا للضريبة الجمركية جعلها على صورة تحمى الصناعات المصرية من المنافسة الأجنبية . وكانت هذه الحماية هى أساس الرقى الباهر الذى وصلت اليه هذه الصناعات حتى أصبحت الثروة الصناعية فى مصر ذات مكانة لا تقل فى اهميتها عن مكانة الثروة الزراعية ، وقد كانت مصر الى ذلك الحين بلدا زراعيا فقط

محمد سيد احمد باشا جد اسماعيل صدقى باشا لوالدته ، ورئيس ديوان الامير محمد سعيد



احمد شكرى باشا والد اسماعيل صدقى باشا .. كان وكيلا لوزارة الداخلية فى عهدى اسماعيل وتوفيق



اسماعيل صدقى باشا فى سن العشرين .. حينما كان فى وظيفة مساعد نيابة فى بلدة ايتاى البارود

صدقى باشا بين طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق ، الجالسون من اليسار: محمد توفيق نسيم ، فمحمد زكي ، فاحمد لطفى السيد ، فمحمد بيومى ، فمحمد عبد الهادى الجندى .. والواقفون من اليسار : محمود الطوير ، فمحمد فهمى ، فاسماعيل صدقى ، فبيومى محمد ، فتوفيق حقى ، فاسماعيل الحكيم

اسماعيل صدقى باشا فى سنة ١٨٩٤ حين نال ليسانس الحقوق ، وقد وقف بين بعض زملائه ، وهم الواقفون من اليسار الى اليمين : محمود عبد الغفار ، فاسماعيل صدقى ، فمحمد عبد الهادى الجندى ، فمحمود الطوير ، فمحمد بيومى .. والجالسون من اليسار: احمد لطفى السيد ، فمحمد زكي، فتوفيق حقى

اشتراكى فى الجهاد الوطنى

وقفت رحى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ ، وخمدت نيرانها بعد أن اشتعلت أربع سنوات دكت فيها عامر المدن والقرى ، واهلكت ملايين الانفس . واذيعت مبادىء ولسون الاربعة عشر ـ تلك المبادىء الحرة التى تنص على ان كل امة مهما صغرت لها الحق فى اختيار مصيرها ، وتقرير الحكم الذى ترضاه بمحض ارادتها وحريتها

لبثت مصر فى انتظار تطبيق هذه المبادىء عليها بعد أن زالت غمة الحرب ، ورفرف السلام على العالم . وكانت قد قامت بمساعداتها العظيمة للحلفاء فى خلال الحرب ، ومنيت بسببهم بمتاعب شتى . وعلى الرغم من اعتراف الانجليز بهذه المساعدات ، فانهم لم يفوا بوعودهم لها ، ولم تتغير الحال

كنت وقتئذ خارج الحكم اشتغل بالاقتصاد العام ، فوجدت من واجبى نحو وطنى فى هذه الظروف أن أتقدم لخدمته ، وأسعى مع الساعين للحصول على حقوقه ، فبدات بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنتها مطالب مصر من انجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات . وكان الوفد المصرى وقتئذ فى دور التاليف ، وحدث انني كنت فى الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا ، فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون ، وفكرنا فيما يجب أن يعمل ، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد . فاتصل بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه ، فبعث الينا ، واجتمعنا به فى فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الاتفاق على أن نتعاون معا فى الوفد المصرى

اصبحت منذ ذلك الحين عضوا فى الوفد ، فقدمت اليه المذكرة الفرنسية ، فناقشها ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة بعد شىء من التنقيح فى بعض نواحيها وتلخيصها هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح بفرساى

لا بد من قارعة

كانت أعمالنا فى مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وكان الشعور الوطنى متحفزا ، ولكن لم تكن هناك اية حركة منا تلفت انظار العالم ، ففى احدى جلسات الوفد قلت لاخوانى :

ـ انى أشعر أن مساعينا الحالية لا نتيجة لها ما لم يصحبها شىء يلفت الانظار ..

فقال سعد باشا :

ـ وماذا تعنى .. ؟

قال لطفى السيد :

ـ يعنى ان تقوم فى البلاد قارعة !

فقال سعد بلهجته المعهودة التى كان يقلب فيها القاف كافا :

ـ كارعة .. ماذا ؟

قلت : اعتقد ياباشا اننا لا نصل الى حقوقنا بالكلام ...

فسكت رحمه الله .. وحدث فى نفس اليوم اننا كنا مدعوين الى حفلة خيريةبالاوبرا الملكية وكنا وسائر اعضاء الوفد فى تلك الايام نتغدى معه على مائدته يوميا ، وكان معاشرا انيسا لطيفا ، وكان عطفه علينا كبيرا . وفى المساء ذهبنا معا الى الاوبرا ، وما كدنا نهل عليها ، وندخل بابها حتى دوت ارجاؤها بالهتاف والتصفيق ، واستقبلنا استقبالا باهرا دهش منه سعد باشا ، وقال لى فى المقصورة التى كنت فيها معه :

ـ بارك الله فى هذه الامة .. حقا يا اسماعيل .. لا بد من قارعة .. !

ومن هذه الليلة بدات الثورة الوطنية

انذار بريطانى !

كانت وزارة دولة حسين رشدى باشا فى الحكم وقد طلبت التصريح لنا بالسفر لمؤتمر الصلح فلم يوافق الانجليز ، ورات الوزارة ان تستقيل لهذا السبب، وظل الوفد يحاول السماح له بالسفر ، فلم يظفر بنتيجة، وتضامن مع الوفد المصرى جميع الوزراء السابقين وسائر الرجال ذوى الكفاية لادارة البلاد ، وامتنعوا عن الاشتراك فى تاليف اية وزارة ، وبقيت البلاد بلا حكومة مدة من الزمان ، وكان لثروت باشا فى ذلك موقف رائع ، وان لم يكن موقفه الاوحد

وقد كانت مصر وقتئذ تحت الاحكام العسكرية : فاستدعانا ـ نحن رجال الوفد المصرى ـ القائد العام للقوات البريطانية بفندق سافوى يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان هذا الفندق فى المكان الذى تقوم فيه عمارة بهلر فى شارع قصر النيل ، والقى علينا البلاغ التالى بالانكليزية :

« علمت انكم تضعون مسالة الحماية موضع المناقشة،وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تاليف الوزارة

« وحيث ان البلاد تحت الاحكام العسكرية ، لهذا يلزمنى ان انذركم ان اى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الاحكام »

وبعد ان اتم جنابه تلاوة هذا البلاغ هم سعد زغلول باشا بمناقشته ، فصاح :

ـ لا مناقشة **No discussion**

وتركنا ، وانصرف ...

انصرفنا من « سافوى » ، وعدنا مع سعد الى منزله ، وحررنا برقية الى « رئيس الحكومة البريطانية » ردا على هذا الانذار جاء فيها :

« تعلمون ان وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائيا . وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج من هذه السياسة ان اعظم رجال مصر اهلية لادارة البلاد فى هذه الايام قد رفضوا تاليف وزارة تعارض مشيئة الامة التى اجمعت على طلب الاستقلال

« فالنتيجة الطبيعية لذلك ان تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا هؤلاء فى مركز حرج امام ضمائرهم وامتهم . غير ان السلطة العسكرية عمدت الى

تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . وقد انذرتنا السلطة اليوم ، وتوعدتنا باشد العقاب العسكرى ، وهي لاتجهل اننا نطلب لبلادنا الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد اخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتاخر عن ادائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك !

«وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجلب سخط العالم المتمدين حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد ، فيرتاح بال الشعب » !

الاعتقال فى مالطة

اتخذت السلطة العسكرية البريطانيـة فى مصر من رفع هذه البرقيـة الى رئيس حكومة لندن مبررا لاستعمال القوة ، وظنت انهـا بذلك ترهب المصريين ، وتزعزع عقيدتهم فى عدالة قضيتهم ..

وفى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ كنت اجلس الى مكتبى فى غرفة مجاورة لمكتب سعد زغلول بمنزله ، وكنت مشغولا بالكتابة ، فجاءنى خادم الدار ينبئنى بحضـور ضابط انجليزى ، فأبلغت سعدباشا ، ثم قابلت الضابط فسألنى عن اسمى . ثم سـأل عن سعد باشا فأوصلته اليه . ثم سرت الى مكتبى ، وأسررت الى جورج افندى دومانى بجمع الاوراق واخفائها

وكان الضابط قد طلب من سعد باشا ان يركب عربة عسكرية، ثم دعانى الى ركوب عربة أخرى ، وذهب بنا الى ثكنة قصر النيل . وفى الوقت نفسه كانوا قد قبضوا على محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، وخصصوا لكل منا غرفة

امضينا ليلتنا فى هذه الثكنة. وفى الصباح طلبوا منا أن نستحضر من منازلنا ما يلزم لبضعة أشهر من امتعة وملابس ، وسمحوا لكل منا باصطحـاب خادم .. وأركبونا سيارات عسكرية نقلتنا الى المحطة حيث كانت عربة خاصة فى انتظارنا ، فسـار بنا القطار الى الناحية الشرقية

التدريب على الغرق

لم تكن نعلم اين يكون منفانا ، فلما وصلنا الى الاسماعيلية واتجه بنا القطـار نحو بور سعيد تنفسنا الصعداء لاننا كنا نخشى ان يذهبوا بنا الى الهند او جزرالاوقيانوس أو جنوب افريقا . ثم اركبونا الباخرة « كاليدونيا » فسارت بنا حتى أجتازت تمثـال ديلسبس ، ودخلت البحر الابيض .. وفى هـذه الاثناء صعد اليـنـا الضابط المكلف بحراستنا ، وافهمنا ان وجهتنا « مالطة »

سارت بنا الباخرة . وفى الساعة التى اجتزنا فيها المياه المصرية قيل لنا ان البحـر الابيض المتوسط مملوء بالالغام التى بثها الالمان لبواخر الحلفاء ، كما قيل لنا انه يجب ان نكون دائما على استعداد لكى ننجو بانفسنا فى حالة حدوث انفجار،واخذوا يدربوننا مع الجنود على طرق النجاة ، فكانوا يعطون كلا منا طوقا من الفلين ، ويرشـدونه الى مكانه فى قارب النجاة المعين لنزوله فى حالة حدوث انفجار فى الباخرة ، ثم يمثلون لنـا رواية الغرق بجميع ادوارها

مرت رحلة البحر فى أمان .. ووصلنا الى مالطة ، فنقلنا الى حصن عسكرى ..

وقد كانت حياتنا فى هذه الجزيرة محوطة بالاحترام والتـكريم ، وقد سمحوا لنـا بالرياضة والقراءة ، وأعطونا نوعا من الحرية لم يكن لغـيرنا من المعتقلين ، واخترنا لنـا

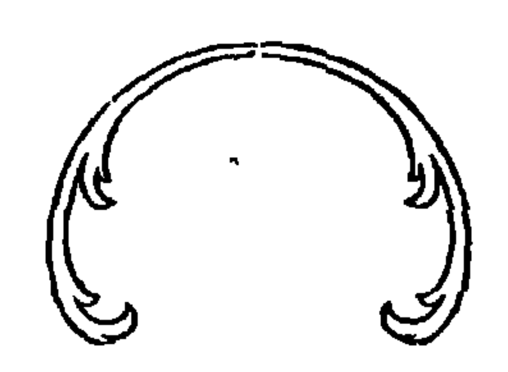
طاهيا المانيا يدعى « ماربورج » كان له مطعم معروف بالقاهرة ، واعتقل خلال الحرب مع غيره من الالمان ، ولم تكن ندرى ما حدث فى مصر بعد خروجنا منها . ولكن فى آخر الامر وبعد اشتداد الحال علمنا بها من بعض التلغـرافات التى كانت تنتشر فى مالطـة فتفاءلنا بما سيكون اليه المصير

الافراج عنا

رات انجلترا أن لا سبيل الى الاستمرار فى هذه السياسة التى نتج عنها قيـــام ثورة خطيرة فى البلاد ، فعدلت عنها،واعلنت الافراج عنا يوم ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .. وكنا وقتئذ جالسين نحن الاربعة فى معتقلنا نتجاذب اطراف الحديث ، فدخل علينـا ضابط بريطانى ، وقال لنا :

ــ استعدوا للسفر غدا ، فقد أطلق سراحكم ، وسمح لكم بالذهاب الى باريس

اغتبطنا بهذه البشرى ايما اغتباط ، وحزمنا أمتعتنا .. وكم كانت دهشتنا حينمـا صعدنا الباخرة ، فوجدنا اخواننا من اعضاء الوفد المصرى الذين خلفنــاهم وراءنا فى مصر موجودين على ظهر الباخرة ، ومتأهبين لاصطحابنا الى باريس فتعانقنا وسافرنا لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح ..!



لماذا اختلفت مع الوفد في باريس؟

ذهبنا الى باريس بعد الافراج عنا من معتقلنـــا فى مالطة فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ، لنشترك فى مؤتمر السلام ، وقد قدمنا طلبا اليه فرفضه . وقد استقبلنا هذا المؤتمر بنشر بيان جاء فيه أنه من ضمن ما سيفرض على المانيا اعترافها بالحماية البريطانية على مصر . وكان استقبالا غيركريم أشعرنا لأول وهلة بنذير الفشل

ومن غريب ما يذكر هنا أن سعد باشا رئيس الوفد المصرى ذهب عند وصولنا بنفسه الى مقر كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر ، وترك له بطاقة باسمه ، فلم يجيبوا على هذه المجاملة ما عدا واحدا منهم هو السنيور اورلاندو رئيس الحكومة الايطالية وقتئذ

ومع أن خطة هؤلاء المؤتمرين كانت تجاهلنا ، فان ذلك لم يمنعنا من تقديم المذكرة الفرنسية التى تحدثت عنها فى المقال السابق ، والتى تتضمن عدالة مطالبنا

وقد اتجهت خطتنا على أثر ذلك الى نشر الدعاية الواسعة النطاق سواء أكان ذلك عن طريق الصحف أم عن طريق التعرف الى رجال السياسة حتى من غير أعضاء المؤتمر . وكان لى فى ذلك دور ذو شأن رشحتنى له معرفتى بباريس واجادتى للغة الفرنسية ، وكثرة اتصالى بالغربيين ومعرفتى للكثيرين منهم

وفى ذلك الحين كانت الصحافة فى فرنسا مقيدة بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية أو ـ بعبارة أصح ـ بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية

وقد تذكرت هذا الوضع بمناسبة ما صادفه دولة محمود فهمى النقراشى باشا ووفده فى نيويورك !

ولذلك لما كتبت وقتئذ مقالا فى جريدة الطان الفرنسية التى هى لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية اعتبر ذلك فوزا عظيما ، وعلمت من بعض الفرنسيين الذين هنأونى على المقال انه احدث اثرا بالغا فى اروقة مؤتمر السلام

ومكثت فى باريس أعمل فى الوفد المصرى برياسة سعد باشا ، الى ان وجدت آرائى فى تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه . لأنى كنت وما زلت لا أميل الى تحكيم العواطف ، بل ان خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمى الى الوصول الى النتائج ، فانفصلت عن الوفد ، وعدت الى مصر ، وتبعنى بعض اعضائه

قيل وقتئذ انني فصلت من الوفد ولم أستقل ، ونسبوا الى اننى ذهبت الى لندن واتفقت مع بعض الساسة الانجليز . والواقع أن ذلك لم يحصل بدليل انه على اثر عودتى

الى القاهرة ، واشتراكي بلا تردد فى الحركة الوطنية ، بعث الى القائد العام لجيش الاحتلال ، والزمنى بأن اسافر الى احدى ضياعي بعيدا عن القاهرة بحيث تكون اقامتى فى احدى القرى التى تبعد عن اية مدينة بما لا يقل عن ستة كيلومترات ، فاخترت الاقامة فى بلدى (الغريب) ، وبقيت معتقلا بها الى ان طلب عدلى باشا من اللورد ملنر حينما جاء فى لجنة التحقيق ، الافراج عنى .. وقد اذعت فى هذه الأثناء تكذيبا لما نسبه البعض قلت فيه :

« ان الخبر الذى من مقتضاه انني ذهبت الى لندن ، وقابلت فيه السر رونالد جراهام مكذوب ، فضلا عن كونى لم اكن عضوا فى اللجنة الفرعية التى كان الوفد قد رأى ايفادها الى لندن بناء على طلب الرئيس

« واما الخبر القائل بأننى طلبت المفاوضة مع انجلترا على اساس الاستقلال الداخلى ، وطرقت ابوابا كان الوفد يرى عدم طرقها ، ، وان لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك فقول غير صحيح . وانى انتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة »

مفاوضات عدلى ـ كيرزون

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ تألفت وزارة عدلى يكن باشا الاولى . وكانت أول وزارة سياسية منذ استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة سنة ١٩١٩ ، وقد اختير عدلى باشا رئيسا ، وحسين رشدى باشا نائبا للرئيس ، وعبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية ، واخترت أنا وزيرا للمالية ، وجعفر ولى باشا وزيرا للمعارف ، واحمد مدحت يكن باشا وزيرا للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وزيرا للاشغال والحربية والبحرية ، واحمد زيور باشا وزيرا للمواصلات ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للحقانية ، ونجيب بطرس غالى باشا وزيرا للزراعة

وأهم ما جاء فى برنامج هذه الوزارة انها « ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا للوصول الى اتفاق يحقق استقلال مصر »

قوبل تأليف هذه الوزارة من سعد باشا وأعضاء الوفد وسائر افراد الأمة بالتأييد وعاد اتحاد الأمة الى ما كان عليه ، وعاد سعد واخوانه من باريس ، واستقبل استقبالا وطنيا حافلا لا نظير له . وأخذت الوزارة فى الاستعداد لمفاوضة الانجليز ، وذلك بتأليف وفد رسمى برياسة رئيس الحكومة وعضوية زعماء الأمة

الخلاف على الرياسة !

وهنا كان الخلاف بين الوزارة وسعد باشا . فقد طلب سعد أولا ـ أن تكون رياسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون اغلبية هذا الوفد من فريقه

وكان ردنا على سعد باشا وقتئذ فى هاتين المسألتين ، ان التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال ان يكون رئيس الحكومة مرءوسا فى هيئة تتفاوض مع حكومة اخرى ، فضلا عن أن التصرف فى المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة

واما من جهة أغلبية الوفد ، فان المسألة ليست تحقيق اغلبية لجانب على جانب آخر ، لأننا نمضى فى المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدا واحد . وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات

ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأى ، واختلفنا معا ، وانقسمت الأمة بعد اتحادها وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير ، والكثير جدا ...

مضت الوزارة فى خطتها ، وتألف وفد المفاوضة مع اللورد كيرزون . وكان مقسما الى عدة لجان :

١ ـ اللجنة السياسية برياسة عدلى باشا وعضوية : حسين رشدى باشا ، واسماعيل صدقى ، ومحمد شفيق باشا ، وطلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا

٢ ـ اللجنة المالية برياسة اسماعيل صدقى ، وعضوية : محمد ابو الفتوح باشا ، وفؤاد سلطان بك ، ويوسف نحاس بك

٣ ـ اللجنة القضائية برياسة حسين رشدى باشا ، وعضوية : طلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا ، وعبد الحميد بدوى بك ، وعبد الحميد مصطفى بك ، واحمد أمين بك ، ومحمد محمود خليل بك ، وتوفيق دوس بك

٤ ـ اللجنة الحربية ، وقوامها : محمود عزمى باشا ، ومحمود حلمى بك

٥ ـ اللجنة الهندسية برياسة محمد شفيق باشا ، واعضاؤها : عبد المجيد عمر بك ومحمود سامى بك ، ومحمود فايد بك ، وسكرتيرها عبد القوى افندى احمد

لماذا قطعنا المفاوضة ؟

سافر هذا الوفد الرسمى المصرى الى لندن ، وجرت المفاوضات بينه وبين اللورد كرزون اربعة اشهر .. وبعد هذه المفاوضات الطويلة خرج علينا الانجليز بمشروع لا يحقق مطالب مصر ، ولا يحل المسألة المصرية ، فرفضناه وقطعنا المفاوضة . وكان ردنا عليه فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بما يتلخص فى الوثيقة المشرفة الآتية :

« اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كرزون الى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة اشهر نفس النصوص والصيغ التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ

« فعن المسألة العسكرية ، وهى ذات اهمية كبرى ، استبقى المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الاولى التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فان المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى . اذ لا يتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية اذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على أتصال وثيق بالمندوب السامى ، فان ذلك معناه أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الأمور الخارجية .. ومن جهة أخرى ، فان تأجيل مسألة الامتيازات دعانا الى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة الى النص عليها فى المعاهدة

وأما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالى والقضائى ، وبتدخلهما فى ادارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الاجنبية تدخلا قد يصل الى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فاننا لا نريد هنا ان نكرر ما سبق لنا ابداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا

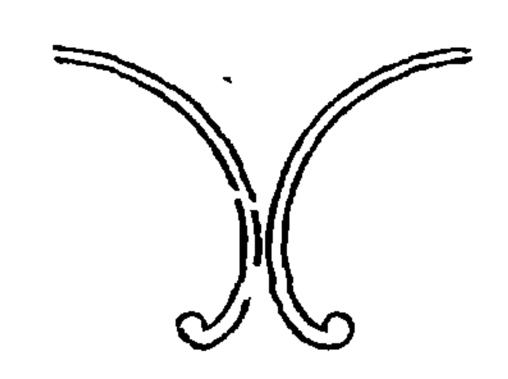
« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد من توجيه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا بتاتا ، فان هذه النصوص لا تكفل

لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل

« ... وان روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ، ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية »

هذا هو ملخص الوثيقة التى رددنا بها على مشروع كرزون ، وهى احدى الوثائق المشرفة التى تترجم عن موقفنا فى هذه المفاوضات ، وتنفى كل ما يقال عنا من اننا كنا نمالىء الانجليز ..!

وربما يكون من الطريف أن أذكر هنا المقارنة بين نوعين من الاستقبال الوطنى : أحدهما خصصنا به من جانب طلبة البعثات المصرية فى لندن أثناء هذه المفاوضات ، والثانى استقبال الجالية الايرلندية للوفد الايرلندى الذى كان يتفاوض فى نفس الوقت مع لويد جورج على مصير ايرلندا ، فقد كان استقبال هؤلاء الطلبة المصريين لنا استقبالا سيئا ، بينما كان استقبال الايرلنديين لديفاليرا وصحبه الذى رأيناه بعد أيام فى شارع وايت هول ، استقبالا وطنيا مشجعا . فقد اكتظ هذا الشارع والشوارع المجاورة له بجماهير من الجالية الايرلندية نساء ورجالا ، كانوا راكعين على ركبهم فى خشوع يتلون الدعوات والصلوات بنغمات عالية لنجاح ديفاليرا ، ولافهام لويد جورج ما يعلقه الايرلنديون على مطالب ايرلندا . ولم تكن مطالبنا نحن الا تلك التى اتفق عليها فى مصر ، ولكن هؤلاء الايرلنديين كانوا — على خلاف ما فى مصر — يعنون بالمبادىء لا بالأشخاص !



كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير؟

استقالت وزارة عدلي باشا بعد عودتنا من لندن على أثر فشـل المفاوضات مع كرزون ، وبقيت البلاد مدة بلا وزارة ، ورأى اللورد اللنبي المندوب السامي وقتئذ أن لا بد من تغيير السياسة البريطانية في مصر التي تقوم على العنف واغتصاب حقوق البلاد ، ونزع الى سياسة المسالمة والتفاهم ، واتصل بعدلي باشا وثروت باشا وبي هذا الاتجاه الجديد ، واجتمعنا نحن الثلاثة وتشاورنا في الأمر،ثم حدثت مقابلات بيننا وبين اللورد اللنبي ووجدنا منه استعدادا طيبا لوضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن يقيد مصر بشيء

وأخفى سعادته عن الموظفين الانجليز في مصر ما يدور بيننا وبينه لعلمه أنهم يعارضون في كل سياسة ترمي الى اضعاف النفوذ البريطاني في مصر ، لأنها خطر على وظائفهم . ولكنه وجد ضالته في ثلاثة منهم كانوا محل ثقته ، واستطاع أن يستعين بمشورتهم وهم : السير موريس شلدن ايموس مستشار الحقانية ، والسير رجنلد باترسون مستشار المالية ، والجنرال كلايتن مستشار الداخلية

وبعد ما كفل سعادته مساعدة هؤلاء الثلاثة اتجه الى البحث عن عقلاء كبار الاوربيين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم في تأييد سياسته ، لأنه كان موقنا أن كل عمل يعمله في مصر لا يكلل بالنجاح الذي يبغيه الا اذا رضي عنه الاوربيون من أصحاب المصالح ، فبدأ جنابه بالبارون (فرمن فان دي بوش) الذي كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة يومئذ ،فدعاه الى زيارته ، وأفضى اليه برغبته في السياسة الجديدة التي يود انتهاجها في مصر ، فوافقه البارون فرمن،وارتاح اللورد الى هذه الموافقة وكان البارون فرمن يتمتع بثقة (السلطان فؤاد) وصداقته

ودارت المحادثات بيننا نحن الاثنين : « ثروت ، وصدقي » من جهة ، وبين اللورد اللنبي ، واذا ما قلت (ثروت وصدقي) فاني أقول اننا كنا على اتصال بعدلي باشا وارشاد منه في كل الادوار وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت تحرير هذا المشروع باللغة الفرنسية

وقد اتفقنا مع اللورد اللنبي على أن يقدمه الى حكومته،وان تصرح به على ان يكون هذا التصريح من جانب انجلترا وحدها حتى اذا ما تفاهمنا بعد ذلك على أوضاع جديدة تحقق أهداف البلد تماما دخلنا عليها احرارا غير مقيدين

وأهم ما جاء في هذا المشروع :

١ ـ اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية

٢ ـ الغاء الاحكام العرفية التى اعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤

كل هذا مع احتفاظ انجلترا بتأمين المواصلات البريطانية، والدفاع عن مصر من كل اعتداء خارجى ، وحماية الاجانب ، ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى ابرام اتفاقية بين مصر وانجلترا ..

وفى أوائل يناير سنة ١٩٢٢ سافر اللورد اللنبى الى لندن وبرفقته المستشارون الانجليز الثلاثة لاقناع حكومتهم بهذه الخطوة، وقد صادف سعى اللنبى مقاومة فى اروقة رياسة الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية ، وبعد تباطؤ وتردد وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه فى ٢٨ فبراير من تلك السنة ، ثم قدمته الى مجلس العموم ، فناقشه . وفى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذى ترتب عليه أن اصبح السلطان فؤاد ملكا ..

التآمر على حياة ثروت

لما سافر اللورد اللنبى الى لندن مع المستشارين الانجليز لعرض مشروع تصريح ٢٨فبراير كنا نترقب أخبار لندن لنطمئن على هذا المشروع،الذى نود له النجاح،وذات ليلة ، كنت جالسا فى نادى محمد على ليلا ، فخاطبنى بالتليفون ثروت باشا وطلب منى أن احضر اليه ، فقلت له ليس عندى عربة ، فاما أن تحضر أنت أو ترسل الى بعربتك، فقال ان عربتى غير موجودة معى . ولا بد من حضورك لأمر هام . فخرجت من النادى ، وركبت عربة أجرة ، ووصلت اليه ، فانبانى بأن الوزير المفوض وهو وكيل اللنبى جاءه بآخر الانباء وهى تتلخص فى أن اللورد اللنبى انتهى تقريبا الى اليأس من النجاح فى مهمته وانه حتى هذه الساعة لم يستطع مقابلة لويد جورج .. وطلب منى أن أذهب الى سراى عابدين لابلاغ ذلك لعظمة السلطان فؤاد فقلت له « بل اذهب انت لانك اقدم منى وأنت المقدم » فرفض ، فأصررت ، واصر هو على ذهابى الى عابدين . ولم اكن أعلم شيئا ، وقال سأخبرك فيما بعد بشىء من التفصيل يتعلق بما نحن فيه ، واخبرنى أن العربة التى وصلت بها ستحملنى الى عابدين لانه امر ببقائها

وصلت الى عابدين ، والتمست مقابلة عظمة (السلطان) فؤاد فسمح لى بها حالا ، واخبرته ما ابلغنى اياه ثروت باشا فقال لى : « لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها .. ! »

وخرجت من عنده ، وعدت الى ثروت باشا . فعلمت انه فى الوقت الذى كنت اقابل فيه السلطان قبض البوليس على جماعة كانت تريد اغتيال ثروت باشا عند كوبرى قصر النيل حينما يمر بعربته ، وقد اتصل به نبأ هذه المؤامرة . ولذلك طلبنى اليه ، ولم يرسل عربته ، وبعثنى الى (عابدين) دون أن يذهب هو لهذا السبب مطمئنا الى أن الجناة لا يرشدهم الى القيام بتنفيذ مؤامرتهم الا معرفتهم لشكل عربة ثروت باشا .. !

اشتراكى فى وزارة ثروت

كان لى الشرف ان اكون احد واضعى تصريح ٢٨ فبراير . ثم كان لى الشرف ان اكون عضوا فى وزارة ثروت باشا التى اعلنت استقلال مصر ، بعد اعلان هذا التصريح بخمسة عشر يوما

فقد صدر أمر عظمة السلطان الى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة فى أول مارس من تلك السنة ، فتألفت برياسته ، ومن حضرات الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صدقى باشا (وزيرا للمالية) ،وابراهيم فتحى باشا (وزيرا للحربية والبحرية) وجعفر ولى باشا (وزيرا للاوقاف) ، ومصطفى ماهر باشا (وزيرا للمعارف) ، ومحمد شكرى باشا (وزيرا للزراعة) ومصطفى فتحى باشا (وزيرا للحقانية) وحسين واصف باشا (وزيرا للاشغال) وواصف سميكة باشا (وزيرا للمواصلات) .. وكان الاساس الذى قبلنا عليه الوزارة فى ذلك الحين هو تصريح ٢٨ فبراير الذى أحدث فى الحالة السياسية تغييرا كليا

ومما يجب أن يسجل للتاريخ ان جميع المحبين لمصلحة البلاد قد وقع منهم هذا التصريح موقعا حسنا اذ اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من اطوار حياتها السياسية ، وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطنى كان لها أثرها ، ودلت الحوادث فيما بعد على أن هذا التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات ، واتاح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا ، وان تضع لنفسها دستورا على أحدث المبادىء الدستورية ، وأن تتصرف فى شئونها كدولة مستقلة ذات سيادة

لجنة الدستور

ومع اننا قمنا بما قمنا به فى هذا السبيل من خدمة وطنية دفعت المسألة المصرية مرحلة الى الامام ، فان وزارة ثروت باشا لقيت نقدا من خصومها السياسيين ، على انها لم تكترث بنقد الناقدين ، ولا معارضة المعارضين ، فسارت فى طريقها ، واخذت تدعو ذوى الكفايات من جميع الهيئات للاشتراك فى وضع الدستور،فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ، فمضت الوزارة فى خطتها ، واختارت لجنة من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون ، والرؤساء الروحانيين والاعيان.وكان رئيس هذه اللجنة حسين رشدى باشا ونائب الرئيس احمد حشمت باشا

وعلى الرغم من مكانة اعضاء هذه اللجنة ، فقد سمتها المعارضة (لجنة الاشقياء) وكانوا يرون أن يتولى وضع الدستور (جمعية وطنية) تنتخب لهذا الغرض

وهنا أحب أن أقول ان فكرة الجمعية الوطنية لم نأخذ بها لأن البلاد التى وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت فى ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية ، وحلت محلها سلطة مؤقتة على نحو ما حدث فى الثورة الفرنسية . وقد جرى العرف فى مصر على أن تصدر القوانين من ولى الامر وحده سواء أكان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء ، وهو اول حجر فى وضع النظام الديمقراطى فى مصر ام فيما تلا ذلك من النظم .. على أن بلادا كثيرة كاليابان ، وايطاليا ، والبرتغال ، والنمسا وضعت دساتيرها بالطرق العادية ، ولم تضعها جمعيات وطنية

أعمال وزارة ثروت

بقيت وزارة ثروت باشا حتى انتهت لجنة الدستور من وضعه .وكانت هذه اللجنة قد وضعت فى نص الدستور مادة بتلقيب جلالة الملك (ملك مصر والسودان) ، فقامت قيامة الانجليز وقالت صحفهم بان مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكننا كنا نرى رأى اللجنة ، وأرسلت الوزارة مشروع الدستور كما هو الى اللجنة التشريعية ولما تعبأ بأية معارضة ، واستمرت فى حل أعبائها بشجاعة

وتتلخص اعمالها فيما يأتى :

١ ــ الغت الحماية ، واعلنت ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ ــ الغت لجنة الدستور وتم فى عهدها وضعه واحالته الى اللجة التشريعية

٣ ــ نجحت فى وضع اساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها

٣ ــ نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها

٤ ــ الغت وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة ، ولم تستبق منهم الا مستشارى المالية ، والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة

٥ ــ ابطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء

٦ ــ اخذت فى احلال المصريين محل الاجانب فى وظائف الحكومة.، وارسلت بعثات لأوربا للتخصص

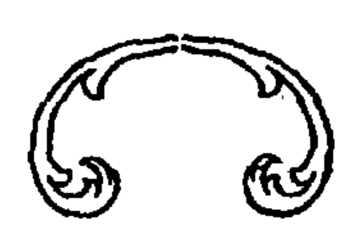
٧ ــ اصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه

٨ ــ وضعت قانون الاجراءات العسكرية التى اشترط الغاء الاحكام العسكرية

ولو أن وزارة ثروت باشا أتيح لها أن تبقى مدة أطول فى الحكم لانتجت أكثر من هذا الانتاج مع جلاله وعظمته فى تلك الظروف العصيبة

ومما يؤسف له ان البلاد فى ذلك الحين قد سممت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب أستقالتها . وتذكرنى هذه الدعايات بمثلها مما جرى بعد امضاء المشروع الاخير المسمى (مشروع صدقى ــ بيفن)

وقد استقالت وزارة ثروت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وتركت لخلفها تراثا سياسيا مجيدا . .



لماذا حللنا مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ؟

استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا التى كنت احد اعضائها فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ .. وكانت هذه الوزارة هى التى ألغت الحماية ، واعلنت استقلال مصر ، وألفت لجنة الدستور ، وتم فى عهدها وضعه ، وأحالته الى اللجنة التشريعية ، ونجحت فى صيانته أثناء وجودها من أن تعبث به العناصر الرجعية التى كانت ممثلة فى بعض رجال السياسة والمستوزرين ..!

وكان همنا نحن الثلاثة ـ عدلى ، وثروت ، وأنا ـ بعد استقالة هذه الوزارة أن يصان الدستور من أى عبث ، وأن يصدر سريعا ، والا تنجح تلك العناصر فى الحيلولة دون اصداره ، أو تعمل لتأخيره أو تعديله ، بحيث تضعف فيه الصبغة الديمقراطية..

وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور . اذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادى للحكم .. ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بلقب (ملك مصر والسودان) لانهم كانوا يرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير

وفى هذا الوقت بذلت جهود فى سبيل جمع كلمة الامة للقضاء على المساعى الرجعية التى كانت ترمى الى تأخير اصدار الدستور ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تصل الى تحقيق جميع أغراضها الا انها أوجدت تفاهما عاما بين جميع الهيئات على محاربة الرجعيين والقضاء على محاولاتهم !

كيف سقطت فى الانتخابات ؟

وقد نجحت مساعينا فى الوصول الى اصدار الدستور سنة ١٩٢٣ ، ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان سنة ١٩٢٤ فرشحت نفسى لمجلس النواب فى دائرة سنداسط التى تتبعها بلدتى « الغريب » .. واذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا ، فرشح الوفد أمامى الاستاذ نجيب الغرابلى (نجيب الغرابلى باشا) وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا انه لم يكن ابن الدائرة،ولم يكن معروفا بها

وكنت أعتقد أننى سأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى ، وماضى فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، كان كل ذلك مما يضمن النجاح .. ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت

نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها ، واجتاحت امامها كل شيء ، واصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالانبياء ، فلم افز فى الانتخابات الا باقل من ثلث الأصوات، وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .. !

ومن هنا استطيع ان اقول : ان الانتخابات لم تكن حرة .. ولا اقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى ، بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول القوية. وهو والضغط الادارى سواء، فى بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية ...

وربما يسأل سائل هذا السؤال : لماذا لم اعين فى مجلس الشيوخ ما دمت قد سقطت فى انتخابات النواب ؟ وجوابى عن هذا السؤال هو : انه لو حدث ذلك وعينت فى الشيوخ بعد سقوطى فى النواب لحمل هذا التعيين على انه تحد للرأى العام .. ثم لاتنس انه كان هناك فريق رجعى ذو نفوذ لا يحب اولئك الذين كانوا السبب فى قيام الدستور ..!

فى وزارة زيور باشا

على الرغم من سقوطى فى الانتخابات ، وعدم اشتراكى فى البرلمان انا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور ، فاننى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الاولى التى فازت بها البلاد .. وقد لزمت وقتئذ الحياد ، فلم أشترك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا فى الحكم ، حتى وقعت كارثة مقتل السردار — واقول « كارثة » — لانها كادت تعصف باستقلال البلاد ، وتضيع علينا ما كسبناه ! ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد لم اتردد فى القبول لانى شعرت أن من واجبى فى هذه الظروف ان اساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وان اعمل على صيانة استقلالها

وقد توليت فى تلك الوزارة شؤون وزارة الداخلية ، وكانت مسئوليتها عظيمة بعد تلك الكارثة وفى ابان الاضطرابات الشديدة ، وكان همى ان يعود الامن الى نصابه ، كما كان من اول واجباتى ان اعنى بالقبض على قتلة السردار ، لانه لو لم نفعل ، او لو قصرنا فى ذلك ، لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز .. خصوصا وقد نص عليه الانذار البريطانى الموجه لسعد باشا ، فضلا عن انه كانت هناك ايد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال ، وضياع حقوق مصر والسودان

حفظت لمصر سودانها !

وقد كان الانجليز يريدون أن يتخذوا من مقتل السردار ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلا تاما . وقد تضمن انذارهم لحكومة سعد باشا « صدور الأمر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة ووالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر البراءات للضباط ! »

ورأى زيور باشا أن يوكل الى وقتئذ بعض المهام خصوصا « السودان » . وكان الانجليز يريدون أن يتمادوا فى فصله عن مصر ، علاوة على ما فعلوا من طرد الجيش المصرى ، وقطع علاقاتنا العسكرية به ، والاستقلال بادارة شؤونه ، فلم يبق لنا من العلاقات معه الا تلك العلاقة المالية الخاصة بمبلغ العجز فى ميزانية السودان الذى تدفعه مصر سنويا ، ومفروض أن ميزانية السودان شىء مقرر لمصلحة اخواننا

السودانيين فأراد الانجليز قطع هذه العلاقة ايضا حتى لا تصبح لمصر اية صلة به ، ولا اية حجة لها للتدخل فى شؤونه !

خفت من عاقبة هذا العمل الذى ينظر اليه فى ظاهره كانه لمصلحة مصر ، وهو فى الواقع حجة عليها ، ومضر بمستقبل مصالحها وحقوقها فى هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذى تدفعه مصر للسودان ، والذى لا يؤثرفى ميزانيتها تاثيرا يذكر . وقد نجحت فى ذلك ،واعتبرته فوزا لمصر ولو انه نظر الى هذه المسألة من الآخرين بالنظرة الحزبية التى تقلب الحق باطلا ، والباطل حقا .. !

مصر والرى فى السودان

وكان الانجليز فى انذارهم البريطانى قد طلبوا فيما يختص بالسودان توسيع مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة من ثلثمائة الف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .. !

فردت وزارة سعد باشا قبل استقالتها على هذا الطلب بانه سابق لأوانه لانه طبقا للتصريحات المتكررة يجب ان تحل هذه المسألة باتفاق الطرفين ، وقد بعث المندوب السامى اللورد اللنبى الى الوزارة فى نفس اليوم بمذكرة ينبئها بانه قد ارسل الىحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة الىمقدار غير محدود .. !

وقد كانت مهمتى التى وكلها الى زيور باشا صعبة،وكانت مسألة السودان شائكة، وكلما خرجنا من صعوبات وضعوا امامنا صعوبات أخرى . ولكننى استطعت فى تلك الظروف العصيبة أن أحصل على تأكيد من الحكومة البريطانية بانها لا تنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من حقوق تاريخية وطبيعية فى مياه النيل . وبعث اللورد اللنبى الى الوزارة بخطاب رسمى يعترف بهذه الحقوق ، ويقول فيه :

« على أن الحكومة البريطانية اثباتا لحسن نيتها ، مستعدة لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسعا لا حد له . على ان تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ، والمستر ر . م . ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ، ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من الحكومة المصرية»..وقد اجتمعت اللجنة باتفاق الحكومتين فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ للدرس واقتراح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها . .

والنتيجة من كل ذلك ان حقوق مصر فى مياه النيل تم بشأنها اتفاق حفظ لمصر كل هذه الحقوق ووقع فى ذلك معاهدة هى القائمة حتى الآن

لماذا حللنا مجلس النواب سنة ١٩٢٥ ؟

لا انكر اننا فى وزارة زيور باشا قد أقدمنا على اجراءات جريئة املتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وشجعنا عليها خوفنا على استقلال البلاد من ان يعصف به عاصف ، أو تنتهز الفرصة ــ فرصة الاضطرابات ــ لهدمه . وكنا نرغب بكل اخلاص أن ندخل فى دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة

وكان الوفد يعتبر فى ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذى اتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على تعديل قانون الانتخابات . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية

جبارة غمرت البلاد ، ففاز الوفد فى هذه الانتخابات بالاغلبية ، ولو انهـا لم تكن ذات خطر ، ولما انعقد مجلس النواب واجريت انتخابات الرياسة فازسعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا ، فرأينا ان هذه النتيجة فى المجلس ستدفعنا الى سياسة بعيدة عن أن تحقق الهدوء الذى كنا ننشده فى ذلك الحين

لهذا اقدمنا على حل هذا المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليـا ، ولكى نعيـد العلاقات الحسنة الى نصابها حتى نصل بالبلاد الى ما ننشده لها من خير فى جو هادىء يسوده التفاهم وعدم العنف

ومن ذلك يتبين ان هذا الاجراء لم يكن انجليزيا ، بل كان اجراء من الجانب المصرى فقط

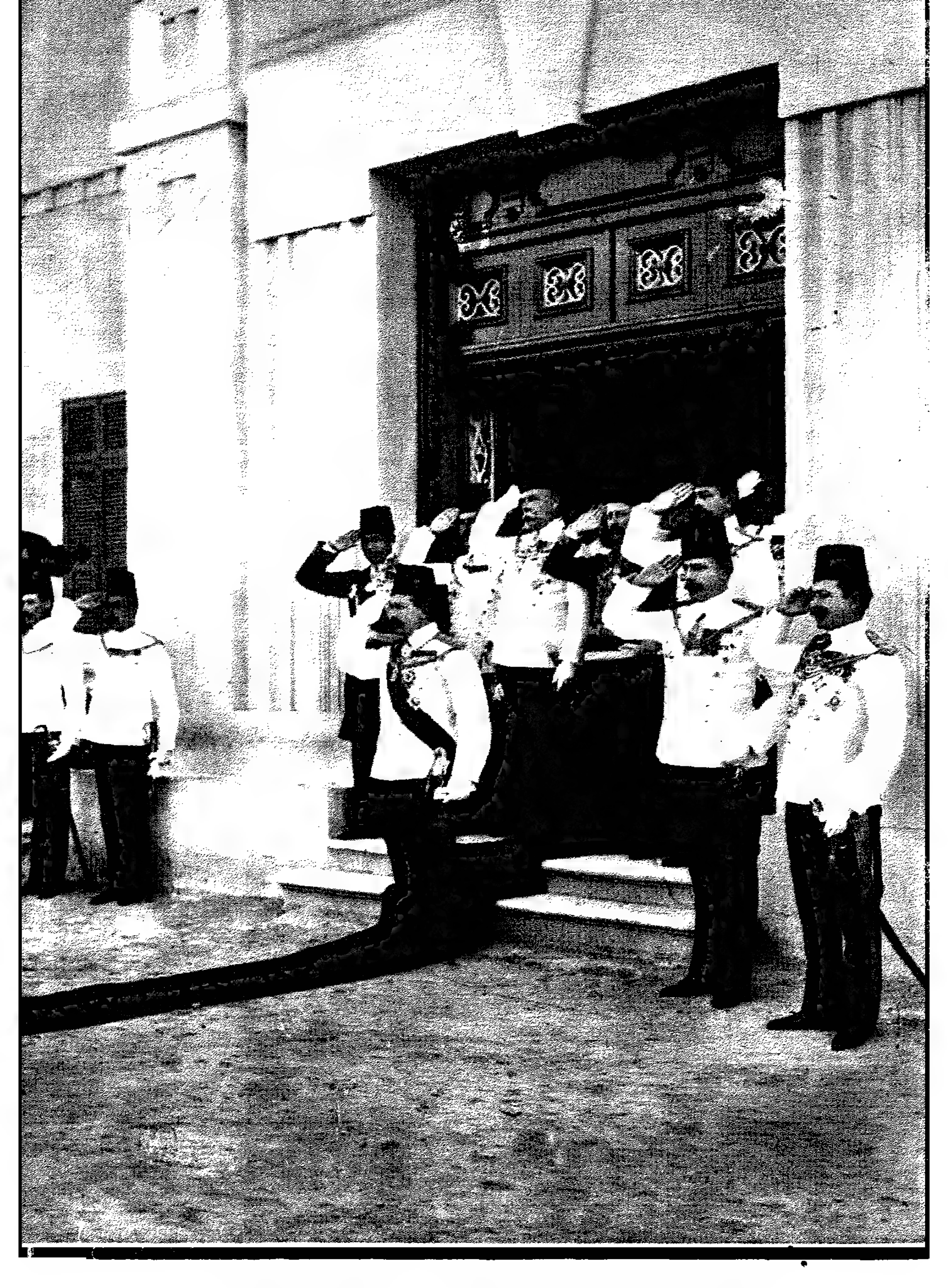
واحة جغبوب

فى أواخر سنة ١٩٢٥ جرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لانهاء مسألة الحدود الغربية والبت فى أمر واحة جغبوب، فتألفت من الجانب المصرى لجنة برياستى، وتألفت لجنة من الجانب الايطالى برياسة المركيز نجروتو كامبيازو . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتى نظر الفريقين .. وبعد خروجى بالاستقالة من وزارة زيور باشا رات الحكومة أن أمضى فى مفاوضاتى الخاصة بالحدود ما بين ايطاليا ومصر ، لأنى كنت قد الممت بأطرافها ، بل ذهبت الى ايطاليا لمقابلة موسولينى بشأنهـا ، فكانت النتيجة فى آخر الامر ان جرى الاتفاق الذى صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كعادتهـا

كان هم مصر فى هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها الى بلدة بردية غربا . وكان الايطاليون قد احتـلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية ، فكانت هذه المنطقة هى التى تهم مصر ، لانها تشرف على اراضيها ، ولأنها هى الطريق الذى يستطيع اى غاصب ان يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب ، أما الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفظوا بواحة جغبوب التى بها ضريح للسنوسيين تنبعث منه حسب اعتقادهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم فى طرابلس تخلق لهم المشكلات. وهذه الواحة لاتزيد مساحتها عن عشرة أفدنة، وكان من حججنا فى ملكية مصر لها أن انجلترا نفسها اعترفت فى مدة الحرب العالمية الاولى بملكيتها لمصر فى معاهدة شاليوت التى عقدتها مع السنوسيين

أما حجة الطليان فهى أنهم ورثة الاتراك فى ولاية طرابلس وواحة جغبوب داخـلة ضمن هذه الولاية ، وانه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاة الاتراك يعدونها ضمن أعمال طرابلس ، بل أن بعض الكتب الجغرافية المقررة فى مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب فى خريطة طرابلس، وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدتهـا .. ولست أريد الخوض فى تفاصيل هـذه المفاوضات لطولها واحتدام مناقشاتها ، ولكن المهم فى النتيجة ، فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية ، ولكن الاهمية كلها فى الشمال ، وفى المنطقة المشرفة على السلوم .

وقد نجحنا فى الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين. وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا فى هذا الاتفاق ، ولو انه نظر اليه فى حينه بالنظرة الحزبية التى تعكس الأوضاع



الخديو عباس خارجا من سراى الحاكم العام للسودان ، حين زيارته للسودان سنة ١٩٠٢



صورة تاريخية تجمع بين الزعماء الاربعة : سعد زغلول باشا ، والى يساره اسماعيل صدقى باشا ، فمحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا .. وهم معتقلون فى جزيرة مالطه فى فجر الحركة الوطنية

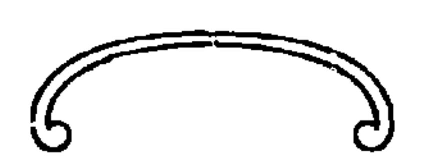
أعضاء الوفد المصرى اثناء وجودهم فى باريس ، ويرى سعد زغلول باشا ، وقد جلس الى يساره محمد على علوبة باشا ، فحمد الباسل باشا ، فسينوت حنا بك .. والواقفون – فى الصف الاول – من اليمين : مصطفى النحاس باشا ، فاسماعيل صدقى باشا ، فحافظ عفيفى باشا ، فعلى رمضان بك ، فمحمد محمود باشا ، فعبد اللطيف المكباتى بك ، فاحمد لطفى السيد باشا ، فجورج خياط بك ، فعلى شعراوى باشا

صداقتى لسعد باشا

لم تستمر وزارة زيور باشا طويلا ، فقد استقالت فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ . وكنت قد بعثت باستقالتى منها قبل ذلك وانا فى مصيفى بفيشى على اثر الخلاف الذى وقع بين نائب رئيسها يحيى ابراهيم باشا ، وعبد العزيز فهمى باشا بسبب كتاب (الاسلام وأصول الحكم) . وكان من أهم العوامل فى استقالتها قيام الائتلاف بين الوفد برياسة سعد زغلول ، والاحرار الدستوريين برياسة عدلى باشا . وقد اسفر هذا الائتلاف عن قيام برلمان سنة ١٩٢٦ . وكنت أحد اعضائه . وعهد الى برياسة اللجنة المالية فيه . فبذلت مجهودا نال تقدير رئيس المجلس سعد زغلول باشا واعضائه ، حتى انه رحمه الله شرفنى بأن نزل من كرسى الرئاسة الى منصة الخطابة ووقف يمتدح هذا المجهود طويلا

والواقع ان زمالتى بالمرحوم سعد باشا فى مجلس النواب وفى فجر الحركة الوطنية وأثناء اعتقالنا فى مالطة كانت تمتاز بالصداقة وحسن التقدير ، وكما كنت أعترف بشخصيته العظيمة ، كان يشرفنى دائما بعطفه وتقديره . ولما سافر للاصطياف فى مسجد وصيف ، وكانت (محادثات ثروت باشا ــ تشمبرلن) قائمة ، كان يبعث الى دائما للتشاور فيما يصله من أنباء هذه المحادثات ، واذا ما انقطعت عنه الأنباء سألنى عنها نظرا لعلاقاتى الخاصة بثروت باشا . وكنت وقتئذ فى بلدى (الغريب) المتاخمة لمسجد وصيف ، فكان يصر على أن أزوره يوميا . واذا ما تأخرت عنه دعانى بالتليفون .

وقد توفى رحمه الله ونحن أصدقاء ، يغمرنى بتقديره ، واضمر له كل حب واعجاب ، واحتفظ له حتى الآن بأجل الذكريات



سعد .. عدلي .. ثروت .. كما عرفتهم

انتهيت فى الكلمة السابقة الى سنة ١٩٢٧ واهم حادث فيها كان فقد البلاد لزعيمها العظيم سعد زغلول ، وقد مر بك كيف كان اتصالى به ، وصداقتى له ؛ كما مرت بك زمالتى للمرحومين عدلى يكن باشا وثروت باشا وصداقتى لهما واشتراكى معهما فى الحكم والمفاوضات ، وتصريح ٢٨ فبراير . ولعل من المفيد للجيل الحاضر، وقد وصلت الى هذه المرحلة من الذكريات أن أقول كلمة فى كل من هؤلاء العظماء الثلاثة

سعد زغلول

كان سعد زغلول عند ما عرفته أكبر مني سنا ، وأعلى مركزا ؛ فكانت علاقتى به فى بادىء الأمر علاقة صغير بكبير ؛ فقد كنت فى أوائل حياتى مساعدا للنيابة بينما كان هو مستشارا فى الاستئناف ، ثم اتصلت به فى الحركة الوطنية ورافقته فى الاسر ، بل تمتعت بتقديره وعرفت من صفاته ما يعرفه الصديق عن صديقه، فشهدت فيه من كرم النفس ولطف الشمائل، والترفع عن الصغائر ما جعله محل احترام أصدقائه وحبهم له وتعلقهم به ـ هذا الى شخصيته القوية ، وزعامته الوطنية التى كانت تسيطر على الجميع

كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعانى ـ ولو أن كلمة « زعيم » لا تمنع أنه كان سياسيا قديرا ، وقائدا ماهرا فى أوقات الشدائد ، وربانا بارعا صارع الأنواء والأمواج وواجه الأخطار ، فلم تؤثر فى عزيمته ، ولم تزعزع من جبروت نفسه وارادته

وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه وكثرة تجاربه مما هيأ له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد حبها له ، واعجابها به ، وانقيادها لكل مايبديه من رأى ؛ واصغاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الافئدة والنفوس ، وبقى طول حياته الزعيم الأكبر

صحيح اننى اختلفت معه ،وصحيح أنه كان للرجل اخطاء ـ ومن ذا الذى لا يخطىء ـ وصحيح انه كانت فيه عيوب ، ولكنها كما يقول الفرنسيون ، العيوب التى تلازم الصفات الكبيرة . وقد قيل عنى فى باريس ما دعاه الى تصديق عبارات القاها اليه بعض الواشين ، ولكن عندما تلاقينا ووقف على الحقيقة لم نلبث أن تفاهمنا . ولم يكن بينى وبينه فى بعض المواقف الا ما يكون بين رجلين مختلفين فى الرأى لمصلحة بلدهما ؛ فكنت أجله كل الاجلال ،وكان يشملنى بتقديره ، حتى اذا زالت أسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معا . وقد بقى الاحترام والاجلال من جانبى ، والعطف والتقدير من

جانبه حتى توفى رحمه الله . وكانت اخريات ايامه تمتاز فيما يختص بشخصى بعطف شامل ، بل بمحبة فائقة . فاذا ذكرته تمثلت امامى مواهبه العظيمة التى فقدناها وخسرتها مصر من كل الوجوه

عدلى يكن

شرفنى عدلى باشا بصداقته ومحبته، وكان كسعد باشا يكبرنى سنا ومركزا ؛ وقد كان وكيلا معينا للجمعية التشريعية ، وكان سعد وكيلا منتخبا ، وكان رئيسا للوزارة التى فاوضت اللورد كيرزون ، وكنت وزيرا فى تلك الوزارة. ومع انه رجل تعلم تعليم اولاد الذوات فى القرن التاسع عشر ، ولم يكن يحمل شهادات عالية ،ولكنه عاش طويلا فى فرنسا ، ومرت به تجارب كثيرة ، وخالط كبار القوم. وكان فى مبدأ حياته سكرتيرا لنوبار باشا رئيس الوزارة المصرية فى عهد الخديوين ، وتقلب فى عدة مناصب مما اتاح له ان يشهد حوادث عدة ، ويستفيد منها فى سداد الراى وقوة الحكم وبعد النظر

كان عدلى باشا سياسيا حكيما ، بل هو فى رأيى من اكبر رجال السياسة . وكان على الرغم من ترفعه ومظهره الذى لا يدل على عزم وهمة ، صاحب ارادة قوية،وهمة عالية .. وكانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الاشياء،لانه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات اذا شرع فى اتخاذ قرار فى اى موضوع

وقد امتاز عدلى رحمه الله بالترفع عن الخصومات الحزبية الرخيصة،ومع انه تراس حزبا ، فلم يكن رجلا حزبيا بل كان رجلا قوميا عاما ، ولم تدفعه حزبيته فى يوم من الايام الى مخاصمة أحد ، أو الى الدخول فى جدال شخصى ـ هذا الى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والارشاد ، وكان يؤثر العمل المفيد الهادىء بعيدا عن التأثر بالعواطف ، أو الاندفاع مع اهواء الجماهير . ولم تكن وطنيته تسمح بالتفريط فى اى حق من حقوق بلاده ؛ وقد رايت كيف كان موقفه من مفاوضاته مع اللورد كيرزون ، وكيف رفضها وطلق الوزارة باباء وشمم

عبد الخالق ثروت

اما المرحوم ثروت باشا ، فماذا اقول فيه ؛ وقد كان زميلا وصديقا لى منذ الصبا ، ومنذ كنا تلميذين فى مدرسة الحقوق ؟ ! كان يسبقنى بسنتين ، وقد عشنا صديقين ورفيقين طول الحياة ، وكان شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ . ولا اذكر اننى رأيت شخصا فى ذكائه وألمعيته ، وقد أتاحت له ثقافته العالية وسعة اطلاعه ان يكون على جانب عظيم من الالمام باللغات العربية والفرنسية والانجليزية ، وان يكون كاتبا بليغا ، ومشرعا قانونيا من الطبقة الاولى ؛ ودستوريا من الطراز الاول

ولى ان اقول اليوم انه لما قبلت الحكم فى سنة ١٩٣٠ ، كان قد سبق لى التفاهم معه قبل وفاته فى شأن تعديل الدستور حتى نتفادى ما يسمح به هذا الدستور من طغيان الاكثريات على الاقليات . وقد وافقنى على ذلك ، وأعتقد انه لو كان حيا فى ذلك الحين لكان أميل الى التعديل منه الى الاجراء الذى قامت به وزارة محمد محمود باشا من وقف الدستور والحياة النيابية لعدة سنوات

وكان ثروت باشا الى علمه وفضله جم التواضع ، راغبا عن المظاهر ، وكان من طبقة أولئك الرجال ذوى الكرامة الذين لا يسعون وراء الحكم ، بل ان الحكم هو الذى يبحث عنهم ويسعى اليهم ..

وكانت وطنيته صافية صريحة لا شائبة فيها ، بل كان متعصبا فى وطنيته وفى التمسك بحقوق أمته ودستور بلاده . وقد لاقت وزارته الاولى نهايتها فى نوفمبر

سنة ١٩٢٢ بسبب موقفه الوطني الحازم أمام العناصر الرجعية التي كانت تحاول الكيد للدستور . وكادت وزارته الثانية تستقيل بسبب أزمة المفتش العام الانجليزي للجيش المصري واصرار ثروت باشا على موقفه من الغاء منصب هذا المفتش ، حتى ان المرحوم سعد زغلول باشا ــ وكان وقتئذ رئيسا لمجلس النواب أيام الائتلاف ــ طلب مني أن أسعى لديه بما لي من صداقة معه ليخفف من غلوائه في هذا الظرف الدقيق

ولصديقي المرحوم ثروت باشا من المواقف الوطنية الاخرى ما يشهد بحرصه الشديد على مصلحة بلاده وتضحياته في سبيل خدمتها . واذكر انه رفض رياسة الوزارة حين عرضت عليه في فجر الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ بعد استقالة رشدي باشا لعدم سماح الانجليز للوفد المصري بالسفر الى مؤتمر الصلح ، وذلك على الرغم من صغر سنه وعلى الرغم مما لهذا المركز من مقام عظيم ، وبخاصة في نظر الشباب مما كان محل اعجاب سعد باشا في ذلك الحين

أزمة المفتش العام

ولا بد لي من ان اقول كلمة عن ازمة المفتش العام لعلاقتها بثروت باشا وبتصريح ٢٨ فبراير الذي كان لي شرف الاشتراك فيه ، فقد حدث ان لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش الغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير امام البرلمان ، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزي،فاتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامي ، وكان وقتئذ اللورد جورج لويد ، فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية في مصر ، وحظي بمقابلة جلالة الملك فؤاد، وتبودلت بينه وبين ثروت باشا المقابلات ثم قدم مذكرة الى الحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية . وتتلخص هذه المذكرة في أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذي منع تدخل أية دولة أجنبية في شؤون مصر يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصري ، ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا في جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ، ولم ترد مسألة الجيش البتة في اي نص منه ، ولا في اية مفاوضة من مفاوضاته ، ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها.فلم ترتح بريطانيا الى هذا الرد ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه ، فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج الى المياه المصرية بقصد التهديد ، والحقيقة ان هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوي على شيء من الكياسة السياسية !

وقد القى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم تصريحا عن مسألة الجيش المصري في ذلك الحين ، فرأيت من واجبي أن أوجه الى رئيس الحكومة المصرية سؤالا في هذا الشأن وفي شأن البوارج الانجليزية . ولا أفشي سرا اذا ما قلت الآن انه سؤال متفق عليه مع ثروت باشا ، وقد قلت فيه : « . . . اني اشعر بأن الشعب المصري ــ وقد اظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته في دوام حسن التفاهم مع الدولة الانكليزية ــ يتولاه الألم كله اذ يرى أن حرصه على ذلك التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الاجراء الذي لم تجر العادة به الا بين المتخاصمين

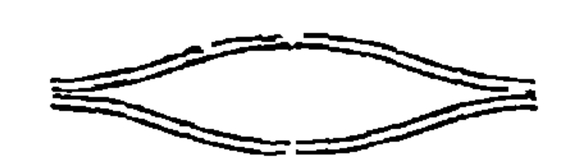
« واما بيان وزير الخارجية البريطانية ، فلا يخفف من وقعه غير الشعور بأنه لم تصل اليه بعد كل الحقائق التي يمكن أن يبنى عليها حكم صحيح .. والذي زاد من ألم كل مصري في الآونة الحاضرة ما جاء في بيان وزير الخارجية من أن ارسال البوارج الحربية

قد بني على ما اعتقدوه من أن هناك مجهودات ومساعى تبذل لاثارة اضطراب سياسى يعرض أرواح الاجانب ومصالحهم لأكبر الخطر ..

« واذا كان فى هذه المأساة ــ كما هو الشأن فى أكثر النوازل ــ ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانية من الرغبة فى أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الحكومتين .. وانى اذا وجهت اليوم سؤالى الى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة ، فانى لا أشك لحظة فى أن الموقف الذى ستتخذه حكومتنا الدستورية سيكون كما عودتنا موقف حزم وحكمة يتجلى فيه التصميم الأكيد على المحافظة على مصالح البلاد »

وقد رد ثروت باشا على ذلك ردا سياسيا حكيما. ثم أعقبت هذه الأزمة زيارة جلالة الملك لانجلترا ، فكان من شأن هذه الزيارة أن تبددت السحب التى ظهرت فى جو العلاقات المصرية الانجليزية ، وساعدت ثروت باشا على الدخول فى محادثات شخصية مع السير أوستن تشمبرلن للوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصرية من جميع الوجوه . وقد أدت هذه المحادثات الى ما سمى « مشروع ثروت ــ تشمبرلن » ، وكان رأيى فيه وقتئذ انه خطوة الى الامام بعد تصريح ٢٨ فبراير وكانت السيطرة الانجليزية ما زالت مهيمنة على البلاد ، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ولم تكن المسألة المصرية ــ فى هذا الوضع ــ بالتى تحل طفرة واحدة بل بتفاهم يتلوه تفاهم ...

وكانت سياسة ثروت باشا ستؤدى الى أفول نجم اللورد جورج لويد ــ وقد كان نجمه ساطعا ــ ولكن مع الأسف فقد كانت السياسة الحزبية له بالمرصاد !



كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠؟

وقفت بكم فى الكلمة السابقة عند استقالة المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بسبب فشل مشروع ثروت ـ تشمبرلن. وقد كان من اهم أسباب هذا الفشل موقف أصدقائه الاحرار الدستوريين منه وخذلانهم له ، حتى لقد عقدوا فى ذلك مؤتمرهم الادارى كما هى العادة . وقد خلفه فى الوزارة الائتلافية مصطفى النحاس باشا ، ولكن وزارته لم تعمر غير اربعة اشهر وتسعة أيام ، واقيلت فى ازمة قانون محاكمة الوزراء

صدقى لا محمد محمود

كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا فى يوليه سنة ١٩٢٨ . وخوطبت فى ذلك خطابا شبه رسمى ، وتهيأت لتأليفها ،بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعاونوا معى . وكان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو اللورد جورج لويد ، وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة ، والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة

وفى مساء ٢٦ يوليه من تلك السنة بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد

جاءت وزارة محمد محمود باشا ، وكان هدفها أن تقضى على الاوتوقراطية البرلمانية التى اتاحها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الاقلية فاستقر الرأى عندها على ان تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فأصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلمانى

□

لم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا ، فقد استقالت فى اكتوبر سنة ١٩٢٩،وخلفتها وزارة المرحوم عدلى يكن باشا الثالثة ، وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة اشهر و١٨ يوما واستقالت فى يونيه سنة ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها فى مفاوضات هندرسون

شروطي لتأليف الوزارة

كان اللورد جورج لويد قد نقل الى انجلترا وحل محله فى مصر سير برسى لورين ، وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي ممتاز بالمرونة .. وفى اليوم الذى استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلنى زكى الابراشي باشا فى نادي محمد على ، ونقل لى رغبة الملك فؤاد فى دعوتى لتاليف الوزارة الجديدة ، فرجوته ان يبلغ جلالته ما يأتى :

« اننى افخر بثقة جلالته بى ، ولكنى اود ان اخبره انه اذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير فستكون سياستى أن أمحو الماضي بما له وما عليه ، وان انظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأيى فى الدستور واستقرار الحكم »

فنقل زكى الابراشي باشا ذلك الى جلالة الملك ، ثم عاد فأبلغنى ارتياح جلالته الى هذه السياسة ، وتم تعيينى لتأليف الوزارة ، فأخذت فى اختيار زملائى وخاطبت بعض أصدقائي من المستقلين والاحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد . وكنت انتظر من الاحرار الدستوريين أن يتعاونوا معى ، فرفض محمد محمود باشا ، فذهبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه فى ذلك وافضيت اليه بأننى جئت لنفس الغرض الذى الف هو وزارته من أجله سنة ١٩٢٨ مع اختلاف فى الطريقة والاسلوب ، وعاهدته امام بعض زملائنا على أن أترك الحكم بعد أداء رسالتي وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص :

« انى عابر سبيل ، ومتى انتهت مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة »

فأصر محمد محمود على موقفه ، وأبى أن يتعاون معى ، فسمحت لنفسى أن اتجه الى بعض رجاله ، فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الاحزاب ، وتالفت وزارتى فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ منى للرياسة والداخلية والمالية ومن حضرات الآتية اسماؤهم : « محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية » و « عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية » و « حافظ حسن باشا للاشغال والزراعة » و « على ماهر باشا للمعارف العمومية » و « محمد حلمى عيسى باشا للاوقاف » و « حافظ عفيفى باشا للخارجية »

بينى وبين سير برسى لورين

وبعد ان اخترت زملائى استأذنتهم وتركتهم فى منزلى ريثما أقابل المندوب السامي البريطاني سير برسي لورين ، للتحدث معه فى بعض الشئون السياسية . وقد ابلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة ، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبأ فقال سعادته :

— اننى لا اعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى انك اتيت فى وقت غير مناسب !

فقلت له : ولماذا ؟

فأجاب : لأننى امضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الاغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق

فقلت له : اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة ، وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير بل انى احد واضعيه، وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة١٩٢١، وفى الامكان ان استأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها ..

قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك !

وخرجت من دار المندوب السامي الى حيث زملائى فى منزلى ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت أخبرتهم بما حدث

المعارضة وتأجيل البرلمان

كان لابد لى لامهد للنظام الجديد الذى جئت لانشائه ان أؤجل البرلمان ، فأجلته شهرا كما يسمح بذلك الدستور . وكان من المنتظر ان يقابل هذا الاجراء بمعارضة شديدة من جانب الاغلبية المسيطرة على المجلسين فى ذلك الحين ، ولم أكن أنتظر أن تكون هذه المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسي الحكم ولكن حدثت للأسف حوادث مؤلمة سواء فى مصر او فى الاسكندرية أو بعض مدن الريف ، ولم يكن للحكومة حيلة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخلال بالأمن ، وتحدى القوانين . وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من اعمال لا تتفق ومصلحة البلاد ، فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هيبة الحكومة ، وان اقضى على الاضطراب

موقفى من الانجليز

ومع أن الاضطرابات التى حدثت فى أوائل هذا العهد كانت فرصة سانحة لبعض المغرضين للحط من كفاية الحكومة المصرية ،والعمل على الاستفادة منها بتحريض بريطانيا على التدخل بحجة حماية ارواح الاجانب واموالهم ، فقد استطعت أن أعالج الموقف بما حفظ للبلاد حقها وكرامتها ، واذكر فى ذلك انه فى خلال هذه الاضطرابات بعث المستر بيلى رئيس الاتحاد البريطانى فى مصر خطابا الى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يندد فيه بسياسة اللين مع مصر ، ويشير الى أن هذه السياسة قد افقدت بريطانيا هيبتها بين المصريين ، ويطالب بقفل باب المفاوضات ، وبتعين مجلس استشارى لتقوية مركز المندوب السامى البريطانى

وقد اعقب ذلك ان سأل المستر بلدوين زعيم المحافظين المستر ماكدونالد فى ١٦ يوليه بمجلس العموم عما اذا كان لديه تصريح يلقيه عن الحالة فى مصر ، فألقى تصريحا جاء فيه :

« لما ظهرت بوادر الازمة الدستورية الحالية فى مصر ارسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها الى المندوب السامى أن يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام . وان كانت قد تركت له الحرية — دون الخروج عن هذا الموقف — ان يذكر الفريقين بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة

« وقبل أن تصل الى لندن الانباء التى يؤسف لها عن حوادث الاسكندرية كانت التعليمات قد ارسلت الى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لاتنوى أن تتخذ اداة ما للاعتداء على الدستور المصرى . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب

« ونظرا للحوادث التى وقعت امس ارسلت التعليمات الى المندوب السامى ليبلغ دولة صدقى باشا اننا لا بد ان نعده مسئولا عن حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم فى مصر . وقد كلف السير برسى لورين ايضا بأن يبلغ النحاس باشا انه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض ارواح الاجانب للخطر ، واننا نعده كذلك مسئولا مع الحكومة . . ! »

ردى على التبليغ

عجبت لهذا التصريح من رئيس وزارة مسئول ، وزاد عجبى لهذا التبليغ الذى ارسلته الى الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامى واشركت فيه النحاس باشا فى المسئولية مع انه بعيد عن الحكم . فأسرعت بالرد على هذا التبليغ بما اسجل للتاريخ خلاصته فيما يلى:

« ترى الحكومة المصرية فى التبليغ الذى تفضلتم بارساله الي ، ان الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيرا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعي بالنسبة لمسائل مصر الداخلية ، مقتضيات الحياد الدقيق فان ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير فيه الى تصريح ٢٨ فبراير ، ويراه مانعا كل تدخل فى مسالة داخلية محضة كالمسالة الدستورية يعقب بأن الحكومة لاتنوى أن تكون اداة للاعتداء على الدستور . وقد يكون لاعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك الفرض ، ولكنها لم تفعل وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك

« فذلك الاعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن ان يؤول الا على انه تدخل بمعنى معين فى تلك الشؤون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها

« وقد ذكرت لسعادتكم ــ واتشرف بأن أعيد ما ذكرت ــ بأن المحافظة على ارواح الاجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الاولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من الشاغل .. وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم وثقتى بما أملك من الوسائل ، لم تحدثنى نفسى لحظة بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار اليها تبليغ الحكومة البريطانية ، وان لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على اداء مهمة اعتزمت على أى حال القيام بها الى النهاية ..

« ولم يبق الا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وان كانت لم يهمها طبعا الا الحرص على المحافظة على ارواح الاجانب وأموالهم قد تحمل على انها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية ،وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخاطب فى هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التىتقضى بها اعادة النظام »

وقد كان لهذا الرد شأن كبير جدا فىانجلترا بل فى العالم كله حتى قالت الصحف الانجليزية ان الحكومة البريطانية قد لطمت لطمة تحس بصداها الولايات البريطانية من لندن لغاية هونج كونغ . وقد أمرت اذ ذاك بعودة البوارج التى كانت أرسلتها للتهديد من وسط الطريق .. ولكن تأثيرها فى مصر ــ بالاسف ــ كان أن المعارضة اتهمت هذا الرد القوى بأنه لا يمكن الا ان يكون متفقا عليه مع الانجليز وكانوا منذ سنوات قليلة قد قالوا عن تصريح ٢٨ فبراير انه تسميم للآبار

دستور ١٩٣٠

لما نقل الى المرحوم زكى الابراشي باشا رغبة المغفور له جلالة الملك فؤاد فى اختيارى لتاليف الوزارة سنة ١٩٣٠ رجوته أن يبلغ جلالته انه اذا تم ذلك فستكون سياستى أن امحو الماضى بما له وما عليه ، وأن أنظم الحياة النيابية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورايى فى الدستور واستقرار الحكم والقضاء على الفوضى ، والسعى الجدى للاصلاح القومى .. وقد وافق جلالة الملك فؤاد على هذه السياسة ، بل انه كان راغبا فيها بعد ما مرت تجارب سبع سنوات كاملة دون أن تتقدم البلاد خطوة الى الامام ، بل لعلها تأخرت الى الخلف ..

ولذلك ما كدت انتهى من تاليف الوزارة حتى اخذت أفكر فيما يجب أن يعمل لعلاج الحالة الحاضرة . ولم ارغب فى القيام باجراء غير دستورى ــ على نحو ما فعل صديقى المرحوم محمد محمود باشا من وقف الدستور ، وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد ــ بل رايت ان اسلك طريق التعديل الذى رسمه دستور سنة ١٩٢٣ حتى لا أحرم البلاد من الحياة الدستورية

لماذا أبدلت دستوراً بدستور ؟

ولعل مما يهم الجيل الحاضر ان ابين له لماذا نقحت دستور سنة ١٩٢٣ ، أو بعبارة اخرى لماذا استبدلت به دستورا جديدا ؟ ..

وضع الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى ، فانه على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، او ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب

وضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكى ، مستعيرا من غيره من الدساتير الحديثة احكاما مختلفة من هنا وهناك ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديموقراطيــة فى أوربا فى العصر الحديث .. ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الاوربية أن هذه الصورة الاخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أى بلد من البلاد التى نشأ وترعرع فيها النظام النيابى ، وان الدساتير وضعت فى كل بلد وفق أحوالها المعاصرة لها ، وان التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها

فى تعديل تلك الدساتير تعديلا يجىء تارة بطريق قلب الدستور وتغييره ، وطورا بالطرق التى رسمها الدستور نفسه

ومن يستقرىء أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة ان كثيرا من واضعى الدساتير الحديثة يعمدون الى الانتفاع بخبرة الغير فى الامور الدستورية ، دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق فى الخلق والطباع والنظم الاجتماعية . ويظنون خطأ ان آخر الاوضاع خيرها اطلاقا ، كما أن أحدث المخترعات أكملها ، أو ان ما نجح فى بلد لابد ناجح فى غيره من البلاد . ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة واهون نصبا ، اذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمرا صعب المسلك طويل الشقة

مصر ليست أوربا

ولا شك فى أن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر ، خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه فى كثير احوال البلاد التى نقل عنها الدسور المصرى سنة ١٩٢٣ ، ولا يجهل احد أن هذا الدستور وضع فى وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايعين لهم حد الفتنة ولهذا كان من الواجب أن يفرق بين دساتير البلاد التى عالجت النظام النيابى دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا ، بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا واحوالها ، كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التى ولد فى جوها

ليس يعنينا ، بل يعنى التاريخ وحده ، أن نعرف ماذا كانت هذه الغاية الاخيرة مما كان يمكن أن يحققها الذين وضعوا الدستور . وانما الذى يعنينا ان نقرره هو أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يحقق فى تلك السنين ما عقد عليه من الآمال من انه خير ما تمتعت وتتمتع به البلاد من صور الحكم وأكفلها باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الامور العامة الى خير الغايات ، على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه

أوتوقراطية الوفد البرلمانية !

والدليل على ما تقدم انه منذ جرت الانتخابات لأول مرة استعملت فى سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد ، ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة فى شرعة الدساتير ، وأخرج كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الاصلى ، كما حدث ذلك فى أحكام تزكية المرشحين ، واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق أحسن ذلك النوع من الاستغلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات سواء فى مجلس الشيوخ أو فى مجلس النواب ، موافقة لشهوات ذلك الفريق فى الظفر بالغلبة . وقد تم له الظفر بحيث لم يترك مكانا لمعارضة قيمة . وفات الظافرين انهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلمانى وجوهره ، وأسست من ذلك اليوم فى مصر « أوتوقراطية جديدة فى صورة برلمانية » !

وارادت تلك الاوتوقراطية أن تستديم لنفسها سلطانا أوتيته بفضل تلك الطوارىء العارضة ، فكان أول ما اتجه اليه نظرها تحويل الانتخاب ذى الدرجتين الى انتخاب مباشر ، موهمة أن هذا النوع من الانتخاب هو خير نظام أخرج للناس !

وفى الحق انه لايمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الانظمة ، فليس فى طبيعة أى نظام أن يكون صالحا لكل زمان ومكان ما دامت الامم ، بل الامة الواحدة على توالى العصور هى ما نعرف من الاختلاف طباعا وعادات واسباب حياة ، حتى لقد قال

بحق احد الحكماء : « جرت سنة الاجتماع وطبائع الشعوب بأن الانظمة مهما تبلغ من الكمال ليست فى الواقع الا حسابا وتقديرا ، مرماه ونتيجته تفضيل اخف الضررين ! »

والانتخاب المباشر ان شاع العمل به ليس فى نظر محبذيه انفسهم أكثر من صورة من صور الحكم افضى اليها تطور الاحوال الاجتماعية فى أوربا ، وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابى فيها ، ومع ذلك فاهل الراى فى امره على خلاف . وكثير ممن كتبوا فى ازمة الانظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذى الدرجتين ، ويقولون انه « كالمرشح يعطيك ماء أشد نقاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه »

الاوتوقراطية فى الحكم

لا اراني مسرفا اذا قلت أن فريق الاوتوقراطيــة كان قد جرب عدة مرات فى الحكم فابدى فيها عجزا ، واوشك أن يلحق فى كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا .. ذلك انه لم يسلك فى الحكم السبيل المستقيم ، فقد شغل باستدامة اسباب النفوذ والسلطان لنفسه ، وبتوفير وجوه المنافع لانصاره والثأر من خصومه ، عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر فى حاجات البلاد وضروب الاصلاح ، وتضحية فى سبيل اسعاد البلاد ورقيها

ولا شك فى ان داء البلاد الوبيل كان فى ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التى تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا ممدودا للحكم والتحكم ، فان هى أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ، ثم عن الدستور تارة اخرى ! فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها

لذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على أقدارها أن يمحوا الماضى بما له وما عليه ، وان يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخها الحديث .. واذا كانت الضرورات الجأتنى الى انتهاج هذه السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة ابدال دستور بدستور ..

رئيس الديوان والدستور الجديد

كان رئيس الديوان الملكى فى ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت الى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد ، وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواده ، وعارض فى اصدارها على الصورة التى اقترحتها ، ولكن الملك فؤاد لم يوافقه على هذه الملاحظات ، وكان يميل الى استقرار الحكم ، وقد عز عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هى يضيع العجز مصالحها ، وتقطع الحزبية الجامحة أوصالها ، ويهمل العمل فيها للاصلاح ، ولا تجد من يتولى شؤونها بعزم وحزم ونزاهة ، للسير بها الى الامام ، فى حين نرى الامم الاخرى ـ حتى الامم التى هى أقل شأنا من مصر ـ تتسابق فى معالجة مشاكلها ، وتجد فى السير للرقى والمجد ، ولذلك ارتاح جلالته لهذا الدستور وشجعنى عليه ، فمضيت فيه ، واستطعت فى خلال الفترة التى حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة فى الاصلاح العام ما زالت آثارها باقية حتى الآن ، سواء فى نواحى الاصلاح الزراعى كمشروعات الصرف والرى وتعلية خزان اسوان او فى الاصلاح العمرانى كاقامة الجسور ، وتجميل المدن ، وانشاء طريق الكورنيش بالاسكندرية أو فى الاصلاح الاقتصادى كمعالجة الازمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها فى مصر بعدة تدابير لاتزال باقية آثارها . ولا يخفى ان الازمة التى كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت ازمة عالمية لم يشهد العالم مثلها ، فعملت على الاخذ بيد السكان

فقراء وموسرين ممن كان اثر هذه الازمة واقعا عليهم اكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على ابعاد أيدى المرابين عنهم ، فاقرضتهم وجعلتهم يتخطون الازمة بسلام .. وهنا يصح ان اذكر بنك التسليف الزراعى الذى أنشأته وكان رحمة بالفلاح المصرى ونقمة على المرابين وأكثرهم من الاجانب . وقد دام اثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر ..

حزب الشعب

انا من الذين لايميلون الى الحزبية ، ولا يحبون التقيد بالاحزاب . ولذلك لم انضم طول حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ولم أؤلف حزبا . وقد تألف حزب الاحرار الدستوريين برياسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم أنضم اليهما ولم أشترك يوما فى عضوية هذا الحزب

ولكن بعد تأليفى للوزارة ، ووضع دستور سنة ١٩٣٠ واعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور رأيت أن لابد للوزارة من استنادها الى اغلبية برلمانية . وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الاحرار الدستوريين كما أيدنى حزب الاتحاد نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له ان المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم وهو : « انى عابر سبيل » !

ومن العجيب ، ان الباقين من الاحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد — وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة انى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ — وفاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى !

لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أؤلف « حزب الشعب » . ورؤى فى أول الامر أن يسمى « حزب الاصلاح » . وقد انضم اليه عدد من اعضاء حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين

وقد ظفر هذا الحزب بالاغلبية فى الانتخابات ، وبقى مؤيدا لى طول بقائى فى الحكم . على انه عندما استقلت من الوزارة ، وعهد بها الى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخليت عن رياسته ، ثم استقلت من عضويته ، ورأيت أن أعود الى طريقتى فى البعد عن الحزبية والاحزاب

عيوب فى دستور سنة ١٩٢٣

تحدثت فيما سبق عن العيوب العامة لدستور سنة ١٩٢٣ وعن الأوتوقراطية البرلمانية والحكومية التى نشأت عنه ، ووجهت البلاد توجيها خاصا ، صرفها عن خدمة المصلحة العامة والاهتمام بحل مشاكلها وترقية شؤونها الى خدمة المصالح الحزبية ، والالتفاف حول الأشخاص ونشر النفوذ والسلطان بين الناخبين مما دعانى الى تنقيحه واخراجه فى شكل جديد

وهنا احدث القراء عما يوجد فى هذا الدستور من عيوب خاصة أعانت على استفحال هذا الداء ، وماذا خلا منه مما يعين على مكافحته ، ليمكن تعديله أو اضافته دون المساس بأصوله الثابتة

كثرة عدد النواب

جاء دستور سنة ١٩٢٣ بعدد لأعضاء مجلس النواب اكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد الحاضرة ، فقد جعل التمثيل بنسبة نائب الى ستين ألفا من الأهالى ، فكان عدد النواب ٢١٤ نائبا قبل سنة ١٩٢٧ . فلما ظهرت نتيجة الاحصاء الذى أجرى فى ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائبا . ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على اطراد كل عشر سنوات حتى اربى الآن على ثلثمائة

وقد كان عدد اعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ ، وعدد اعضاء الجمعية التشريعية ٣٨ ، فما شكا أحد من الأخيرة قلة او ضآلة . والمعروف فى علوم الاجتماع والمشاهد فى المجالس الكبيرة العدد انه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى ، واستقلال الرأى ونضوجه اضعف سببا . وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأجنبية

على ان الاستكثار من عدد النواب فى تلك الدول يلحظ فيه رقى التربية السياسية وتعدد المصالح واختلافها ، لـكى يكون للآراء المتباينة والمصالح المختلفة ممثل ينطق بلسانها

وقد وجد « فريق الأوتوقراطية » فى هذا العدد الكبير اداة مستحبة لاستهواء الأنصار او ارضائهم ، وطريقا معبدا لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتعاون : هم يؤيدونه بالاستسلام له فى المجلس ، وهو يجزيهم

على ذلك تعضيدا ومنافع اخرى تجعلهم اكثر حرصا على الاحتفاظ به وتفانيا في الدفاع عنه . بل لم يكفه هـذا العدد الـكبير ، فزاد من عدد اعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضي بها ضرورة ولا تبررها مصلحـة جعلت من اعضاء هـذه المجالس ضعفي عدد النواب

تحسين مستوى النواب

وليس من شك فى انه مع غلبة الشبه فى نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية ، يكفي عدد اقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل فى مجلس النواب بل ان هذا العدد الاقل الذى سينتخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب

والأمثل فى هذا الشأن ان يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالي بحسب ما يثبته الاحصاء كل عشر سنوات . اذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاطراد تسبب الارتباك فى العمل . وليست فى ذلك ضرورة اذا روعى بقدر الامكان فى توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب ، تساويها فى عدد السكان

وبما ان ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة فى كل دائرة فالتمثيل يظل بذلك عادلا لاطراد التساوى فيه

على ان المألوف أيضا فى أغلب البلاد الدستورية كانجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، أن للنواب عددا ثابتا يوزع على اقسامها الادارية لا يتغير بتغير عدد السكان. بل لقد عرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد ــ وهذا التفاوت الذى كثيرا ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة ، واتساع نطاقها ، هو وحده الذى يدعو الى اعادة النظر فى التوزيع بين فترات طويلة

ولهذا رايت أن أحدد عدد اعضاء مجلس النواب فى دستور سنة ١٩٣٠ بحيث لا يزيد عن ١٥٠ نائبا وقد وزع هذا العدد على المديريات والمحـافظات بمقتضى قانون حدد الدوائر الانتخابية فى ذلك الحين

الانتخاب المباشر وذو الدرجتين

كانت لجنة الدستور سنة ١٩٢٣ قد جعلت طريقة الانتخاب على درجتين وصدر بذلك قانون . فلما تولى الوفد الحكم حول هذا الانتخاب ذا الدرجتين الى انتخـاب مباشر ، بدعوى انه حق طبيعي واصدق للتعبير عن رغبة الأمة

والصحيح أن الانتخاب وظيفة ، لا حق يتمتع به الكافة على السواء ، وانه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار

وما نحتاج الى دليل على أن هيئة الناخبين فى مصر تعوزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى قضايا السياسة ، ومشاكل الحكم ، ليؤثر من يراه أدنى الى قلبه وفهمه

وليس من يجهل ان مصر بلد زراعية . وفيما عدا المجاميع التى تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز ، والتى لا تبلغ ربع عدد السكان ، فان اساس الحياة العامة والخلية الأولى فى عمليات الانتخاب هى القرية . ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الألف واربعة الآلاف . وعلى القرية وطبائع سكانها ينبنى الحكم ويجرى القياس ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا من بينهم من يثقون بذمتهم لكانوا خليقين بان

يحسنوا الاختيار ، لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق والمقدرة موفور الأسباب فى هذا المجتمع الضيق ، لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (ستين الفا) أو نحو (مائة الف) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك .. فلم يبق اذن الا ان يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الالمام بطرف من ماضى أحزابهم ومبادئهـا ونزعاتهـا والتميز بينها

فهل يستطيع ذلك سواد الناخبين فى مصر ؟ !

مثل هذا يكون مستطاعا لو انه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو انه شيء يرتجل ولا حاجة فيه الى اعداد وتربية . ومن أجل ذلك كان الانتخاب ذو الدرجتين أدعى الى التعبير السليم بين المرشحين ، فان من شأنه ان ينتج أفضـل اهل القرية وأكثرهم غشيانا للمدن ومعرفة بالرجال . وبالتالى أقربهم الى العلم بالشؤون العامة

ونلخص ما تقدم فى كلمتين : ان الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائبا لايعرفه ..!

عيوب مجلس الشيوخ

وما يقال فى عدد أعضاء مجلس النواب من حيث الثبات وطريقة الانتخاب يقال فى مجلس الشيوخ . ولهذا نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن عدد الشيوخ يكون ثابتـا لا يتجاوز المائة وعلى أن انتخاب المنتخبين يكون على درجتين

بقيت مسألة التعيين والانتخاب ونسبة كل منهما للآخر ، فقـد روعى فى مجلس الشيوخ أن يكون بعض اعضائه معينين ، والبعض الآخر منتخبين . غير أن دستور سنة ١٩٢٣ آثر الانتخاب بالعدد الأكبر فجعل له ثلاثة اخماس الأعضاء ، وترك لتعيين الملك الخمسين

وقد كان وما يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل

واذا كان ذلك مما لا يستطاع تجنبه للحاجة الى أمثالهم فى تكوين صفوف الأحزاب ، فانه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون الى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم ان يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم او تجربة فى الصناعات والأعمال التى زاولوها أن يدخلوا فى الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر ونزعات خلت من النعرة الحزبية

ولكن كثيرا من هؤلاء يأبون أن يخوضوا معامع الانتخاب صونا لكرامتهم عن المنازعات والمناضلات . لذلك تفتح لهم فى كثير من البلاد ابواب مجلس الشيوخ . وسواء اكان الدخول فيـه بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب ، فانه لابعاد مزاحمة طوائف محترفى السياسة ، رايت أن يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف او الأعمال أو الصناعات او الثروة ، وزدت فى الدستور نسبة المعينين فى هذا المجلس من خمسيه الى ثلاثة اخماسه ، فأصبحت نسبة المعينين من الشيوخ اكثر من المنتخبين حتى لا تحرم البلاد من خدمات عدد من رجالها الأكفاء

لا أريد أن أخوض فى عيوب دستور سنة ١٩٢٣ التى دلت تجارب السنوات الماضية على وجوب اصلاحها ، وحلتنى على تنقيحه دون المساس بأصوله الثابتة . ولكنى اشير هنا الى أنه ما كادت تبدو الرغبة فى اصلاح الدستور ، وما كاد دستور سنة ١٩٣٠ يظهر للوجود حتى شن الوفد على هذا الاصلاح حملات شعواء ! وكان طبيعيا ان يشن

الجزء الاول .. والجزء الاخير من مسودة تصريح ٢٨ فبراير بخط اسماعيل صدقى باشا



اعضاء لجنة الدستور يتوسطهم حسين رشدى باشا رئيس اللجنة



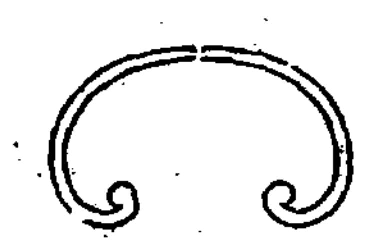
اسماعيل صدقي باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا بطلا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

انو فد هذه الحملات ، لأنه وجد فى الدستور الجديد حدا من سلطانه الحزبى والبرلمانى .
ولكن لم يكن من الطبيعى فى ذلك الحين ان يقف الأحرار الدستوريون من الدستور الجديد موقف المعارضة . فقد كانوا يشكون كما يشكو سائر العقلاء والمحبين لمصلحة البلاد من الطغيان الحزبى ، وكانوا يبحثون كما ابحث عن طرق العلاج . وقد هدى التفكير انى صنفين من العلاج لا مندوحة من اختيار أحدهما اذا أريد المخرج : الأول ، علاج يقضى بالغاء الحياة النيابية الغاء تاما ، أو تعطيلها الى اجل غير مسمى ، حتى تجرى الأمور فى مجاريها الطبيعية ، ويلتفت رجال السياسة الى مصالح البلاد ويتعهدوها بالخدمة الخالصة

وأما الثانى ، فعلاج يراد به تلمس أرفق الوسائل لاصلاح ما ظهر من عيوب النظم النيابية فى مصر ، اصلاحا يتم فى هوادة وفق ناموس التطور ، وتنعدم منه كل أسباب الشكوى ، وتستقر به الأمور

كان علينا أن نختار احد هذين العلاجين ، وكانت أمامنا تجربة الأحرار الدستوريين ، وهم الذين فضلوا العلاج الأول ، وطبقوه سنة ١٩٢٨ . ولكنه كان علاجا قاسيا ، وظالما فى الوقت نفسه ، لأنه أشبه شيء بعملية البتر التى لا يجوز الالتجاء اليها الا عند الضرورة القصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها

ولذلك اخترت أنا العلاج الثانى وهدفى انقاذ الوطن من سوء المصير . وكان موقف الأحرار الدستوريين من هذا العلاج من أعجب المواقف !



الملك فؤاد كما عرفته

عرفت المرحوم الملك فؤاد اميرا ، وسلطانا ، وملكا .. فعرفت فيه صفات الامارة والقيادة ، والعظمة ، والملك . وعرفت فيه حبه للعلم ، وايمانه برسالته فى تقدم الأمم ، وتعشقه للرقى والحضارة ، وتشجيعه للعلماء ، وميله للتعرف بكبار النابهين من رجال العلم والسياسة

وقد كان أول اتصالى به ـ كما بينت فى كلمة سابقة ـ حينما اخترناه رئيسا للجامعة المصرية الأهلية بعيد تأسيسها فى سنة ١٩٠٦ ، وهو يومئذ أمير معروف بهذه الشمائل الغراء التى اكسبته تقدير العلماء ، واحترام رجال السياسة فى مصر والخارج ، ذلك الاحترام الذى هيأ له مركزا ممتازا فى الأندية السياسية فى أوربا ، وجعله من الأمراء المعدودين الذين تتجه اليهم الأنظار اذا ما أريد لبلد ان يتبوأ عرشها ملك ، حتى فى البلاد الأوربية . أى ان منزلة الأمير فؤاد ومواهبه كانت تسمو على منزلة الأمراء العاديين .. ولكن الله اراد الا يكون عرشه غريبا عن بلده ، بل عرش مصر

ومن حسن الطالع أنه لما مات السلطان حسين كامل تنحى نجله الأمير كمال الدين حسين عن العرش على الرغم من الحاح الانجليز عليه بتبوئه ، فانتقل الى فؤاد ، وكان ذلك من فضل الله عليه لأن مواهبه كلها لم تكن معروفة ، ومن فضل الله على مصر ، لأنه رحمه الله نهض بها فى طريق الحضارة نهضة مباركة موفقة . وكان يميل الى تقليد والده المرحوم الخديو اسماعيل فى هذه الناحية المفيدة التى تجعل بلاده فى الطليعة ، منجنبا ما وقع فيه غيره من اخطاء او عيوب

ويشرفنى أن أعود بالذكريات الى هذا الحادث السعيد ـ حادث تولى الأمير فؤاد عرش مصر بعد وفاة السلطان حسين ـ فقد كان مقيما بمحطة جليمونوبلو برمل الاسكندرية فى ذلك الحين ، وكنت أقطن انا بمنزلى بمحطة قريبة . وكنا نتقابل على الدوام للحديث فى مختلف الشؤون .. وذات يوم ، وقد انتهيت من الغداء ، دق جرس التليفون ، واذا بالمتكلم « الأمير » ، واذا به يقول : أود ان اراك

فقلت : فى أى وقت تريدون ؟

قال : الآن .. اريدك لمسألة هامة !

فخرجت مسرعا اليه فاستقبلنى بمكتبه المكتظ بالكتب النفيسة قديمة وحديثة ، فقد كان مولعا بالكتب والقراءة .. وقال لى : يا اسماعيل باشا .. انا طلبت اليوم فى

القاهرة .. وأردت أن تكون انت اول من انبئه هذا النبأ ..

قلت : لعله خير يا افندينا ..!

قال : انه على اثر وفاة أخى السلطان حسين يراد عرض العرش على .. فما رايك ؟

فقلت له : ان صفاتك العظيمة ومواهبك الممتازة تجعل اختيارك لهذا المركز خيرا لمصر ، ونعمة لأهلها .. ويسرنى ان آكون اول من يهنئك واسأل الله ان يكون عهدك عهد يمن وبركة على البلاد

فقال : الا تريد ان تسافر معى الآن ؟

قلت : أرجو ان تؤخر هذا للوقت الذى ترى فيه ان لوجودى بعض الفائدة !

وقد حصل ، وطلبنى بعد ذلك بأيام ، وكان عطفه على عطفا لا انساه

ملك أنموذجى !

تولى فؤاد الأول الأريكة المصرية فى ظروف دقيقة ، فكان عليه ان يحافظ على تراث آبائه ، وكان عليه أن يوطد دعائم العرش ، ويذلل الصعوبات ، ويحل مشاكل الأمة المصرية الرازحة وقتئذ تحت نير الحماية والاحتلال الذى امتد الى عهده خمسة وثلاثين عاما

تولى فؤاد الاول هذه الأريكة والحرب العالمية الأولى ما زالت قائمة ، ثم كانت الاضطرابات فى مصر وفى بعض أنحاء العالم ، ولم تكن هناك أمة تعرف مصيرها او تتكهن بما تأتى به الأيام ، فاضطلع رحمه الله بمهام الحكم والسلطان فى ذلك الوقت العصيب ، وقبض بيد حكيمة على أزمة البلاد ، وساعدته مواهبه الفطرية وثقافته الواسعة المتنوعة فى قيادة أمته قيادة حازمة فى كل ناحية من نواحى نهضتها السياسية والعلمية والعمرانية

وكانت المسالة المصرية اهم ما يشغل جلالته ، وكان موقفه فيها موقف القائد المرشد الذى يوجه توجيها صالحا ، ويؤثر الروية وانتهاز الفرص لتحقيق مطالب الأمة . وقد انتفعت انا وثروت باشا بارشاداته وحسن توجيهاته السديدة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى كان متتبعا لادواره منذ بدأ حتى انتهى

وقد مرت به أزمات كثيرة ، فكان يلقاها على الدوام بصبر وثبات ونفس قوية لا تعرف اليأس والملل . وكان أحسن مثل فى التفاؤل والأمل بالمستقبل . غير انه كان كثير التأثر لما يصيب بلده من متاعب ، وكان يضيق بمواقف رجال السياسة المصريين اذا ما آنس منهم الجنوح الى الاشتغال بمجد الاشخاص بلا فائدة لمصر . وكذلك عندما كان يرى أحقاد البعض تسيطر على موقفه من المسائل الكبرى

واذكر بهذه المناسبة ان ولاية العرش لم تكن مما يحرص عليه لخدمة نفسه او لمنفعة شخصية ، حتى أنه مكث مدة فى سراى البستان التى كان يقيم بها أيام امارته وقبل ان يصبح سلطانا وملكا ، ولم يكن ينتقل الى عابدين الا للأعمال الرسمية ، وكنت اتحدث اليه فى ذلك ، فكان يقول : اننى أحب ان ابقى حيث أنا حتى اذا لم انجح فى خدمة بلادى تخليت عن العرش !

الملك فؤاد وكرامة العرش

وكان الملك فؤاد وطنيا صميما متعصبا لوطنه ولمصريته ، مع أنه عاش طويلا فى الخارج ، وأعجب بحضارة البلاد الغربية ، ولكن اعجابه كان مقصورا على رغبته فى الافادة

من حضارة الغرب بما يدفع مصر خطوات في طريق الرقى والنجاح

وكان الى سماحة نفسه ونزاهته وتواضعه الكبير ، عظيم الترفع عن الصغائر ، حريصا على المحافظة على كرامته وكرامة العرش ، لأنه كان يرى العرش رمزا لعظمة الأمة ومجدها ، فكان ينأى به عن أن يمسه شيء من قريب أو بعيد خصوصا فى بلد شرقى

وكان الحكم فى نظره ينبغى ان يبنى على العلم والعرفان ، وقد عنى منذ كان أميرا بتقدم مصر العلمي ، ووقف جهوده على ترقية الحياة العقلية للأمة . ولما تولى العرش اهتم بالجامعة المصرية ــ التى كان رئيسها والعامل الاول لرقيها ــ فيما اهتم به من جلائل الأعمال ، ونقلها الى الحكومة واصبحت من كبريات الجامعات . كما اهتم بالجمعيات العلمية ، فأحيا الجمعية الجغرافية وجدد نشاطها ، وتأسست من جديد جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وانشأ معهد الأحياء المائية ، وانشأ متحف فؤاد الصحى ، ومعهد البحوث الصحراوية . وامر رحمه الله بانشاء مجلس الأبحاث الذى تم تأليفه بعد وفاته واسندت الى رئاسته بأمر من نجله الملك فاروق الاول

واذكر انه دعانى لزيارة المتحف الزراعى ببودابست عاصمة المجر ، وهو اعظم متحف من نوعه فى العالم ، وأحب أن يكون فى مصر متحف على مثاله ، فصدعت بأمره ، وزرت هذا المتحف ، ولما عدت عملت على تحقيق رغبة جلالته بانشاء متحف فؤاد الزراعى على غرار هذا المتحف العظيم

وقد كان للملك فؤاد من الأثر العمرانى ما نهضت به الحياة الاقتصادية والعمرانية فى مصر ، فقد اهتم جلالته برقى الصناعة والزراعة فانشئت فى عهده : وزارة التجارة والصناعة لمساعدة المنتجين وتشجيع الصناع والأخذ بيدهم لتبلغ الصناعات الوطنية المكانة التى بلغتها صناعات الأمم الراقية . وقد تألف فى عهده وبارشاده الاتحاد المصرى للصناعات ، وتأسيس بنك التسليف الزراعى ، وكان هذا البنك رحمة للمزارعين المصريين . وتقدمت أنواع الزراعات المصرية فى عهد الملك فؤاد ، وتألفت الجمعيات التعاونية . الى غير ذلك مما كان له أكبر الأثر فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى بمصر

كل وقته للعمل

وكان الملك فؤاد عجيب الأطوار الى حد انه لما تولى الحكم كان كأنه تسلم رسالة من المولى سبحانه وتعالى بأن يكون نعمة على البلد ، فكان كل وقته مكرسا للعمل .. وربما كان غريبا لبعض الناس أن الملك فؤاد كان يعلم من اعمال الحكومة ما لا يعلمه الوزراء انفسهم . وكنا نحن الوزراء نذهب للاجتماع معه ، ونحن نعلم أنه قد درس المسائل التى ستناقش فيها دراسة ضافية ، وزاد على ما قدم له من مذكرات وبيانات بمراجع وابحاث من عنده

وكم يرتاح من هو فى سنى فى الوقت الحاضر اذ يرى اكبر هم لمليكنا المحبوب فاروق أن يقتدى بوالده ، ويحب ــ لو استطاع ــ أن يعمل كما كان يعمل سلفه العظيم

تنازل الخديوى عباس عن العرش

لعل من محاسن الاتفاق انى كنت اول من هنأ الملك فؤاد بالعرش سنة ١٩١٧ ، واول من عمل لتوطيد عرشه بالاتفاق مع الخديو السابق عباس حلمى الثانى على التنازل عن عرش مصر سنة ١٩٣١

وقد مر بك فى الكلمة السابقة ، كيف انبانى جلالته بنبأ عرض العرش عليه بعد وفاة السلطان حسين كامل ، وكيف هنأته لهذا النبأ السعيد . واليوم أتحدث عن اتفاقى مع الخديو عباس على التنازل عن عرش مصر لجلالة عمه الملك فؤاد ..

حق لا ينازع!

كان الخديو عباس قد سافر الى الاستانة فى صيف سنة ١٩١٤ . فلما قامت الحرب العالمية الاولى وأراد العودة الى مصر ، انتهز الانجليز فرصة قيام تلك الحرب ، ومنعوه من العودة الى بلاده بحجة انضمامه الى اعدائهم ، ثم اعلنوا خلعه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فآل الحكم الى السلطان حسين كامل باعتباره أكبر امراء الأسرة العلوية ، عملا بفرمان سلطان تركيا الذى صدر فى مايو سنة ١٨٤١ ، والذى ينص على ان ولاية مصر تنتقل لأكبر أولاد محمد على باشا الذكور وأولاد أولاده

ولكن الخديو عباس لم يعترف بهذا الخلع لأنه لم يصدر من سلطان تركيا ولأن ذلك الفرمان قد الغى بفرمان سنة ١٨٦٦ الذى حصل عليه الخديو اسماعيل باشا من السلطان وينص على أن ولاية مصر تكون لأكبر انجال الوالى طبقة بعد طبقة . وقد تولى والده الخديو توفيق باشا بهذا الفرمان ، كما تولى هو العرش بمقتضاه فهو صاحب الحق الذى لا ينازع !

وقد أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . واعترفت بريطانيا باحمد فؤاد الاول ملكا على مصر ، كما اعترفت بولاية العهد « للأمير فاروق » . ووضع الملك فؤاد نظاما لتوارث عرش المملكة المصرية ، وصدر به امر ملكى ، ولم يكن الخديو قد تنازل من جهته عن حقه ،ولم يعترف بهذا النظام ، فكان من المهم تسوية هذه المسألة تسوية نهائية حتى لا تبقى معلقة الى ما شاء الله

ولما توليت الحكم سنة ١٩٣٠ كانت هذه المسألة من اهم ما شغلنى ، وقد عاصرت الخديو عباس ، وعملت معه فى شبابى الى ان اصبحت وزيرا للزراعة فى عهده ، ودامت

علاقتى به حتى بعد خلعه اثناء زياراتى لاوربا ، وكان كثير المودة والعطف على . كما عاصرت الملك فؤاد وتعاونت معه فى شبابى وكهولتى ، وتمتعت بصداقته وثقته .. وكنت اعرف تقدير الخديو عباس لعمه الملك فؤاد وحبه له واعجابه به ، كما كنت اشعر باهتمام جلالته بحل هذه المسألة ، ورغبته فى وضع حد نهائى لها يمحو ما صنعته الظروف من غشاوة بينه وبين ابن اخيه

سر على بركة الله !

وبينما كنت افكر فى هذا الموضوع اتفق ان وصل الى مصر من سويسرا عبد الله البشرى بك سكرتير الخديو عباس موفدا من سموه لمقابلتى ، وكان ذلك فى يناير سنة ١٩٣١ ، فاجتمعت به فى منزلى وافضى الى بأن سمو الخديو قد آنس ضجرا من هذه الحال وانه يود أن يزيل ما بينه وبين عمه من خلاف على العرش ، وانه يعرب عن صادق اخلاصه ، ويود له التوفيق فى خدمة مصر ، كما يود أن يتم ذلك على يد صديق له مثلى

وارتحت انا لهذا العرض ، بل تفاءلت وحمدت الله عليه ورجوته ان يوفقنى فيه لخدمة مليكى وعرش بلادى

وبعد الاجتماع استاذنت جلالة الملك ، وقابلته ، ووضعت بين يدى جلالته ما حمله رسول الخديو ، فابتهج به ، وقال لى : « سر على بركة الله » ..!

مجلس الوزراء لايعلم !

وتعددت المقابلات بينى وبين البشرى بك ، ولم يكن أحد يعلم بها فى مصر — بعد جلالة الملك فؤاد — غيرنا نحن الاثنين ، وروعى الكتمان الشديد حتى ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم بهذه المفاوضات ، وكنت أجتمع به فى منزلى

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ سافر البشرى بك لمقابلة الخديو ، وكان سموه فى تونس ثم تركها الى الجزائر ، فلحق به ، ومكث معه بضعة أيام عرض عليه فيها تفاصيل ما جرى بينى وبينه ، ثم عاد الى مصر فى اول مارس مزودا بتعليمات سموه ، واستأنف البحث معى وابلغنى أن الخديو عباس قبل مبدئيا التنازل ، فأخذت أضع معه نصوص الاتفاق وكنت قد طلبت الى عبد الحميد بدوى باشا ان يضع الصيغ النهائية ، ففعل الى ان انتهينا منها . ثم اتفقت معه على أن توفد الحكومة المصرية مندوبين لها لمقابلة سموه وانجاز الاتفاق ، وذلك فى موعد يخبرنى به تلغرافيا بعد مقابلته للخديو بسويسرا

وفى ٢٦ مارس سافر البشرى بك ، ثم وصلنى منه تلغراف يقول فيه ان سمو الخديو سيكون بلوزان فى ١٥ ابريل . فانتدبت سعادة أمين أنيس باشا المستشار الملكى فى ذلك الحين ، والأستاذ بتسى بك المحامى . كوفد من قبل الحكومة المصرية ، وصحبهما يوسف جلاد بك (باشا) رئيس الادارة الافرنجية بسراى عابدين .. وجرت المقابلات مع الخديو السابق فى فندق سافوى تارة ، وفى فندق لوزان بالاس تارة أخرى ، وكان سموه يقصد الى لوزان يوميا بسيارته للاشراف على الاتفاق ، اذ كان مقيما فى ديفون ، حتى تم وضع الصيغ النهائية وأمضى سموه الوثيقة فى ٦ مايو سنة ١٩٣١

وابلغنى الوفد نبأ التوقيع تلغرافيا ، فأبلغته لجلالة الملك ، وكان اليوم الثانى من عيد الأضحى المبارك ، فاجتمع مجلس الوزراء برياسة الملك فؤاد فى قصر القبة العامر وأفضيت الى زملائى بهذا النبأ ، وأعلناه رسميا فى البلاد

وثيقة التنازل

لم يكن فى هذا الاتفاق اية مساومة ، وقد قبل الخديو عباس التنازل عن العرش بدافع الوطنية والحب لعمه ولأسرته التى خدمها ٢٣ عاما ، ورضى عن طيب خاطر ان يتخلى عن حقه بدون قيد ولا شرط ، لأن الجالس على العرش هو اكبر انجال محمد على باشا الكبير ، كما انه اكبر انجال الخديو اسماعيل . ولم تدفع الحكومة المصرية تعويضا ، ولكن رؤى أن تصان كرامة الخديو فى أوربا وكرامة البلاد التى كان يتولى عرشها ، فتقرر ان تدفع الحكومة له سنويا مبلغ ثلاثين الف جنيه لا تنسحب على الماضى ، ولا يصرف منها شىء لأحد من ورثته بعد الوفاة . ولم يكن هذا ثمنا للتنازل ، ولا امتيازا على غيره من ذوى العروش المخلوعة .. أما وثيقة التنازل ، فهذا نصها :

« انى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة واخلاص ، وانى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة ـ بالرغم من دقة الظروف ـ كل قواى وخير أيام حياتى

« وقد تتبعت عن كثب ما احرزته البلاد وما لا زالت تحرزه من اسباب التقدم فى جميع النواحى

« وانى مغتبط بما اراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها ، والتوفيق بين نظامها السياسى ، وبين حاجاتها وامانيها

« ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى ، وتاكيد اخلاصى نحو ذات ملكها المعظم ، فانى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ واصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد

« وعلى وجه الخصوص اعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، والقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية املاكى . وهما جزآن لا يتجزآن من الدستور المصرى ، وقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ واعلن اتباعى لها جميعا

« ولما كنت اقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول بن اسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى ، فانى اعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر ، كما اعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن انى كنت خديويا لمصر ايا كان وجهها ، سواء عن الماضى أم عن المستقبل

« ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الاول اعرب لجلالته عن صادق اخلاصى ، واتوجه الى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته ، ليزيد فى اسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها »

وقد رفعت هذه الوثيقة الى جلالة الملك فؤاد بعد عودة مندوبى الحكومة من سويسرا ، مع خطاب شخصى من الخديو الى جلالته ، فسر جلالته بهذه النتيجة ، واراد أن يعرب عن تقديره لشخصى الضعيف بالانعام على المرحومة السيدة حرمى بالوشاح الاكبر من نيشان الكمال . ولما ذهبت لرفع آيات الشكر لهذا الانعام السامى وعلم بوجودها فى الحرملك انتقل رحمه الله اليها ، وقال لها : « ان زوجك قد حاز كل اوسمة الدولة . وقد فكرت أن اقدم لك وسام الكمال ليكون المكافاة التى استطيع ان اقدمها اليه فى شخصك »

خطاب من الخديو

وعلى اثر هذا الاتفاق وصلنى خطاب من سمو الخديو قال فيه :

« .. نشكر دولتكم عظيم الشكر .. وبمناسبة انتهاء المفاوضات ، وامضاء العقد نخبر دولتكم برضانا وارتياحنا ونرجو لدولتكم دوام التوفيق فى كل ما قمتم وتقومون به من صالح العمل الكثير لسعادة مصر سياسيا واقتصاديا واداريا ، بما عرف عن دولتكم من القدرة والكفاية ، وما اشتهرتم به من الحكمة واصالة الرأى وحبكم للبلاد

« ونخص بالذكر علاجكم الحكيم لانقاذ مصر من هـذه الأزمة العالمية الطاحنة ، وتخفيف وطأتها على مصر العزيزة ، وتثبيت ماليتها . كذلك اصداركم للدستور الجديد الذى نرجو أن تمنح البلاد فى ظله طمأنينة وحياة كلها تقدم ورخاء ، حتى تصل بحسن سعيكم وسعى المخلصين من أبنائها ، الى ما تصبو اليه من اتمام استقلالها وتوثيق مجدها ... »

عباس حلمى

وقد كان هذا الخطاب مكتوبا بخط يده رحمه الله رحمة واسعة

طلقت الحزبية ..

لم اكن اريد أن أؤلف حزبا ، أو اصبح رئيسا لحزب يوما من الأيام ، لأنى لا اميل الى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الاشخاص ، ولو كان شخصى ، او لفكرة من الافكار الا اذا كنت مؤمنا بها ايمانا مطلقا عن كل غرض او قيد من القيود .. ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف « حزب الشعب » لأستند الى تأييده بعـدما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وانضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور سنة ۱۹۳۰ . حتى اذا تركت الحكم وسايرت التيار الحزبى بعض الوقت ، لمست ان لا فائدة من اتصالى بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية ، اى انها تتصل بالأشخاص لا بالمبادىء ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادىء الحكم الديموقراطى ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادىء .. وقد كانت هذه هى حال بلاد اليونان فى زمن مضى . بل لقد وصلت هذه البلاد فى ذلك الاتجاه الى ان كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها

والواقع أننا فى مصر لا نختلف عن ذلك فى شيء ، فالأحزاب عندنا افراد جمعتهم وحدة حال ، أو صداقة ، أو ذكريات مشتركة ، أو اقسام من احزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف فى بعض وجهات النظر ، فكونوا من الأحزاب أحزابا. ولست أدرى لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهيىء للمتحزبين اسباب الحكم ..! وانت اذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية ، واستطلعت اتجاهاتها العامة ، لم تفز بأى فارق بينها .. واذا كان لى ان ابذل نصحا ، فهو أن تعمل الأحزاب على وضع برامجها ، وأن تعرض هذه البرامج على البلاد لتتكون حول الأحزاب جمهرة مريديها العاملين على نصرتها .. وهناك من شؤون الحكم مسائل كثيرة لا بد ان يفهم الحكام اتجاه البلاد نحوها ، فاننا فى مصر لم تتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال .. هل هو استقلال مجرد عن الاتصال بالغير ، أى ضيق فى مراميه ، أم استقلال مبنى على التعاون مع باقى الدول . ولم نكون رأيا فى سياستنا الخارجية بعد ما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية ، ولم نحدد موقفنا من كل منهما أو نقرر اى الكتلتين هى الأصلح للانضمام اليها لصيانة استقلالنا وتحقيق أهدافنا .. لم نفعل ذلك .. بل لم نكون خطة صالحة فى القضايا الاجتماعية ، وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا الماليـة والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الأبحاث الدقيقة فى البلاد

الأخرى ، وانما الذى نراه من حكامنا هو الارتجال ، كلما عرض لهم شيء من هذه المسائل !
وأملي كله فى الهيئة البرلمانية ان يتكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها الى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التى نرى نتائج بحوثها ومساعيها الطيبة نحو رقى البلاد واسعاد الشعب

مقابلتى لموسولينى !

اشرت فى كلمة سابقة الى مقابلتى لموسولينى بروما سنة ١٩٢٥ وانا وزير ، وقد قابلت هذا الزعيم السابق مرة ثانية فى اغسطس سنة ١٩٣٢ وانا رئيس للوزارة . وكانت المقابلة الاولى غير رسمية ، اما الثانية فقد كانت مقابلة رسمية فى قصر البندقية وحينما دخلت عليه استقبلنى من أول الغرفة ، واخذ يتحدث معى حديثا شعرت منه بأن الرجل شديد المقت للنظم النيابية التى تحول — فى رايه — دون رقى البلاد ، بسبب ما ينجم عنها من خلافات شخصية بين المشتغلين بالسياسة .. والذى لفت نظرى فى شكله عيناه اللتان كان ينبعث منهما بريق عظيم ، وتكاد نظراتهما تخترق الحجب .. وقد بادلنى الزيارة فى المفوضية المصرية ، وقدم لى بيده باسم ملك ايطاليا أرفع وسام ايطالى

وقد استمر حديثنا طويلا . واذكر أن اشتغاله بالاصلاح كان شديداً الى درجة انه سألنى عن الطريق الذى سرت فيه بين نابلى وروما ، وهل كان معبدا ، فأخبرته أنه عظيم عدا خارج مدينة نابلى فانها تشعر بقلق بسيط ، فأجاب : اتعشم ان تعود فى اصطيافك من نفس الطريق ، فتجده معبدا .. وقد كان !

وهنا كلمنى عن تقدم ايطاليا وقوتها ، والرقى فى كافة نواحى الحياة السياسية والقومية ، فسألته : ولكن هل استطعت أن ترقى بأخلاق الايطاليين الى ما تتوق انت اليه ؟.. فقال لى : انى أعنى بتربية الشبيبة ، وهى التى ستكون ايطاليا الجديدة .. وانى أعتقد أن الشبيبة الايطالية الآن لا تقل فى قوة الأخلاق ، وفى العلم عن الشبيبة الألمانية !..

ولكن موسولينى على ما يظهر كان واهما حينما قال لى هذا الكلام ، ولم يكن قد قدر استعداد أهل بلاده للرقى الاخلاقى .. وهذا هو سر الانقلاب وسر الفشل الذريع فى مشروعاته السياسية والحربية !..

الصحافة أقوى سلاح حوربت به !

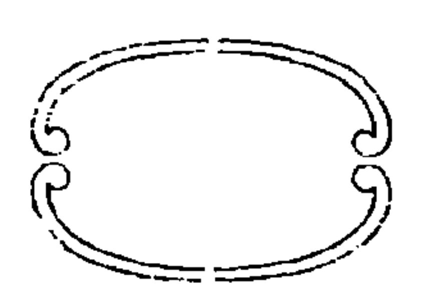
ان الصحافة قوة تستطيع ان تبنى ، وتستطيع ان تهدم ، واستطاعتها فى الهدم اشد منها فى البناء ، خصوصا فى بلد لم ينضج بعد النضوج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى. ولو انه كان جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من ارقى دساتير العالم ، واقلها عيوبا بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ ، بل انه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى ، وتعانيها الآن ! ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها ان تشوه اغراض هذا الدستور الجديد ، ومبادئه الحقة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات ، أو من يجاريها تحت أهواء السياسة ، واقدار الظروف

تدخل الابراشي باشا !

وعلى الرغم من هذه الحرب الشعواء التي كانت تشنها الصحافة ، ويشنها خصومي فاني لم أعبأ بذلك أثناء توليتي للحكم ، لأنها كانت حربا حزبية أو قل أنها شخصية لا تهدف الى المصلحة العامة ، بل تهدف الى مصلحة شخص أو حزب معين . ولو أنها كانت لوجه الوطن ولمصلحة البلاد العليا بعيدة عن الشهوة لما أخذت هذه الصفة التي كانت تتسم بها طول مدة وجودي في الحكم .. على أنني مكثت ثلاث سنوات اعمل لخدمة بلادي ومليكي وبنظام الحكم الجديد ، وكنت رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، ووزيرا للداخلية ، وقد حملت أعباء السياسة والادارة ، وشغلت نفسي ليلا ونهارا غير مدخر وسعا في القيام بواجباتي وغير مشفق على صحتي حتى مرضت واعتكفت في مينا هوس

وهنا برز المرحوم زكي الأبراشي باشا ، واخذ يبث نفوذه ويتدخل في شؤون الحكم والسياسة..وسافرت الى أوربا للاستشفاء ، فزاد نفوذ الأبراشي باشا واتسع نطاقه. ولما عدت من أوربا ، وجدت الحال لا تطاق فاعتزمت الاستقالة ، ولكني لما قابلت جلالة الملك فؤاد اذ ذاك رأيت من عطفه ورعايته ما جعلني أعدل عن الاستقالة

على انه لم تمض الا فترة قصيرة حتى كانت أزمة تعيين المرحوم حسن صبري باشا وزيرا في وزارتي ، فقد رؤي ان يعين وزيرا للمالية ، ورأيت ان يعين في وزارة المواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفي باشا وزيرا للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولا ، فرأيت عندئذ أن اتخلى عن الحكم في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، بعد أن أديت واجبي لوطني بالطريقة وبالسياسة التي كنت أراهما خيرا للبلاد



مفاوضاتي سنة ١٩٤٦

فى منتصف فبراير سنة ١٩٤٦ دعيت لتولى الوزارة بعد ان استقال منها دولة محمود فهمى النقراشى باشا . وقد ترددت كثيرا قبل القبول ، لتقدم سنى من جهة ، ولان النظام الحزبى ــ وهو وليد النظام البرلمانى ــ كان فى رايى مما يصرف اداة الحكم عن كليات الامور الى جزئياتها. وذلك بسبب اشتغال الاحزاب بما يهم كيانها قبل اشتغالها بمصلحة المجموع .. على أن حبى لبلدى دفعنى آخر الامر الى القبول لاعتبارين : اولهما اننى كنت اتوق الى المساهمة فى محاربة الأعداء الثلاثة التى حالت دون تقدم بلادنا العزيزة ، وقضت على نشاط الطبقات الفقيرة ، وبالأخص فى أوساط الريف .. واقصد : الجهل ، والفقر ، والمرض ، والثانى ان همى أن ارى بلادى قد استفادت من نتائج الحرب ــ وقد ساهمنا فى كسبها بشتى الجهود ــ فنصل الى تحقيق اهدافنا القومية بمفاوضة الدولة المحتلة فيما هو معلق بيننا من شؤون

وقد كان المتتبعون لمناقشاتى لخطاب العرش فى مجلس النواب اثناء كنت عضوا به يرون ان اهم غرض لى منها هو دعوة الحكومة الى العمل لحل المسألة المصرية ، اذ كان هذا أوانها لتحقيق أهداف البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل .. وتذكرون انى لما كنت فى حيفا مستشفيا ، وحلت الوزارة الاشتراكية فى انجلترا محل وزارة المحافظين بعثت ببرقية طويلة لرئيس مجلس النواب (اظنها لم تعرض على المجلس وقد نشرت فى الصحف) نبهت فيها الى الفرصة السانحة بحلول قوم مشهود لهم بحب الحرية ، بدل قوم ربوا على حب الاستعمار للبدء فى حل القضية المصرية ..

لما تقدم من الاعتبارات كان قبولى للحكم فرصة للوصول الى اغراض طالما نشدتها ، وهى تحقيق أهداف البلاد السياسية والعمل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، موطنا النفس على أن أتركه فى اليوم الذى اشعر فيه بأن مهمتى قد صادفها النجاح ــ فليس من داع اذ ذاك لبقائى ــ او منيت بالخذلان ، فأصبح من حق البلاد أن يعمل لها من هو أكثر استعدادا منى .. ومن اجل ذلك ، ومع المحافظة على التقاليد ، طلبت المعاونة من غير رجال الأحزاب من انست فيهم القدرة على الانتاج . وقد قاموا برسالتهم خير قيام

والآن اشعر بأنى لم اقصر فى أداء الرسالة .. اما من ناحية الاصلاح الاجتماعى ، فقد وضعت الوزارة التى الفتها اسسه ولم يبق الا البناء . وأما من ناحية تحقيق الأهداف القومية فنظرة منصفة الى « المشروع » الذى أمضى منى ومن وزير خارجية انجلترا تدل على أن مصر كانت قاب قوسين من مطالبها. وسيتبين ذلك مما يأتى من فصول وتفاصيل

محادثات تمهيدية

الفت وزارتي فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ووضعت فى راس مهمتها السعى لتحقيق الأهداف الوطنية ، وأشرت فى الكتاب الذى رفعته لجلالة الملك ، الى تاليف الوفد المصرى الذى يقوم بمفاوضة بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد ، تحقيقا لارادة الأمة التى اعلنتها اعلانا

وقد تالف هذا الوفد فى ٨ مارس ، اى بعد تاليف الوزارة بثمانية عشر يوما ، برياستى وعضوية حضرات : محمد شريف صبرى باشا ، وعلى ماهر باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وحسين سرى باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واحمد لطفى السيد باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ عفيفى باشا ، وابراهيم عبد الهادى باشا

وانفردت فى أول الأمر بمحادثة السفير البريطانى فى منزلى تارة ، أو فى منزل احد الأصدقاء لكلينا ، أو فى السفارة البريطانية أو فى رياسة مجلس الوزراء ، لأن المحادثات كانت تمهيدية للمفاوضات ، وكان من شأنها اعداد العدة ، وتقريب مسافة الخلف على المبادىء الرئيسية .. والسفير البريطانى سير رونالد كامبل ، صديق قديم ، يرجع عهدى به الى وقت اشتغاله وزيرا بدار المندوب السامى حين كنت رئيسا للوزارة فى الفترة بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٣ . فقد تحدثنا كصديقين فى اجتماعاتنا الخاصة ، ولم يكن وفد المفاوضات البريطانى قد تالف بعد ..

ومضت ثلاثة أسابيع ، ولم تؤلف بريطانيا وفدها للمفاوضات المصرية ، وقلق الراى العام من جراء هذا الانتظار . فلما كان يوم السبت ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ حضر السفير البريطانى لرياسة مجلس الوزراء فى زيارة رسمية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وسالته : « متى تبدأ رسميا فى مفاوضاتنا ؟ »

قال : « وعدتكم يوم مقابلتنا أول مرة اننى سأتصل فورا بمستر بيفن لأساله ، وقد اتصلت به فعلا ، ولكن — مع الأسف — لم تصل الى حتى الآن تعليمات منه . وعند ورود هذه التعليمات سأحيطكم علما بها حالا » .. ثم قال : « وعلمت أن عمرو باشا تكلم مع مستر بيفن فى شأن المفاوضين البريطانيين ، وأن هذا كان بناء على طلب منك » ..

فقلت : « أجل كنت أريد أن أحدثك فى هذا الموضوع ، ولكنك سبقتنى اليه . ولعلك تذكر أنى قلت لك فى مقابلتنا الخاصة ان مسألة المفاوضين من الجانب البريطانى ما زالت «غامضة» على ، وكان يحسن أن اتبينها تماما ، ، لأن التأخير فى ذلك من شأنه أن يخلق فى مصر جوا لايتفق مع مصلحة المفاوضة ، اذ هى كما لا يخفى يجب ان تجرى فى جو تسوده الطمأنينة لا فى جو تحيط به الريب والظنون .. وآسف أن أقول لك أن ريبا وظنونا قد نبتت وبدأت فى الظهور بالنسبة لمسألة المفاوضين من الجانب البريطانى . وانت تعلم أن مصر قد عينت هيئة المفاوضين ، وأستعدت للمفاوضة من مدة كانت تكفى لأن يظهر من جانبكم مثل هذا الاهتمام الذى ظهر من جانبنا » فقال : « الواقع ان المفاوضين ، أو بعبارة أخرى الخبراء العسكريين ، كانوا قد عينوا أو وقع عليهم الاختيار. ولكن حديثك الماضى معى افهمنى انك لا تريد أن تثار المسألة العسكرية قبل المسألة السياسية التى لها المقام الاول . وهذا قد غير الوضع بالنسبة للترتيبات التى كنا قد أعددناها ، وهى تتلخص فى أن يكون معاونى من العسكريين .. ولهذا رايت انه يحسن أن أتبع طريقة سنة ١٩٣٦ . وهى أن يكون معاونى من كبار موظفى السفارة »

فقلت : « اسمح لى أن أكلمك بصراحة فى هذا الموضوع ، انه اذا عرف ان معاونيك

الرسميين فى المسائل السياسية هم موظفو السفارة فلن يكون لذلك أثر طيب فى الرأى العام فى مصر ، وذلك لاعتبارات ثلاثة :

الأول ــ ان الشعور بعدم الارتياح ينتشر لا محالة من جراء هذا التصرف . لأن مصر جمعت خير رجالها لهذه المفاوضة . وكان أحدهم وصيا على العرش ، وكثير منهم رؤساء حكومات سابقة . وقد فعلنا ذلك لأننا نعلق على نتائج هذه المفاوضات أعظم الأهمية ، فمن غير المعقول أن يواجه الفريق المصرى وهو مكون على هذه الصورة ــ بموظفين من السفارة !

الثانى ــ ان الناس فى مصر يعتقدون ولا ينسون أن السياسة التى اتبعت فى العهد الأخير لا سيما فى زمن الحرب (وهى سياسة لم تترك فى نفوسهم أثرا طيبا) قد اشترك فى وضعها وتنفيذها رجال السفارة الذين تريدهم معاونيك السياسيين . .

« انى اعرفهم شخصيا واقدرهم ، ولكن هذه العقيدة سائدة عنهم فى نفوس المصريين ومن الصعب جدا ازالتها ! فضلا عن انى كنت قد سمعت من عمرو باشا أنه سيكون معكم فى المفاوضة رجال من ذوى الخبرة والعلم بشؤون الشرق . واذكر أنه ذكر لى أن مستر هاو وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط قد فكر فى تعيينه مفاوضا معكم . ولهذا ارجو أن تعيدوا النظر فى الموضوع كله حتى تسهل مهمتى

الثالث ــ أنه لا تجوز المقارنة بين مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التى تجرى فى سنة ١٩٤٦ . . ذلك لأن الأولى كانت تجرى على اسس مباحثات ومشروعات اعتبرناها خطوة ، او مرحلة فى طريق الاستقلال ، لا الاستقلال نفسه . اما اليوم فنحن فى نهاية المراحل . ولهذه المفاوضات نتائج حاسمة . ومن أجل ذلك يحسن جدا أن يعطيها الجانب البريطانى الاهتمام الذى يتفق وطبيعتها وخطر آثارها ، كما أعطيناها نحن من جانبنا »

ثم قلت : « هل تريد ان اتصل عن طريق عمرو باشا بمستر بيفن ؟ . أم يكفى انى ادليت اليك بهذه الاعتبارات كلها لتعمل من جانبك على علاج الأمور ووضعها فى نصابها الصحيح ؟ »

قال السفير : « الواقع ان مستر بيفن غير مسئول عن الوضع الحالى للأمور ، بل أنا المسئول عنه ، لأن التعليمات التى اعطيت لى كانت تقضى بأن يكون الى جانبى عدد من كبار العسكريين ، فلما فهمت منك انك تحب أن يكون معى سياسيون فى المفاوضة ، ورايت عندى موظفين يعاوننى فى السفارة ، ويفهمون تماما المسألة المصرية ، فكرت فيهم ، اما وقد بينت لى وجهة نظرك والاعتبارات التى تلابس الموقف ، فانى سأتصل بمستر بيفن واحيطه علما بالتفاصيل ، وأتلقى منه تعليماته الجديدة التى سأبلغها اليك »
فقلت : « حسن ، وأرجو الا يتأخر ورود هذه التعليمات . انى فى الواقع أرتاح الى المفاوضة معك وحدك ، ولكنى أفضل أن يرسل اليك من وزارة الخارجية البريطانية من يمثل الناحية السياسية ويتفق واهمية المفاوضة »

قال : « سيكون هذا ما اعرضه »

قلت : « ورجائى أن يكون الرد سريعا لأنك تعلم ان وقتا طويلا قد ضاع فى الانتظار »

فقال : « ارجو هذا . ولكن هل ترى أن كبيرا واحدا من وزارة الخارجية يكفى »

قلت : « لا بأس عندى . . »

هذا ما جرى بينى وبين السفير البريطانى فى ٣٠ مارس ، وقد فهم سعادته من هذا الحديث ان الحكومة البريطانية لا يمكن أن تثبت لمصر احترامها اياها الا اذا عينت فورا وفدا كبير الشأن لمفاوضة وفدها المصرى ، والا اذا اظهرت لها عنايتها واهتمامها وحسن نواياها فى الوصول الى حل المسألة المصرية حلا عادلا

اقتراحات بريطانية قبل المفاوضات

توجهت فى صباح يوم ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ الى السفارة البريطانيــة لأرد الزيارة للسفير البريطانى ، فبادرنى سعادته بأن لديه خبرا سارا . ذلك أنى كنت أبديت له فى زيارته الأخيرة لى ، الامتعاض الذى سببه عدم تعيين المفاوضين البريطانيين . فلما اقترح أن يكون المفاوضون السياسيون من موظفى السفارة اعترضت على ذلك ، فقام بمساع لدى مستر بيفن فى هذا الشأن ، واستطاع أن يخبرنى ان مستر بيفن سيلقى هذا المساء فى مجلس العموم تصريحا يعلن فيــه تعيين المفاوضين البريطانيــين ، وأنه سيحتفظ لنفسه برياسة الوفد البريطانى غير انه سيعتذر فى الوقت الحاضر بسبب الحالة السياسية ، وسينتهز مستر بيفن أقرب فرصة للحضور بنفسه الى مصر

أما المفاوضون الآخرون فعلمت أنهم سيكونون حضرات : لورد ستانسجيت وزير الطيران ، وسير رونالد كامبل ، وسير كيناهان كورنواليس السفير السابق والمتولى الشؤون الاقتصــادية للشرق الأوسط ، ومستر رونالد اوفرتون مدير ادارة الشرق الأوسط بالسفارة ، والأميرال تينانت القائد العام لأسطول الشرق الأوسط ، والجنرال باجت القــائد العام لجيش الشرق الأوسط ، ومارشال الطيران ميدهرست . وربما زيد عليهم الجنرال جاكوب من هيئة اركان الحرب العامة (وقد ضم فعــلا الى الوفد واشترك فيه)

واضاف السفير أن التعليمات التى وصلته تقضى عليه بالاتصال برئيس الحكومة المصرية ، على ان يكون ذلك شخصيا بحتــا فى الوقت الحاضر ، وان يرمى الى الغرض الآتى بيانه :

« درست المسألة المصرية فى لندن من جميع وجوهها كما سيشرحه لى الآن ، ويرغب مستر بيفن فى أن يبين له السفير رأيى فى الاقتراحات البريطانية ، لأنه يريد الا يتصل الوفد البريطانى بالوفد الرسمى المصرى قبل أن يعرف شيئا عن وجهة النظر المصرية ، مما قد يؤدى الى صعوبات لا مخرج منها . لذلك عنى السفير بناء على تعليمات لندن بأن يبين لى وجهة النظر البريطانية ، راجيا الوقوف على رأيى التمهيدى فى هذا الموضوع بدون ارتباط أحد الطرفين . على أن تدرس هذه المسائل بصفة رسمية فيما بعد »

وها هو ذا منقولا حرفيا على وجه التقريب البيان الذى أدلى به السفير اذ كان يرجع الى مذكرات مكتوبة :

« ان الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط ، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط . وبخاصة بلادنا »

فسألته : « هل تدخل البلاد العربية فى منطوق كلمة «الدول» التى ذكرها . فأجاب : « هو كذلك » . ثم استمر السفير فى بيانه ، فقال :

« ان بريطانيا العظمى مستعدة لبحث مسألة العــلاقات بين البلادين من الوجهــة الاستراتيجية بطريقة جديدة من شأنها الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليحل محلها اتفاق أوسع فى نطاق هيئة الأمم المتحدة

« والغرض المحدد الذى ترمى اليه بريطانيا العظمى فى كل اتفاق من هــذا القبيل سيكون موضوع مفاوضات عملية . وقد يكون ضروريا ايجاد الفرصة لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام الى هذا الاتفاق الذى يرمى الى المحافظة على السلامة

« وهذا الاتفاق يقضى بالطبع أن ترابط القوات البريطانية فى جهات تمكنها من مراقبة كل تهديد بالاعتداء على الشرق الأوسط . وهــذا يعنى — فى راى الحكومة البريطانية —

انه يجب فى ايام السلم العادية ، ابقاء قاعدة تكون نواة لقوة عسكرية فى منطقة الشرق الأوسط ، فينبغى الوصول الى وسيلة من شأنها تحقيق هذا الوضع او حل المشكلة دون مساس بسيادة مصر أو بكرامتها القومية

« وقد درست الحكومة البريطانية بعناية خاصة هذه المسألة ، لأن لها أهمية أساسية من الوجهة الاستراتيجية لسلامة مصر والشرق الأوسط ، ولأن الحكومة البريطانية ترغب فى اجابة مصر الى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون ابطاء

« ولذلك تقترح الحكومة البريطانية سحب الوحدات والمنشئات العسكرية والبحرية والجوية من القاهرة والاسكندرية

« وبعد دراسة عميقة للموضوع ، واستشارة الرؤساء العسكريين للأسلحة الثلاثة رأت الحكومة البريطانية انه لا يمكن صد أي اعتداء موجه الى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة فى جوار قناة السويس مما يقتضى ابقاء منشأة عسكرية فى منطقة القناة لتكون نواة . ويتوقف تحقيق هذا الغرض الى درجة كبرى على مصر نفسها

« لذلك فان الحكومة البريطانية شديدة الرغبة فى الوقوف على رأى رئيس الحكومة المصرية شخصيا قبل البدء فى المفاوضات الرسمية

« وهناك حل يجوز اقتراحه على رئيس الوزارة المصرية ، من شأنه أن تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الارض فى منطقة قناة السويس تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق يوضع على غرار الاتفاق الذى خول الولايات المتحدة قواعد فى النصف الغربى من الكرة الارضية ، مثل القواعد القائمة فى جزائر برمودا ، ونيوفوندلاند

« ومن الممكن ايضا الوصول الى اتفاق اقليمى على اعتبار ابقاء القاعدة البريطانية بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن »

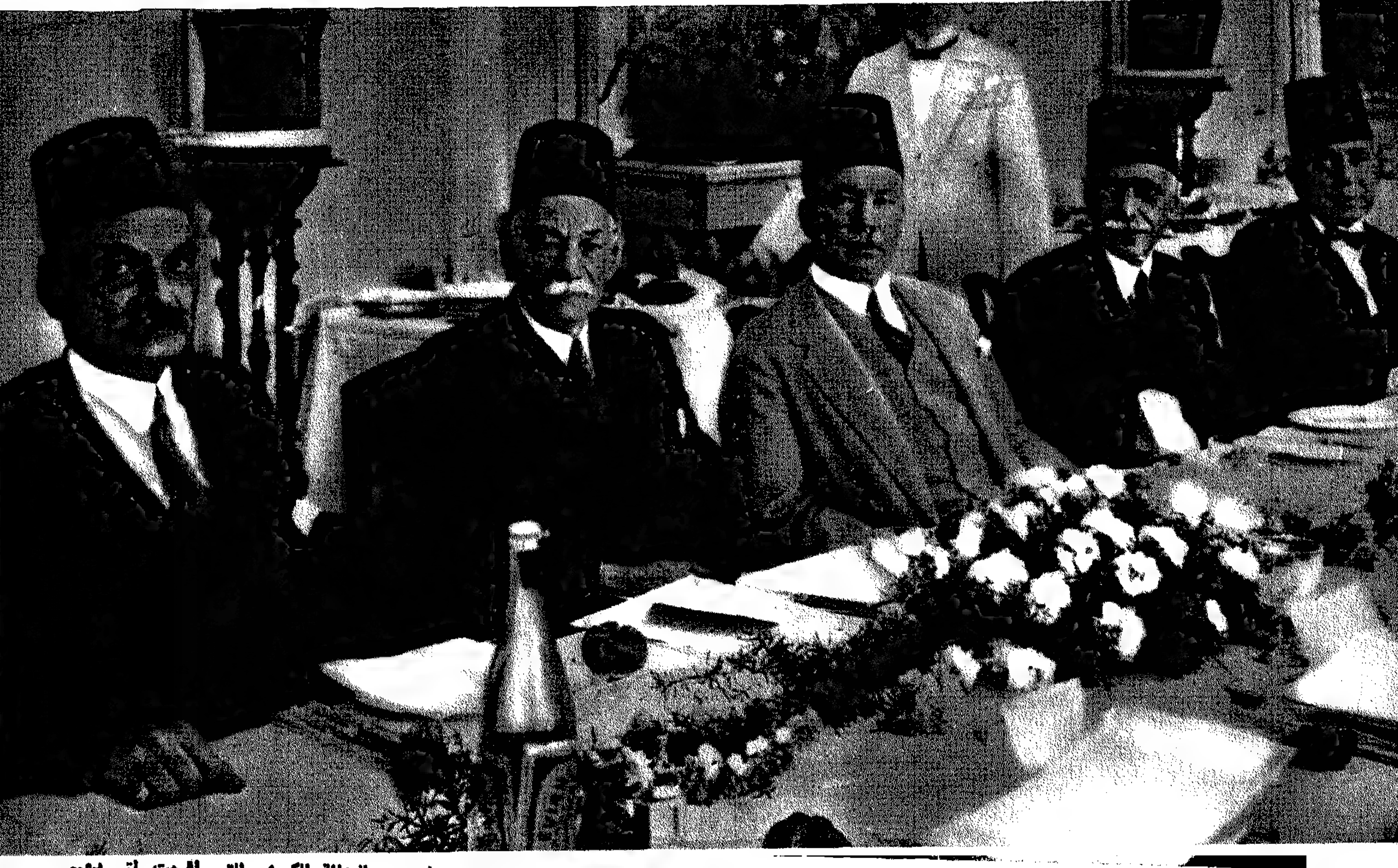
ثم قال السفير ان هذه الحلول ليست سوى اقتراحات من الجانب البريطانى . واذا كانت لى اقتراحات فى هذا الشأن ، فان الحكومة البريطانية يسرها الوقوف عليها . واكد السفير ان الجانب البريطانى لا يرمى الى تقييد رئيس الحكومة المصرية بأى قيد من الآن ، بل يرى أن مصلحة الطرفين الكبرى هى الوصول الى تفاهم مشترك فى هذا الشأن قبل بدء المفاوضات الرسمية

وسألنى السفير اذا كان فى استطاعتى ان أفضى اليه برأى فى الحال ، اذ أنه من المهم البدء فى العمل فى اقرب وقت ممكن .. فأجبته بأن أهمية بيانه لا تسمح لى بأن أبدى له رايى فى الحال ، وتدعونى للرد عليه كتابة ، لان الموضوع يتناول اقتراحات فى صلب المفاوضات . وهذا لا يمنعنى من القول الآن أن اعتزام الجانب البريطانى احترام سيادة مصر وكرامتها من شأنه ان يساعد على ايجاد حلول تتفق ومطالبنا القومية بالرغم من صعوبة التوفيق بين هذا الاعتزام والاقتراحات الآنفة الذكر

واتفقت مع السفير على أن أوافيه باجابة شخصية حين يزورنى فى رياسة مجلس الوزراء يوم الاثنين المقبل لنتبادل وجهات النظر . وقال السفير : « ان هذا الحديث شخصى بحت » ، فأجبته بأنى سأعتبره كذلك الا فيما يختص بشخصين يجب اطلاعهما عليه ، وهما : جلالة مليكى الذى يجب ان يكون على علم به ، ووزير الخارجية المصرية الذى له الحق فى أن يكون أول من يحاط به علما ، والذى يجب على استطلاع رأيه

ردى على المقترحات البريطانية

وزارنى السير رونالد كامبل يوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ ، فسلمته مذكرة تحوى ردى على اقتراحات الحكومة البريطانية التى أفضى بها سعادته الى فى الحديث السابق ..



لم تعمر وزارة زيور باشا التي قامت على انقاض الوزارة الشعبية الاولى ، فقد اتفقت الاحزاب المصرية ، وهـــذه هي الحفلة الكبرى التي اقيمت لتــدعيم اركان الائتلاف ، وقد تصدرها سعد زغلول باشــا ، والى يمينه عدلي يكن باشا ، والى يساره ثروت باشــا ، ففتح الله بركات باشــا ، فاسماعيل صدقي باشــا

وزارة احمد زيور باشا اثناء اجتماعها سنة ١٩٢٥ ويرى اسماعيل صدقى باشا الى يمين رئيس الوزراء

وزارة اسماعيل صدقى باشا بعد تعديلها سنة ١٩٣٠ .. وقد ظهر من اليمين الى اليسار : ابراهيم فهمى كريم باشا وزير الاشغال ، وحلمى عيسى باشا وزير الاوقاف ، وعلى ماهر باشا وزير المعارف ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية ، واسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء ، وتوفيق رفعت باشا وزير الحربية ،
[illegible]

وتتضمن هذه المذكرة الرد على مسالتين هامتين : الاولى مسالة بقاء قوات عسكرية بريطانية فى منطقة القنال بطريق منحها قواعد داخل حدودها ، أو بطريق تاجيرها جزءا من اراضيها لهذا الغرض

والمسالة الثانية هى ما تناولته الاقتراحات البريطانية من الرغبة فى اشراك بعض بلاد الشرق الأوسط التى يهمها أمر الدفاع عن هذه المنطقة فى معاهدة جديدة تكون أوسع مدى من اتفاق ثنائى تعقده بريطانيا ومصر وحدهما

ويتلخص الرد عن المسالة الاولى فيما يأتى :

« مهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يسبغ على بقاء قوات أجنبية فى أوقات السلم فى مصر ، فان مجرد وجودها على هذه الحالة هو رمز للسيطرة مباشرة أو غير مباشرة . على ان تلك النظريات القديمة التى كان التسليم بها فى الماضى امرا عسيرا قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من اغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب

« ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصرى ، ثم يسجل هذا الاتفاق فى صورة ما بقاء قوات أجنبية فى الأراضى المصرية !

« نعم انه مما لا شك فيه ان الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الامريكية قواعد حربية فى جزر نائية عن ارض الوطن الأصلى (الجزر البريطانية) ولكن لو ان اتفاقا من هذا القبيل المبرم بين هاتين الدولتين العظيمتين عقد بين مصر وبريطانيا ، وشمل جزءا من ارض الوطن ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف !

« ثم ان مبدأ الأمن المشترك الذى قررته هيئة الأمم المتحدة لا يشمل تدابير عسكرية وقائية ، كأن ترابط قوة عسكرية أجنبية فى ارض دولة أخرى فى وقت السلم .. فان على كل دولة أن تحقق الأمن فى أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ..

· ثم ان اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنسجم تماما مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت اشراف مجلس الأمن .. على أن مصر سوف لا تقصر فى أن تتخذ بنفسها كافة وسائل الدفاع الضرورية عن قناة السويس متى استردت حريتها التامة ، وذلك بأن تهيىء لقواتها العسكرية النمو الذى يدعو اليه مركزها ..

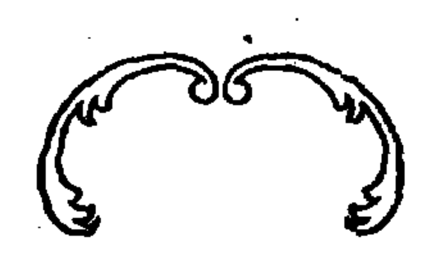
اما المسالة الثانية ، وهى الخاصة باتفاق يشمل مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط ، فيتلخص ردى عليها فى تلك المذكرة بأن رأى الجانب المصرى كان منصبا دائما على عقد اتفاق ثنائى بين بريطانيا ومصر ، وانى أفضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التى تتضمن اشتراك بعض دول الشرق الأوسط فى المحالفة البريطانية المصرية ، وانى شخصيا لا أؤيد فكرة انشاء اتفاقات تشمل تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فان هذه الجامعة انما انشئت فى الواقع على أساس رابطة الأخوة بين اعضائها ، الناتجة من التشابه فى الجنس واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافى ، وهذه الأخوة تعفى الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم بينها معاهدات سياسية أو عسكرية معينة

وانى أرى — ولو ان مصر تتمتع فى هذه الجامعة بنفوذ خاص ومركز ادبى ممتاز — أن يتعين عليها أن تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى . وذلك لاعتبارات لا محل للتحدث عنها الآن .. وان العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر اذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية فان نفوذ مصر فى الشرق الأوسط سيعمل فى هذه الحالة بكيفية من شانها ان تجلب لبريطانيا بل للدول العربية نفسها كثيرا من المنافع والمزايا

هذا وقد اعربت فى هذه المذكرة عن ان الجانب المصرى يرى ان تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا فى حالة تسمح بتحقيق تحالف بين البلدين يكون مشبعا بروح الصداقة المتبادلة . وانه لا يمكن تحقيق هذا التحالف الا بعقد معاهدة جديدة على نمط المعاهدات التى ابرمت منذ سنة ١٩٤١ بين دول مختلفة ، وان تشمل هذه المعاهدة التزاما من الطرفين بان يقدم كل منهما للآخر فى حالة نشوب حرب لم يثرها أحدهما كل تعضيد حربى وغيره ، وذلك الى أن تنشأ الوسائل التى يقررها مجلس الأمن من أجل المحافظة على السلام

ورايت ان تتفق السلطات العسكرية فى كلا البلدين على كيفية تبادل هذا التعضيد وتلك المساعدة . وعلى ذلك يجب ان تهيأ فى أوقات السلم وسيلة لتحقيق التعاون بين هيئتى أركان حرب الدولتين . وان مصر لم تغفل عما لبريطانيا من خبرة فى هذا الشأن وما لها من وسائل لتنفيذه . ولكن يجب ان يكون مفهوما أن هذا الاستعداد لن يؤدى باية حال الى مرابطة قوات اجنبية فى الأراضى المصرية فى أوقات السلم ، بل بالعكس « يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نصا يتضمن انتهاء الموقف الحالى . وذلك بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن مصر »

هذه هى خلاصة المذكرة التى قدمتها الى السفير البريطانى ردا على اقتراحات الحكومة البريطانية قبل البدء فى المفاوضات . وقد فهم السفير أن لا أمل فى اتفاق مع مصر اذا لم يكن اساسه الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، فى غير احتفاظ على ارض مصر باية قوة بريطانية مدنية كانت ام عسكرية ..



أولى مقابلاتي للورد ستانسجيت

١٨ ابريل سنة ١٩٤٦

تحدثت في المقال الماضي عن تأليف الوفد البريطاني . وكيف نقل لي سعادة السفير نبأ تأليفه عليَّ أثر اعتراضي على تأخيره نحو ثلاثة أسابيع عن تأليف وفد المفاوضة المصري . . وفي ١٥ ابريل حضر الوفد البريطاني بالطائرة وقد تخلف رئيسه مستربيفن وزير الخارجية البريطانية لمشاغله الدولية الاخرى ، وأناب عنه اللورد ستانسجيت

وبعد يومين من حضور هذا الوفد زارني بمنزلي بالزيتون اللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل فقلت لهما : « أحييكما في بلد صديق ، ومنزل صديق » فشكرا هذه العبارة

ثم قلت للورد : « أسمع عنك منذ سنة ١٩١٩ بعد الحرب الماضية ، حينما كنت وسعد زغلول وباقي أعضاء الوفد المصري بباريس نسعى للاستقلال . وربما يدهشك اننا اذ ذاك وضعنا بعض آمالنا فيك اذ كنت تخطب في مجلس العموم مدافعا عن مصر ، وعن مبادىء الحرية » . فقال : « نعم حصل ان كنت مدافعا عن حق الشعوب ، وكنت قد زرت مصر اذ ذاك محاربا »

فقلت له : « اذن ، فأنت تفهم كيف كنا نعلق بك الآمال . والآن لست منـــاط آمال فحسب ، بل أنت مناط حقائق بتوليك المفاوضة »

فتأثر لهذه الجملة ، وشكر . . وهنا سلمته وسلمت السفير مذكرة كنت أعددتها في ٢٥ مارس باسم الوفد الرسمي المصري قبل اضطلاعه بأعباء المفاوضات ، تتضمن وجهة النظر المصرية في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفي الوضع السياسي للمسألة المصرية بالنسبة لميثاق هيئة الامم المتحدة ، وما يوجبه هذا الميثاق من وضع حد للحالة الحاضرة بسحب القوات البريطانية من مصر سحبا نهائيا كاملا . . وقلت للورد : « لقد سبق لي أن أخبرت السفير بأني سوف أقدم هذه المذكرة ، فها هي ما دمت قد حضرت للمفاوضة الرسمية »

ثم استأنفت الحديث قائلا : « لقد تبادلت مع السفير مذكرات اخرى ، بل لقد حدثته في أول مقابلة بيننا عن الوضع الانساني والنفسي للمسألة المصرية . أما المذكرة الحالية ، فهي عن الوضع القانوني والسياسي لمطالب مصر . وقد سبق للسفير أن عرض على وجهة نظر حكومتكم مما دونه في مذكرة رددت عليها بمذكرة اخرى . وقال لي السفير أن رد الفعل الذي نتج من مذكرتي ستفضون به أنتم الي . . وها انذا في الانتظار »

فقال اللورد ستانسجيت : « هي فرصة أتيحت لي لكي اعبر لكم عن تقديرنا ، فقد اطلعت على تلك المذكرة وادركت الروح الطيبة التي تملي عليكم شعوركم »

ثم قال اللورد : « وكيف ترون أن يكون ترتيب عملنا وطريقته ؟ »

قلت : « كنت أود أن أعرف أولا رد الفعل الذى نجم عن مذكرتى الاولى، وهو ما لا ازال انتظره . . والآن وقد أصبح لديكم مذكرتان لا مذكرة واحدة ، كنت أحب قبل أن ندخل فى الدور الرسمى من المفاوضات أن اظفر منكم برأى فيها . وقد سبق للسفير ان قال لى ان حكومتكم تود لو أن اعمالنا لا تؤدى الى مأزق . وهذا حق . ومن أجل ذلك أطلب اليكم حديثا خاصا نتفاهم فى غضونه عما اذا كان مبدأ المفاوضة يحقق أو لا يحقق هدف مصر الاساسى وهو : الجلاء »

فقال اللورد : « انى أرى ان ذلك من حقك ، وانى مستعد لهذا الحديث ، ويبدو لى من الروح السائدة اننا سنتفق »

فقلت : « اذن فلنحدد الوقت ، والوقت رهن بك ان كنت مستعجلا أو غير مستعجل»
فقال : « انا لست بمستعجل ، وليس عندى من المشاغل الا القضية المصرية »

قلت : « هذا هو ايضا شأنى ، فاننى كرست جهودى كلها لهذه القضية ، واملى معقود بنجاحها فى مفاوضة ودية معكم ، فلا شك أن رفع الامر الى جمعيــة الامم فيه تحقيق لأهداف مصر »

وهنا تفاهمنا على أن يكون الاجتماع بعد يومى الاحد والاثنين لانهما من أيام الاعياد . واتفقنا على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء المقبل . وقلت له : « ومع هذا فانى مستعد للتكلم معك فى أى وقت قبل ذلك ، لانى لا اريد أن أطيل الوقت الذى يسبق الافضــاء بحقيقة المركز والموقف لزملائى أعضاء الوفد الرسمى »

وهنا كرر اللورد ستانسجيت أن المسألة فى نظره هينة لاننـــا اذا كنا متفـاهمين على النقطة الآتية ، وهى : « أن نكون صديقين متحالفين » ، فلم يبق الا كيف يؤدى كل منـــا واجباته ، وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم فى كيف يؤدى واجب الدفاع من جانبنا

فقلت له : « ان المسألة ليست فقط مسألة دفاع ، بل مسألة صداقة ، والصداقة اذا أردتموها من جانب مصر ، لن تكون الا مع احترام كرامة مصر . وقد أجمع المصريون على أن احترام كرامتهم لن يكون الا اذا جلت القوات الاجنبية جلاء تاما من أرضهم ! »

فقال : « نعم ، نعم ، أنا أفهم ذلك » . وقال للسفير بجواره : « الا تفهم ذلك مثلى ؟ »
فهز السفير رأسه ، ولم يجاوب !

فقلت للورد مشيرا الى صحن بجانبى به « Marrons glacés » : « لابد أن هذا الجسم ينقل من هنا حيث هو الى مكان خارج هذه الغرفة ! » أشارة الى ضرورة ازالة الاثر المادى للاحتلال

فقال اللورد ضاحكا : « خذ بالك ، فان الصـــحن به حلوى . ولا اظن انك تنظر الى الاحتلال كأنه صحن حلوى ! »

وضحكنا جميعا . . وكانت هذه العبارة مثارا لبعض المرح ثم عدنا الى عبارته اذ تكلم عن الخبراء ، فقلت : ان لخبرائك أن يبحثوا عن وسائل ضمان الدفاع ، ولكن يجب أيضا من جانبكم وانتم السياسيون أن تتنبهوا الى أن المسألة ليست مسألة دفاع فقط ، بل مسألة تفاهم وصداقة . فاذا كانت وســيلة الدفاع فى نظركم بقاء قوة أجنبيـــة ، فقد تظفرون بالدفاع ولا تظفرون بالصداقة

« يجب أن يفهم الخبراء ذلك ، حتى لايرتبوا وسائلهم على أى وضع من أوضــــاع الاحتلال ! »

فقال اللورد : « فهمتك جيدا ، وانخبراءنا هم منجنود الزمن الحديث الذين يدركون كل الحقائق الى جانب حقائقهم »

وهنا أسهبت فيما سبق أن نبهت اليه السفير من انه كما لبريطانيا أن تتبين واجباتها ، فان لمصر أن تتبينها أيضـــا . ومصر قد وطدت العزم على أن تؤدى واجب الدفاع عن

نفسها فى نطاق هيئة الامم المتحدة . وسوف تقوم بهذا الواجب اذا لم تتعثر كما كان الشأن فى الماضى فى سياسة لا تستند الى الحقائق

وقلت له أيضا : « ان مصر دلتكم على حسن نياتها فى الحرب الماضية .. » فقاطع اللورد وقال : « انكم قمتم بنصيبكم أحسن قيام »

واستأنفت عبارتى قائلا : « ان من دلائل حسن نيتنا اننا كنا نستطيع ـ وهذا راى الكثيرين ـ ان نتحلل من كل الواجبات نحوكم ، ونكتفى بالواجبات التى فرضتها علينا وعليكم جمعية الامم المتحدة . ولكن المسئولين فى بلادنا يرون أن نحتفظ بصداقة بريطانيا وحلفها ، وان نجعل منها احتياطا للمستقبل ، خصوصا وان بيننا من الاواصر ما يجعل كل حلف بين دولتينا مؤديا لنفع محقق »

فأبدى اللورد ارتياحه للروح التى املت رغبة المصريين فى الاستمرار فى التحالف مع انجلترا . وقال : « ان روحا كهذه سوف تؤدى الى الخير » .. !

منطقة القنال

رغب اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى فى مقابلتى من جديد ، وهى رغبة أبديت باسميهما تليفونيا مساء الامس بعد أن قابلانى فى اليوم نفسه

زارنى الاثنان فى الساعة الحادية عشرة من صباح ١٩ ابريل زيارة خاصة بمنزلى بالزيتون ، ودامت المقابلة حتى الساعة الثانية عشرة والثلث . وتناول السفير الكلام قائلا: « قد جاء فى مذكرتك المؤرخة ٤ ابريل ان مصر اذ تطلب الجلاء التام ، لا تغفل عن ان المحالفة التى تقوم بينها وبين انجلترا تستدعى فى وقت السلم ان يكون هناك تفاهم بين أركان حرب الدولتين فى الوسائل التى تضمن أن يكون الدفاع محققا تماما لأغراضه » ثم قال : « وقد زدت على ذلك ان مصر ستحرص على الاستفادة من خبرة بريطانيا ومن وسائلها الكبرى » .. ثم أضاف السفير : « ولقد كانت هذه الجملة محل بحثنا عسكريين وسياسيين ، وبذلنا الجهد حتى نوفق بين آرائكم الشخصية وما تقتضيه واجبات الدفاع بالنسبة لنا .. ومن أجل ذلك اعددنا المذكرة التى اسلمها الآن لكم ، والتى نرجو أن تقراها الآن (وهى مذكرة من صفحتين مكتوبة بالانجليزية) . وقد قرانا نحن الثلاثة المذكرة فى اجتماعنا ، وكانت محل بحثنا الشفوى ، ومحل أخذ ورد من كل منا . وتتلخص هذه المذكرة البريطانية فيما يأتى :

« ان الغرض الذى تسعى اليه بريطانيا فى معاهدة التحالف الجديدة هى توطيد الصداقة التى نشأت بين البلدين منذ أمد بعيد .. وانه لمن الممكن ان يهدد أمن مصر ومجموعة الامم البريطانية تهديدا حيويا بهجوم يشن على منطقة الشرق الاوسط . وهذا ما تبين بشكل نهائى خلال حربين .. وان الامم الصغيرة مهما دافعت عن نفسها بصلابة لا تتاح لها فرصة فى الحرب الحديثة ضد دولة معتدية قوية ما لم يكن فى مكنتها أن تتلقى عونا كاملا ومباشرا ، لابد أن تعد له العدة فى وقت السلم ، من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس الى الدولة المعتدية . ولذلك ينبغى ان تتحقق مصر من معونة مباشرة أمام تهديد خطير

« وان الوفد البريطانى فى سبيل الوصول الى هذا الغرض سيتقدم باقتراحات تقوم على القواعد الآتية :

١ ـ ستنسحب كافة القوات البريطانية البحرية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطانى من مصر كلية . وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج وستنسحب كافة أسراب سلاح الطيران الملكى البريطانى ، ولو أنه يقترح بقاء عدد قليل من أسراب الطائرات المقاتلة فى منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكى المصرى فى اعداد دفاع جوى

٢ — ينبغي ان ينص فى المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة . وان تتعهد الحكومة المصرية بايجاد التسهيلات لقاعدة ادارية متحالفة ..

٣ — سيكون من الجوهرى وجود مركز قيادة متحالفة لتنسيق تدابير الامن فى كافة أنحاء الشرق الاوسط ، ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة فى منطقة القناة . وان تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات للمرور فى هذه المنطقة كلما دعت الحاجة »

تلك هى خلاصة المذكرة البريطانية التى قدمها اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى فقلت لهما : « يلوح لى أن الاجراءات التى تشير اليها هذه المذكرة يمكن أن تنفذ خارج مصر . وعندكم حول البلاد المصرية اراض وبلاد اما تحت حكمكم أو تستطيعون بنفوذكم أن ترتبوا فيها مثل هذه الاجراءات ، فهل لم تفكروا فى ذلك ؟ »

قال السفير : « يعتبر العسكريون عندنا ان النقطة التى يجب أن تكون عصب الدفاع هى منطقة القنال . وهذا رأى خبرائنا . وهو رأى تقره الحكومة البريطانية »

قلت : « أليست فلسطين ، وهى فى حدود منطقة القناة تصلح للأغراض التى تتوخونها ؟ وبينما هذه الاغراض ستكون بطبيعة الحال فى نطاق ضيق اذا ما نفذت فى أراضينا ، فانها ستكون فى نطاق واسع فى بلد تسيطرون عليه كفلسطين »

قال السفير : « يرى الخبراء ان الغرض ليس حماية القناة نفسها بقدر اعتبارهم منطقة القناة من الناحية الاستراتيجية كمنطقة صالحة لتركيز الدفاع كله »

وقال اللورد ستانسجيت : « ان نقطة القناة هى الوحيدة التى تحكم الشمال والجنوب ، ولها منافذ على البحرين »

قلت : « لا أفهم ، وقد عبرتم عن نقطة الطيران بأنها معدة لايواء عدد قليل من الطائرات المقاتلة ، أن يكون هذا العدد هو الذى يدفع الاعتداء ، بل لابد من أن يأتى العدد الاكبر من الطائرات التى تتولى الدفاع عن مطاراتكم الاخرى الموجودة فى غير مصر »

قال السفير : « الغرض هو أن طائراتنا الاخرى تجد المكان اللائق عند حضورها لاستقبالها »

قلت : « أليست مطاراتنا المصرية — ونحن حلفاء — ستستقبل طائراتكم القادمة فى حالة الحرب . وهذه المطارات ستعد بالاتفاق معكم ، وبآراء متبادلة بين أركان حرب الدولتين؟ فما الفائدة من هذا الوضع الذى لايفهم منه الا الرغبة فى أن تكون لكم قواعد عسكرية فى الاراضى المصرية ؟ . . يضاف الى ذلك انكم تتكلمون أيضا عن قاعدة تسمونها « قاعدة ادارية للحليفتين » . وتشمل هذه القاعدة التى تسمونها « ادارية » مطارات » واشارات، واستعدادات رادار » ودورا للصناعة الخ . . ولو انكم تقولون أن هذه القاعدة الادارية ستغذى بالخبراء ، فان لها كل صفات القاعدة العسكرية خصوصا وانتم تتكلمون أيضا عن استعدادات لبعض التسهيلات الحربية »

وهنا قال السفير واللورد : « الحقيقة ان خبراءنا العسكريين حريصون الحرص كله على انه فى حالة وقوع الحرب تجد القوى البريطانية استعدادا قائما لاستقبالها وتلقيها . وهذا حاصل الآن فى نطاق واسع . ونود أن يكون مفهوما ان هذا ليس احتلالا ، بل هو استعداد تقوم به الحليفتان يقتضيه الموقف الحربى الذى يمكن أن يكون كبير الخطر »

قلت : « انى لا ارى فرقا يذكر بين مذكرة اليوم ومذكرة السفير السابقة ، وان كانت مذكرة اليوم ذات صبغة فنية تدعونى الى استشارة الخبراء المصريين . ومهما يكن من امر أحاديثنا التى سميت خاصة ، فاننى الآن فى اضطرار لمكاشفة خبرائنا »

قال السفير واللورد : « اننا نفهم ذلك تماما ، على أن نظل نحن وانت فى النطاق الخاص للأحاديث »

قلت : « ان هذا الطابع « الخاص » للأحاديث لا استطيع استبقاءه طويلا ، وانا فى حاجة لمكاشفة زملائى »

قال السفير : « نحن نرجو أن تؤخر هذه المكاشفة حتى يكون لنا معك حديث آخر »
قلت : « اذن ستتلقون مني ردا يوم الاحد أو الاثنين بعد استشـــــارة الخبراء حتى لا أؤخر كثيرا مكاشفة الزملاء »

وهنا انتقلت من الحديث الفني العسكري الى الوضع السياسى ، وقلت لهما : « أنتم لا تدركون تماما ـ على ما يظهر لى ـ الوضع السياسى فى البلاد ، وكيف يتأثر تأثرا خطيرا وخطيرا بالتصميم على أوضاع هى مهما صورتموها وحاولتم صبغها بصبغة تظنونها مقبولة ، فهى الاحتلال بعينه ، بل الاحتلال الذى لا لزوم له ! ان البلاد الآن فى حالة غليان فكرى . واذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد الى حالة من العنف ، فالفضـــــل فى ذلك للاجراءات والتدابير التى تقوم بها الحكومة

« نعم ان بالبلاد الآن هيئات متعددة متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ، كالطلبة ، والعمال ، ومنها هيئات متعددة اشتراكية واجتماعية من أولئك الراغبين فى تحسين أحوال الطوائف الفقيرة ومنها الهيئات السرية للشيوعيين وغير الشيوعيين ـ كل هذا ينذر بانفجار اذا لم تجب مطالب البلاد . وانى لمندهش كيف لا تزالون تصرون على أوضاع ارى شخصيا انها أوضاع لا لزوم لها ، بينما فى استطاعة مصر أن تقوم بواجبها من ناحية الدفاع فى أحسن ما يمكن من الاوضاع ؟ ! »

وكان هذا نهاية الحديث . وقد تأثر اللورد ستانسجيت ، والسفير من وصفى للحالة الفكرية التى عليها مصر الآن

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٦

ذهبت الى قصر الزعفران فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا ـ واذكر انه كان يوم شم النسيم ـ فوجدت السفير واللورد فى انتظارى . وبعد تبادل التحيات سلمتهما مذكرة الخبراء المصريين العسكريين ومذكرتى السياسية ، وكلتاهما بتاريخ ٢١ ابريل . وقد أمضيا وقتا فى قراءة المذكرتين . وهما قاطعتان فى رفض جميع المقترحات البريطانية التى اشتملت عليها مذكرة ١٩ ابريل . وكان عجيبا انه على الرغم من جنوحى الى بعض الشدة فى عبارات المذكرة السياسية لم يحاولا مناقشتها ، بل اكتفى اللورد بأن اعترض على ما جاء بمذكرة الخبراء المصريين خاصا بفرقة الطيران ، فقال : « ان اقتراحنا وجود هذه الفرقة بالاراضى المصرية هو لأن مجيئها من مسافات بعيدة قد يرهقها ويوهن قوتها قبل أن تنزل الى الميدان » فقلت : « أن خبراءنا لا يقصدون الا ان تبقى هذه الطائرات فى طريق الغزو ، لتعترض سبيل الطائرات المعادية الى مصر »

فقال اللورد : « ولكن طائرات الغزو قد تحضر اليكم من مكان ليس ببعيد ، فهم يتحدثون الآن عن انشاء قاعدة لروسيا بالدزدنيل ، وهى البقعة التى تستطيع روسيا أن تشرف منها على البحر المتوسط ! »

فقلت : « ان مطالب روسيا بحسب ما يلوح لى اطلاق حرية المضايق ، وليس انشاء سيطرة عليها تعطى لدولة من الدول . وهذا هو موقفها على ما يقولون بالنسبة للقناة . ولا شك عندى أن تركيا (فوق معارضتكم ومعارضة الولايات المتحدة) لا تقبل ان تكون لروسيا قاعدة حربية على الدردنيل . وسياسة روسيا قائمة على الايهام والتهويش ، لا على التنفيذ والعنف ! »

وبعد ذلك انتقل الحديث الى موضوع القاعدة التى يسمونها « ادارية » . وكان المتحدث فى الغالب هو السفير ، فقال : « انه ظاهر من حديثك أول أمس ، ومن مذكرتك الحالية ، انكم لا تزالون تعتقدون ان لانجلترا بعض النوايا غير الواضـــحة ، وانهـــا قد تعتدى على سيادتكم . والواقع اننا لا نقصد الا الى شىء واحد هو : « تأمين مصر ضـــد الغزو . واخترنا لذلك كل حل بعيد عن فكرة التشبث بفكرة الاحتلال . وها أنتم ترون ان لب

التدابير يرجع الى شئون فنية واحتياطات بعيدة عن ان تمثل السيطرة فى شيء »

قلت : « اذن أنتم لا تتشبثون بفرقة الطيران ، وهى مظهر احتلال بحت »

قال : « نحن نتكلم الآن عن القاعدة الادارية » . .

قلت : « ان القاعدة تشتمل على ضباط وجنود تابعين للقوى البريطانية ، فهى اذن من عناصر الاحتلال العسكرى ! »

فقال : « اذن هل يرضيك الا يظهروا ببزتهم العسكرية ، وان يرتدوا الملابس المدنية ؟ »

فقلت : « ليس الغرض ان يكونوا متنكرين اذا كانت حقيقة امرهم انهم عسكريون ! »

فقال : « هل يرضيك ان يتحولوا فى الواقع مدنيين ؟ ! »

قلت : « ان المسألة هى مسألة السلطة التى يتبعونها ؛ فاذا كانت السلطة مصرية جاز النظر فى الموضوع . أما اذا كانت سلطة بريطانية ، فلا نكون قد تقدمنا كثيرا ، فان فى ذلك اعتداء على سيادتنا . ان مثل المطالب التى بدت اليوم تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق »

قال اللورد ستانسجيت : « هذا صحيح ، ونحن لانريد أن نمس سيادتكم »

فشكرته ، وقلت : « أرجو أن تصوروا لى الوضع الجديد اذا ما سلمتم بالعدول عن فرقة الطيران »

فقال السفير : « قد نجاريكم لنثبت لكم أن ليس لدينا من مقاصد موجهة ضد استقلالكم وسيادتكم . ومن الممكن حصر الموضوع فى كلمة : خبراء »

فقلت : « قد نقبل بعض خبراء بريطانيين اذا كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ، شأنهم شأن باقى من عندنا من هذا الصنف ، على الا يبقوا فى هذه الخدمة الا الزمن الذى يتفق الطرفان على ان الحاجة ماسة فيه اليهم ، وأن يكون من العمال المصريين من يدرب معهم للحلول محلهم ، الخ . وليكن فى علم اللورد والسفير ان مصر تعتزم اقامة المصانع الحربية ، وقد نحتاج لخبرائكم ، فليست الشقة بعيدة بيننا ، وسأفكر فى كل ذلك »

فقال اللورد : « ونحن أيضا قد نحتاج الى المراجعة ، وقد تأخذ بعض أيام »

قلت : « وأنا أيضا فى حاجة لمراجعة زملائى »

قال اللورد : « انى ارجو الا تجعل لحديثنا اليوم الا وجها واحدا ، هو رغبة الجانب البريطانى فى احترام سيادة مصر عند عرض اى حل من الحلول . . ! »

وانتهى الحديث عند ذلك ، وقد دام ساعة ونصف الساعة

وقد فاتنى أن اذكر انه فى أثناء الحديث قلت ان مثل المطالب التى بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لانها ترتيبات مؤقتة لا تمس الموضوع الاساسى

الجلاء قبل المفاوضات

اذا تحدثت عن نجاحي فى حمل الحكومة البريطانية على اصدار بيان قبل المفاوضات تعرض فيه موافقتها على الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن الأراضي المصرية ، فلست اريد أن أفاخر بجهودي أو أمن على بلادى بأنى أول من ظفر بذلك من الحكومة البريطانية ، وان مبدأ « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » قد وافق عليه القوم لا على انه شرط لا مناص من قبوله بل لانه النتيجة الحتمية للاعتبارات والضرورات السياسية والعسكرية التى كنا بصدد معالجتها

والواقع ان محادثاتي مع السفير البريطاني واللورد ستانسجيت ، كانت تهدف على الدوام الى ذلك ، وقد صارحتهما منذ اللحظة الاولى بأنه لا أمل فى اتفاق أو محالفة مع مصر اذا لم يكن أساسها الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، فى غير احتفاظ على أرض مصر أو مياهها أو هوائها بأية بقية من بقايا القوات البرية أو البحرية أو الجوية مهما ضؤلت ، وبأى مظهر ظهرت ، وبأى لباس بدت .. وقلت فى محادثاتي معهما فى ٢٢ ابريل : « أن مثل المطالب التى بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لأنها ترتيبات مؤقتة »

٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦

وفى صباح ذلك اليوم زارنى برياسة مجلس الوزراء اللورد ستانسجيت ، والسفير البريطانى ، وبدأ السفير حديثه قائلا :

« نحن مشبعون بواجبات المحالفة . ومع أنها تقتضى تحملنا اعباء ، فاننا جئناكم اليوم لنقبل اخلاء القوات البريطانية ، لأرض مصر كلها

« وقد قبلنا ذلك لثقتنا بأن الحكومة المصرية ستؤدى واجبها من ناحيتها ، فتقيم الاستعدادات اللازمة للدفاع عن ارض مصر . ويسر الحكومة البريطانية ، أن تقدم هذا العرض ، وهى تعتمد عليكم من أجل القيام بالاجراءات التى جاء ذكرها فى مذكرة الضباط المصريين » كما تعتمد عليكم فى تسهيل تقبل الخبراء ، وفقا للمشروع الذى كان محل حديثنا فى الجلسة الماضية

« وانه ليحتاج الحال لبعض الوقت لاتمام عملية الجلاء لانها مرهونة بالاستطاعة المادية .. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يعد ما يسمح بالاعتماد على أماكن فى مصر لنقل جيوشنا الموجودة فى المدن ما دام الجلاء سيكون تاما . ويلزم لنا وقت لاعداد أماكن

خارج اراضيكم لايواء قواتنا . ونحن نقدر ان للجلاء مرحلتين : المرحلة الاولى ، هى النقل من المدن ومن الدلتا . والمرحلة الثانية ، هى نقل باقى القوات ، وباقى ما عندنا من استعدادات هائلة موجودة بالقطر المصرى »

مذكرة بريطانية

وهنا سلمنى اللورد ستانسجيت مذكرة مكتوبة باللغة الانجليزية . وهى رد من الجانب البريطانى على مذكرتى ومذكرة العسكريين المصريين . كما أن فيها التأييد من جانب حكومة لندن لما اشتمل عليه حديث يوم ٢٢ أبريل

فاستاذنت فى ان اطلع على المذكرة حتى أستفيد من وجودهما اذا ما عنت لى بعض الأسئلة .. وقلت :

« أود أن أعرف هل هذه المذكرة معدة لهيئة المفاوضات باعتبار انهـا للدخول فى المفاوضة الرسمية ؟ »

فأجاب اللورد : « انها معدة لذلك » فسألت عن الغرض مما هو مذكور فى الفقرة الرابعة من أنه « لكى يتسنى لبريطانيا العظمى أن تساعد مصر فى الاضطلاع بهذه التبعة تقترح حكومة جلالة الملك وضع تدابير للتشاور الوثيق بين الحكومتين وبين أركان حرب الدولتين وان تقوم بريطانيا لتقديم ما تدعو اليه الضرورة من المعونة الفنية لمصر على اساس يتفق عليه الطرفان » ؟ ! وقلت : « ان المسألة هنا لا تخرج عن أنهـا مسألة عسكرية » ، فأجاب السفير : « قد لا يصل العسكريون الى تفاهم . واذ ذاك لا بد من تفاهم الحكومتين . وقد يكون الأفق ملبدا ، وتحتاج الحكومتان الى تفاهم فيما يجب أن تعملا »

فقلت : « انى افهم الوضع الاول . ولكن لى اعتراضا على الوضع الثانى وسيجىء ذكره » .. ثم قلت : « اسمحوا لى أن اعترض الاعتراض كله على الزمن الذىاقترحتموه للجلاء . وهو خمس سنوات فانه لا يمكن ان يقبله أحد فى مصر وسيعترض عليـه المفاوضون المصريون كل الاعتراض .. كنت افهم أن تقولوا انكم ستعملون على تقصير أمد الجلاء وتربطونه بالضرورات المعقولة »

فقال اللورد : « ان الزمن الذى طلبناه هو الزمن الأقصى . وقد يكون اقل . ومع ذلك ، فان المذكرة تبين أسباب احتياجنا لهذه المدة . وعلى كل حال ستكون هـذه المسألة موضع تفاهم بيننا وبينكم »

فسألته : « انكم تتكلمون عن مساعدة من جانب الحكومة المصرية فى شؤون الجلاء ، فماذا تقصدون ؟ »

فقال اللورد بعد تردد : « ربما كان الغرض هو المساعدة فى النقل »

فسألت : « المفهوم من مدة الجلاء أن تحديدها مترتب على الاستطاعة ، ولكن أرى فى المذكرة انكم استعملتم كلمة events فهل لى ان افهم أنه قد تؤثر الحوادث السياسية فى موعد الجلاء ؟ .. اذا كان الامر كذلك ، فأقول انه لا يمكن قبول تأثر المدة بالحوادث السياسية . وقد يحدث أن يطرأ على هذه الحوادث ما يجعلكم تحتجون بهـا لطلب البقاء وفقا لخطر ترونه ، وهذا لا يمكن قبوله ، فان تقدير هذا الخطر يفتح بابا واسعا للأخذ والرد »

فقال اللورد : « انهـا مسألة حسن نية » .. فأجبت « لا يمكن متى اتفقنـا على موعد أن يكون هناك مجال لطلب تغييره بسبب أن أحوال العالم تقتضى ذلك . وارى الا تبنى مدة الجلاء الا على ما يحتاج اليه من الوقت ماديا »

فأجاب اللورد : « انى أقبل هذا الوضع » ..

قلت أعود الى مسالة السنوات الخمس ، فالاحظ ان اخلاء المدن والدلتا ، مسالة اشهر لا سنوات . فى حين أن اخلاءكم لمنطقة القنـاة قد يسهله اسراعنـا فى اقامة المنشئات والقواعد اللازمة للدفاع »

فقال السفير : « انها من المسائل التى اود ان يتفاهم فيها العسكريون من الجانبين »

وهنا سأل اللورد : « ما هو برنامجكم بشأن الاجتماعات منذ الآن ؟ »

فأجبت : « انى سأدعو زملائى للاجتماع غدا ، وعليهم هم ان يقرروا متى تجتمع الهيئتان »

فقال اللورد : « ان هيئة المفاوضات البريطانية مستعدة للاجتماع بالهيئة المصرية كذلك ، فان العسكريين البريطانيين مستعدون لمقابلة مندوبيكم العسكريين »

فقلت : « ان كل هذا يرجع الى اجتماعنا غدا نحن المصريين . وقد يمتد اجتماعنا الى يوم آخر ، اما العسكريون ، فقـد يرى المفـاوضون المصريون أن يكون اجتماعهم بزملائهم البريطانيين بحضور هيئة المفاوضة المصرية »

رد هيئة المفاوضة

١ مايو سنة ١٩٤٦

اجتمعت بزملائى المفاوضين المصريين ، وافضيت اليهم بكل ما جرى من احاديث وأطلعتهم على الهام من المذكرات ومنها المذكرة البريطانية الأخيرة . وقد دام العرض زهاء ساعتين حظيت فى نهايتها بحسن تقدير الزملاء وتهنئتهم . وقد اتفقت كلمتنا على الرد عليها بمذكرة قدمت باسم الهيئـة الى الوفد البريطـانى فى ٧ مايو ، تتلخص فى النقط الآتية :

ـ يشاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رايه فى ان المعاهدة الجديدة يجب ان تكون اتفاقا على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة

ـ ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تساويا تاما فى السيادة

ـ ان المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولى

ـ يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن ان يؤول بانه يدل على نيـة بريطانيا فى التدخل فى شؤون مصر

ـ تتكفل مصر وحدها بقـواعد ادارية تشـمل مطارات ومنشآت للدفاع البرى والجوى والبحرى

ـ يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتى اركان حرب الدولتين ، بشرط الا تتضمن المعاهدة اية اشارة الى استخدام الحكومة لخبراء او فنيين فى الشؤون العسكرية من البريطانيين

ـ ان مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية ـ وان اعتبرت حدا أقصى ـ هى مدة أطول كثيرا مما يجب . ويمكن أن يتم الجلاء فى مدى عام واحد

ـ يوافق الوفد المصرى على ان تبذل السلطـات المصرية كل ما فى وسعها لمعـاونة السلطات البريطانية فى نقل القوات البريطانية عنـد جلائهـا . وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفدين اعداد برنامج لتصفية الهيئة الادارية فى مصر وسحب القوات البريطانية

تصريح الجلاء

وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ اجتمعت باللورد ستانسجيت والسفير البريطانى ، وسلمتهما المذكرة المصرية . وجرى حديث بيننا عن موعد المفاوضات ، فأبلغتهما استعداد الهيئة المصرية لافتتاح المفاوضات الرسمية فى يوم ٩ مايو ، فأبلغانى ان الوفد البريطانى يوافق على هذا الموعد . ثم اطلعانى على البيان البريطانى عن الجلاء الذى كلفا باعلانه من الحكومة البريطانية بعد موافقتى

٨ مايو سنة ١٩٤٦

وفى صبيحة هذا اليوم اذاعت السفارة البريطانية فى الصحف ما يأتى :

« قرر الوفد البريطانى للمفاوضات بموافقة دولة اسماعيل صدقى باشا ان يصدر بيانا عن السياسة البريطانية فى هذه المفاوضات التى كثرت التكهنات حولها فى الآونة الاخيرة . وفيما يلى نص البيان :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة

« وعملا بهذه السياسة بدات المفاوضات فى جو من المودة وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية ان تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية ، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائهـا ، والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب او خطر حرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة »

هذا هو البيان الذى صرحت به الحكومة البريطانية على لسان وفدها وهو أول بيان من نوعه . ويدلك على اهميته وخطره انه لم يقابل من حزب المحافظين البريطانيين وعلى رأسهم مستر تشرشل بالارتياح . وأذكر انه وقف فى مجلس العموم معترضا عليه كل الاعتراض عندما القاه مستر آتلى ، فقد نهض فى اهتمام قائلا :

« ان هذا البيان خطير الشأن ، وهو من اخطر ما القى فى هذا المجلس من بيانات .. اذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنـا البرية والبحرية والجوية من اراضيها عنـد الشروع فى المفاوضات معها .. وانى أرى من الواجب ان أسجل فى هذه اللحظة انها لم تستشر احدا فى هذه البلاد بأية طريقة كانت . وانى شخصيا لم اعرف هذا القرار الا قبل تلاوته بنصف ساعة .. انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسئولية عليها . ومن جهة أخرى يبدو لى ان المعارضة ترى من الواجب عليها الاشارة الى خطورة الحالة

« ان ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد خلال ستين سنة من الدبلوماسية والادارة ، قد القى به فى كثير من الخزى والهوس » !

□

هذا بعض ما قوبل به هذا البيان من المعارضة البريطانية ، وهو يدلك على اهميته ، وعلى انه بالنسبة لمصر كان فاتحة سعيدة ومباركة للمفاوضات

أثر الروس والمحافظين في المفاوضات

قبل افتتاح المفاوضات ببضعة أيام وصلت الى رسالة بالشفرة من عمرو باشا سفير مصر بلندن . جاء فيها : « طلب الى مستر بيفن ان اقابله فى الحادية عشرة من صباح اليوم (١٩ ابريل) بوزارة الخارجية ، وابتدرنى قائلا انه اتى من الريف خصيصا ليتحدث الى . واعرب عن رغبته الجدية فى ان تبدأ المحادثات فى القاهرة بداية حسنة . ويرى فى هذا ما يبرر دعوته اياى من الريف فى يوم عطلة عامة ، فأجبته قائلا : « انى وانا فى بكهام كنت على استعداد للمساعدة بكل ما فى وسعى .. » وعندئذ بدأ بيفن يتحدث عن الصعاب الجمة التى تواجهه ، واقلها على سبيل المثال مؤتمر باريس (مؤتمر وزراء الخارجية) الذى سيعقد قريبا ، ثم مجلس الأمم المتحدة ، الى الأعباء الأخرى التى يضطلع بها ، ثم قال انه لا يرغب أن يخفى قلقه من جراء مسلك روسيا مما شهدناه فى الأسابيع القليلة الأخيرة . وما يمكن أن يلخص فى الكلمات الآتية (شراهة الروس فى احتكار البترول ، وحرصهم على السيطرة) . واسر الى مستر بيفن قائلا ان سفير تركيا زاره أمس ، واعرب له عن القلق العظيم الذى يساور تركيا أيضا فى هذا الشأن

« وهذا نص ما طلب الى مستر بيفن ان انقله الى الحكومة المصرية :

« يقول وزير الخارجية البريطانية انه يحرص على أن تبدأ المفاوضات فى جو صالح من الصداقة ، ويرى أنه يجب أن تبحث علاقاتنا فى المستقبل على اساس أننا ندان مستقلان . وفى هذا الجو يجب أن تدرس صداقاتنا المستقبلة التى نرجو ان تتناول مسألتين : الأولى ـ التحالف ، والثانية ـ التعاون المشترك للمحافظة على الأمن فى الشرق الأوسط ..

ثم قال : « وان لنا حقوقا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ننزل عنها ازاء التدبير الواسع المدى الذى وصفته آنفا ، والذى يتعين ان تشتمل عليه المعاهدة الجديدة . فاذا كان لنا أن نعمل معا فى نظام اوسع نطاقا للشرق الأوسط كان من الضرورى أن يكون لنا مركز نستطيع به ان ننفذ هذا التدبير ، وان نحافظ عليه .. وهذا المركز يشترط فيه ان يكون فى أكثر الأمكنة ملاءمة للقيام بالتزاماتنا المشتركة فى شؤون الدفاع

« ووزير الخارجية شديد الاهتمام بأن يسود منذ البداية جو من الود المكين بين وفدين متساويين مهما تقم فى سبيلهما من العقبات الوقتية . وانه ليدرك أن اية صعوبة قد تنشأ فى أثناء المحادثة بسبب طرف آخر يحاول الاصطياد فى الماء العكر ، فانها

تستغل فورا ، ولذلك فان من مصلحتنا ان نتجنب بأى ثمن حدوث مثل ذلك فى الوقت الحاضر .. »

« وهنا انتهت كلمات مستر بيفن . وقد اخبرته انى سررت لاثارته هذه النقطة لأنه من جانب الحكومة المصرية قد فعلنا كل ما فى وسعنا لخلق علاقة ودية وتهيئة جو صالح مما أكد لى اهميته. بيد أنى بعد ان قرات فى الصحف الانجليزية التصريح الذى يدعو الى الذهول ــ ذلك التصريح المعزو الى الحاكم العام للسودان ــ لا استطيع ان ارى أن مثل هذه الملاحظات التى ابداها اشخاص مسئولون أو نسبت اليهم ، من شأنها خلق الأثر المطلوب الذى يرغب مستر بيفن فى وجوده

« فرد مستر بيفن قائلا انه لم تصدر منه للحاكم العام تعليمات بأن يفضى بهذا التصريح الذى لم يحط به علما. ثم استدعى فورا مستر «هاو» وكيل الخارجية المساعد الذى اعرب بدوره عن جهله التام بهذا التصريح .. وطلب مستر بيفن من « هاو » أن يحقق فى هذا الأمر ، وأن يأمر كل من يعنيهم هذا الشأن أن يلتزموا الصمت . وان كان هناك داع لأى تصريح ، فان مستر بيفن وحده هو الذى سيدلى به »

هذا هو نص رسالة عمرو باشا وما تضمنته من آراء ورغبات لوزير الخارجية البريطانية كى تسير المفاوضات فى جو صالح للوصول الى اتفاق مرض بين مصر وبريطانيا كأمتين متساويتين ، لهما مصالح مشتركة

اما تصريح حاكم السودان العام المشار اليه ، فهو الذى ادلى به فى ١٧ ابريل سنة ١٩٤٦ عند افتتاح المجلس الاستشارى ويتلخص فى (انالحكومة السودانية معنية باقامة الحكم الذاتى فى السودان بقصد الوصول الى الاستقلال ، وأنها الفت لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لبحث مشروعات السودنة ، وأن هذه الحكومة تهدف الى سودان حر مستقل يستطيع ان يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر ، وانه واثق من أن فترة عشرين سنة تكفى السودانيين للوصول الى ذلك بمعاونة عدد من الخبراء من غير السودانيين)

ذلك تصريح الحاكم العام ونحن على ابواب المفاوضات . وقد رددت عليه فى حينه بان الحكومة المصرية لا تتقيد به ، وانه لا يعبر عن رأى مصر فى مسألة السودان . وقد نفاه مستر بيفن كما رايت فى رسالة عمرو باشا ، واكد انه يجهله ولا يعبر عن رأيه

على أن هذا التصريح ان هو الا المعبر الصادق عن حقيقة السياسة التى كان حكام السودان من البريطانيين يعملون على اتباعها ، اى سياسة الفصل بين البلدين ، وقد ظهرت آثارها فى شتى المناسبات ، واخيرا عند ظهور نتائج مفاوضات « صدقى ــ بيفن » اذ طالبوا بحق السودان فى الاستقلال عن مصر ، مما كان محل الأخذ والرد الذى انتهى بضياع آثار الاتفاق

المفاوضات الرسمية

اتفق الوفدان المصرى والبريطانى على أن تفتتح المفاوضات الرسمية فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وكنت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى قد قطعنا شوطا كبيرا فى المحادثات التمهيدية التى اشار بها مستر بيفن لتذليل بعض الصعوبات . وقد كان للبيان الذى أعلنه الوفد البريطانى قبل المفاوضات عن الجلاء التام ــ ونشر فى الفصل الماضى « بالمصور » ــ ابلغ الأثر فى تهيئة جو صالح، وافتتاح سعيد

وفى الموعد المحدد من ذلك اليوم التاريخى ــ يوم افتتاح المفاوضات ــ اجتمع الوفدان

فى وزارة الخارجية المصرية والقيت كلمة الوفد المصرى التى اسجلها هنا للتاريخ وللأهمية فى هذه المذكرات :

« عزيزى اللورد . سادتى :

« لى الشرف العظيم ــ كرئيس للحكومة ولوفد المفاوضات المصرى ــ ان ارحب بكم بيننا . وهو شرف سيكون من اغلى وابقى ما اعتز به فى حياتى العملية الطويلة

« وانه لمن حظى الكبير بصفتى المفاوض المصرى الأول. انني خلال محادثاتى التمهيدية مع الممثلين الممتازين للبلد العظيم صديقنا وحليفنا وجدت فى متناول يدى تلك الأفكار الجديدة التي ولدتها الحرب الأخيرة والتى كفلت قدسيتها الروح الجديدة المنبعثة فى الشعوب أعنى بذلك المبدأ المسلم به من العالم اجمع من ان يكون كل شعب سيدا فى بلده ، وان حق الأفراد والشعوب على السواء فى الحرية ينبغى ان يوضع فى الكفالة الاجتماعية لمجموعة الأمم ، وقد قربت الحرب من اقدارها ، ونسقت غاياتها

وتحت لواء هذا الاتفاق فى المبادىء استطاع ممثلو مصر والمملكة المتحدة فى محادثاتهم الأولى ان يتقابلوا فى ميدان يجب أن يتحقق فيه الاتفاق بغير كبير عناء ، ولقد قبلت حكومة المملكة المتحدة فعلا ، كما أعلن ذلك فى البيان الذى نشره الوفد البريطانى أن تسحب من الأراضى المصرية جميع قواتها البحرية والبرية والجوية . وصرحت فوق هذا ان سياستها ترمى الى أن تبرم مع مصر محالفة على غرار المحالفات التى تعقد بين امتين متساويتين لهما مصالح مشتركة

« وانه لأمر يتعلق بكم أيها السادة ان تشيدوا بناءكم فوق هذه الأسس . وانى لكبير الأمل فى أن نتيجة محادثاتكم ، اذ تحدوكم ــ سواء أكنتم من هذا الجانب أم ذلك ــ الرغبة الصادقة فى أن تعملوا على اكمال استقلال وطننا العزيز . ذلك الاستقلال الذى يعد احترامه الكامل شرطا أساسيا لصداقة دائمة مثمرة

« واود أن اقول لزملائى المصريين قبل ان اختتم هذه الكلمة انهم سيجدون فى صديقى لورد ستانسجيت وشير رونالد كامبل ــ اللذين كان لى شرف الاشتراك معهما فى مناقشات طويلة شاقة ــ ادراكا يمتاز بالوضوح وتقدير الحقائق لموقف كل من البلدين ومصالحهما ، وانى لعلى ثقة من اننا واصلون بذلك الى اسعد النتائج »

وعلى اثر القائى هذه الكلمة ، وقف اللورد ستانسجيت ، والقى كلمة الوفد البريطانى . فقال :

« انى مدين بالشكر لدولتكم على حفاوتكم الودية بنا فى هذا الاجتماع الرسمى الاول لوفدى المفاوضات الانجليزى والمصرى . واود ان انتهز هذه الفرصة لاعبر عن امتنانى أنا وزملائى الذين حضروا معى من بريطانيا لما قوبلنا به فى كل مكان من حفاوة لا حد لها وحسن ضيافة . وذلك منذ وصولنا الى بلادكم من أربعة أسابيع

« ولقد كنت على الدوام افخر بأن اعد نفسى كما انا الآن الصديق الوفى لمصر .. وانه ليشرفنى أن اترأس الوفد البريطانى فى هذه المحادثات الهامة التى هى بلا شك مؤذنة بعهد جديد من الاستقرار والتناسق فى العلاقات البريطانية المصرية . وانه لمن دواعى الفخر ان نستطيع بحث هذه المسائل العظيمة مع وفد ممتاز رفيع القدر كوفدكم

« ولا شك اننا جميعا نأسف على أن المستر بيفن لا يستطيع أن يكون فى هذه الآونة بيننا ليأخذ مكانه على راس الوفد البريطانى ، ولكنكم تقدرون ما يقع على عاتقه من مسئوليات جسيمة اخرى فى لندن وباريس

« ان المحادثات غير الرسمية التى تبادلناها واياكم تمهيدا لهذا الاجتماع الرسمى الاول كانت كما ذكرتم دولتكم يسودها الود وحسن التفاهم ، وكان هذا مصدر غبطة كبرى للحكومة البريطانية ..

« وقد أعلنا على الملأ اقتراحنا للحكومة المصرية ان نسحب من الأراضى المصرية جميع القوات البحرية والبرية والجوية البريطانية

« يبقى علينا أن نصفى الماضى ، وذلك بأن نضع برنامجا لهذا الانسحاب ، وأن نتفق على الترتيبات اللازمة لجعل استمرار تحالفنا مثمرا — وهذا بالنسبة للمستقبل امر ذو اهمية قصوى

« وانى نعلى ثقة بأن هذه الأمور يمكن حلها ، بل انى واثق من انها ستحل بما يرضى الطرفين ، وان روابط الصداقة والمصلحة المشتركة الوثيقة التى تربط بلادينا ستبقى وتزداد قوة فى السنوات المقبلة . وذلك على اساس معاهدة جديدة قوامها هذه المحادثات . وانا لندعم اليوم حلفا عسكريا جلب لنا النصر باتحاد صادق بين قلوبنا »

مشروع بريطانى أولى

بدأنا مفاوضاتنا فى هذا الجو الصالح الذى كان يسوده التفاهم ، وقطعت المفاوضات شوطا بعيدا . ولعل أكبر دليل على تقدمها استدعاء مستر « بيكيت » الخبير البريطانى المتخصص فى كتابة المعاهدات لوضع النصوص القانونية . . وقد سارت المباحثات سيرا حسنا فاقتنع الوفد الانجليزى والحكومة الانجليزية بالعدول عن مطالبهما بشأن قاعدة حربية دائمة فى مصر ، وعدلوا عن انشاء مطارات فى الأراضى المصرية ، وعن أن يحتفظوا بالاسكندرية كقاعدة حربية . ودارت محادثات فى مسألة السودان وفى مدة المحالفة وفى مركز السفير البريطانى . كان الطرفان يلتقيان فى هذه المسائل

ثم وضع الوفد المصرى مشروعا للمعاهدة الجديدة فى ١٩ مايو سيأتى نصه فى آخر هذا المقال . . وقد درسه الوفد البريطانى ثم رفضه ، وعلمت أن هذا المشروع كان فى نظره كأنه وثيقة تسليم بلا قيد ولا شرط ! ولم يمض يوم حتى رد الانجليز بمشروع بريطانى لا يختلف كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . . وكنا قد بعثنا لهم قبل ذلك فى ٢٥ مارس بمذكرة ضافية أبنا فيها وجهة نظر المصريين فى تلك المعاهدة بعد الأحداث التى تعاقبت فى خلال عشر سنوات ماضية ، وقلبت الأوضاع الدولية رأسا على عقب من الناحيتين السياسية والعسكرية . وقد أمضيت فى ظروف طواها الزمن . ولم يبق سليما من أحكامها الا مبدأ التحالف كما حددته المادة الرابعة

ويتفق هذا المشروع البريطانى الجديد ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فى كثير من المسائل منها :

١ — أن تلتزم مصر بأن تضع تحت تصرف بريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها فى حالة خطر حرب دأهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها

٢ — وأن يكون للقوات البريطانية فى هذه الحالة المشار اليها كامل الحرية فى دخول مصر والتنقل فيها ، وأن تستخدم الموانىء والطرق والسكك الحديدية المصرية وسائر وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

٣ — وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية

٤ — يقوم جلالة ملك مصر فى وقت السلم بانشاء وصيانة منشئات معينة تكون ضرورية لخدمة قوات الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

▭

وينص المشروع البريطانى فضلا عن ذلك على أن تتسلم مصر الثكنات والمنشئات العسكرية ، ولكن بشرط أن تبقى الأسلحة والمهمات التى ترى بريطانيا الاحتفاظ بها من اجل الطوارىء للمملكة المتحدة (انجلترا) وتتعهد مصر بالمحافظة عليها بحيث تكون دائما فى حالة جيدة ، وبأن تفتح ابواب ثكناتها لخبراء انجليز ترسلهم بريطانيا فى اى



اسماعيل صدقى باشا يرأس احد اجتماعات حزب الشعب الذى الفه اثناء وزارته الاولى وقد جلس الى يمينه ابراهيم فهمى كريم باشا ، وعبد الله المللوم باشا ، وظهر خلفهما احمد كامل باشا ، وعبد الرحمن البيلى ، ومن حولهم لفيـــف من اعضـــاء الحزب

اسماعيل صدقى باشا فى طريقه الى قبر الجندى المجهول فى مدينة روما ، بعد زيارته للسنيور موســـولينى



جلالة الملك فاروق يتوسط وفد المفاوضة سنة ١٩٤٦ .. وقد وقف الى يمين جلالته اسماعيل صدقي باشا ، ومحمود فهمي النقراشي باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا .. والى يسار جلالته شريف صبري باشا ، وحسين سري باشا ، وأحمد لطفي السيد باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وعلي الشمسي باشا

وقت لاختبار هذه الأسلحة والمهمات التى تعين مصر موظفين بريطانيين للمحافظة عليها ، ولتدريب المصريين على استعمالها

وقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مقصودا بها حماية قناة السويس باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مصر ، وهو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .. ولكن المشروع البريطانى رأى أن يكون التحالف فى نطاق أوسع ، فقد أشار الى ضرورة استتباب السلام فى البلاد المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصرى أن المرغوب فيه هو ايجاد قاعدة فى مصر تتولى فيها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلاد المجاورة والشرق الأوسط

ويستنتج من النص الانجليزى أن اى عدوان يحدث فى الشرق الأوسط ــ اى فى ايران وفى تركيا أو حدود العراق أو غير ذلك ــ يجعل مصر تتحول أوتوماتيكيا الى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية المطالبة باعلان الأحكام العرفية واصدار التشريعات الاستثنائية لحماية ظهر قوات الحلفاء

□

وكانت مدة المحالفة فى المشروع الذى قدمه الوفد المصرى ١٥ عاما ، ولكن وجهة النظر الانجليزية فى بادىء الأمر كانت متجهة لأن تكون ابدية ، ثم جاءت هذه المدة فى المشروع البريطانى ٢٥ سنة من تاريخ بدء سريانها . وتظل بعد ذلك سارية الى ان ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين المتعاقدين للآخر بانهائها بالطرق الدبلوماسية

وقف المفاوضات

لم تلتق اذن وجهتا النظر المصرية والبريطانية فى هذه المسائل المشار اليها فى المشروع البريطانى الجديد . وتأكد لى ولزملائى اعضاء الوفد المصرى بعد الاطلاع على هذا المشروع أن قبولنا له رجوع الى الوراء وتسليم ضمنى ببقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولما أصر الجانب البريطانى على موقفه وتمسكه بكل صغيرة وكبيرة فى مشروعه ، أبلغت لورد ستانسجيت استحالة قبول المسائل الواردة فى هذا المشروع ، فوعدنى باستشارة مستر بيفن ، واتفقت معه على اصدار البيان الآتى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ :

« ان تبادل الآراء بين الوفدين قد اظهر ان هناك بعض المسائل التى راى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى المستر بيفن .. ويتطلب هذا بعض الوقت »

وجدت من ذلك أن هناك تغيرا فى روح المفاوضات سواء تلك التى تجرى هنا أم التى تجرى فى انجلترا بين مستر بيفن وعمرو باشا . واظهرت المرارة التى شملتنى من هذه الأوضاع ، ولاحظت منها الضغط الواقع على وزارة الخارجية البريطانية من رجال السياسة القديمة فيها ، وفهمت أنه لن يستطيع الفوز بمساعدتى للوصول الى النهاية الا اذا كانت هذه الروح تتقلص . والحق أن اللورد ستانسجيت فى كل هذا كان يقوم بدور الوسيط المملوء بالعطف وحسن الرغبة فى الوصول الى نتائج طيبة ..

ونحن اذا كنا بعد ذلك قد عدنا الى المفاوضات فلم يكن ذلك اعتمادا على الفاظ بلا تعبيرات . بل بناء على التاكيد بأن هذه الروح لا بد أن يقضى عليها ، غير أن مما يؤسف له انها لم تزل باقية وانها كانت تظهر من وقت لآخر فى تصرفات وزارة الخارجية البريطانية . ولم يكن يكسر من حدتها الا وجود مستر بيفن فى هذه الوزارة ــ وهى تلك الروح التى أوجدت المصاعب ايضا بعد امضائى مع مستر بيفن الوثيقة المعروفة ثم هى التى ترتب عليها فيما بعد قطع المفاوضات !

حزب المحافظين والمفاوضات

وقد كان من الصعوبات التى عانتها المفاوضات المصرية البريطانية موقف المحافظين منها ، وقد كشفوا عن كوامن نياتهم نحو مصر باعتراضهم على مسلك حكومة العمال ، اذ كانوا وما يزالون دعاة معاهدة سنة ١٩٣٦ — تلك المعاهدة التى كان لها ما يبررها عند توقيعها ، لأنها وليدة حالة سياسية واخطار حربية تهدد مصر كما تهدد الامبراطورية البريطانية ، فكان مستساغا أن تتخذ بسبب تلك الحالة ضمانات ، ولكن المحافظين وهم يعلمون علم اليقين ان الخطر الناجم عن المحور قد زال الى غير رجعة ما زالوا يعملون على الاحتفاظ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ان لم تكن بنصها فبروحها ، لا يبغون عنها حولا ، لأنهم رأوا فيها الى جانب الأغراض الحربية ما يحقق السيطرة على مصر والتدخل فى شؤونها ، وهم مسوقون بنزعاتهم الاستعمارية المشهورة

وليس منا من يجهل نيات بعض المحافظين ، وآية ذلك موقف مستر تشرشل ومستر ايدن من انحائهما باللائمة على حكومة العمال كلما ورد على السنة رجالها ذكر « الجلاء » ولديهما انه كان يجب ان يكتفى بالجلاء عن المدن المصرية الكبرى فقط حتى لا يتألم المصريون لرؤية الجنود المتغلغلين فى أوساطهم ، فهما وأمثالهما من رجال العهد القديم يظنون ان مصر تنظر الى الامور نظرة سطحية لا تدرك المعنويات ! وقد قال مستر ايدن فى خطاب له انه لم يسمع من محدثيه عند زيارته لمصر فى غضون الحرب اية عبارة تشير الى ان المعاهدة المبرمة سنة١٩٣٦تسىء الى كرامة المصريين بأية حال ، بل كان المصريون يعربون له عن ارتياحهم الى هذه المعاهدة ! فيا ليت شعرى من هم أولئك المصريون الذين اظهروا للمستر ايدن ارتياحهم للمعاهدة القائمة التى اذا صح أنها لم تكن محل السخط أثناء الحرب ، فان المصريين ما كانوا لينظروا اليها الا على أنها خطوة تتلوها خطوات فى سبيل الاستقلال ، حتى اذا ما وضعت الحرب اوزارها هبوا للمطالبة بأهدافهم كاملة معتمدين بعد الله على حقهم الواضح وحجتهم القوية

وانى لأربأ بوطنية القوم فى بلدنا أن يكون من بين اولئك المحبذين لآثار معاهدة سنة ١٩٣٦ نفس السادة الذين قاموا فى وجه (معاهدة صدقى — بيفن) لانهم رأوها أقل من أن تحقق المثل العليا لما كانوا يبتغون لمصر . .

وبينما مستر ايدن يصرح بما صرح به ، اذا بمستر تشرشل يشيع الريب والظنون فى مقدرتنا على التمسك بتعهداتنا ، وهو الذى طالما امتدح لمصر موقفها الرائع فى مساعدتها الحلفاء !

والواقع ان المحافظين لا يريدون جلاء لأن فى الجلاء فقدانا لأداة السيطرة ، وبسط السيادة ، وهم لا يعنون بصداقة المصريين الا بالقدر الذى لا يمس نفوذهم . وهم فى سبيل محاربة قضية مصر يستعملون من العبارات ما هو غاية فى الغلو والتطرف اذ يقولون عن رغبة العمال فى التعاقد مع مصر ان من شأن هذا التعاقد تعريض المصالح البريطانية للدمار !

أمل لم ينقطع

وعلى الرغم من حملة حزب المحافظين على وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن واعتراضهم على مسلكه ، نراه يقف فى مجلس العموم يصرح بأن من حق مصر ومن حق بريطانيا معها فى الحالة الجديدة التى اعقبت الحرب أن تصلا الى حل سليم عادل . وانه ليس من المألوف ان يكون الدفاع تبعة تلقى على كاهل دولة واحدة ، بل الدفاع من حق الأمم متفاهمة متعاونة وقد أصبح هذا ايمان الجميع. وليس من المألوف فى العلاقات

الدولية ان تبقى قوات أجنبية فى بلاد شعوب اخرى ، ويقول : « ان الأساليب المؤسسة على مثل ذلك قد أصبحت عتيقة بالية ، وانه يكون طيبا اذا استطاع اعضاء مجلس العموم تحقيق ذلك .. وأن مهمة رؤساء أركان الحرب ان ينفذوا ما تقرره الحكومة ، وان هناك بعض خلاف فى الرأى ، ولكن على الوزارة البريطانية ان تزن الأسباب بميزان البحث والتمحيص ، ويجب عليها أن تتخذ القرارات السياسية ، وان تقبل التبعة الناجمة عنها » . ولقد كانت هذه العبارات التى ادلى بها مستر بيفن تنطوى على الشجاعة ، وقد بعثت فى نفسى التفاؤل والأمل وقتذاك : اولا ـ لأن الشقة بيننا وبين البريطانيين قد ضاقت بسبب تفاهمنا فى اكثر المسائل التى يعالجها الطرفان .. وثانيا ـ لأن روح حكومة العمال وروح مستر بيفن بصفة خاصة ، هى روح كنت أعتقد انها ستؤدى فى نهاية الأمر ومهما طال جدلنا الى الوصول الى الغرض الذى يتوق كل منا الى تحقيقه

وقد صرح مستر بيفن فى مناقشة له بمجلس العموم : « ان بريطانيا فى سياستها بالشرق الأوسط كان عليها أن تختار اما القوة ، واما الصداقة. وانها اختارت الصداقة »

لذلك لم أقطع الأمل حين وقفت المفاوضات ، لأنها لم تنقطع ، ولان هذه الروح كانت ما تزال سائدة ، ولأنه مهما كانت رغبة العمال فى التخلص من مهاجمة المحافظين لهم فى مجلس العموم فلن يصلوا الى درجة نقض تعهداتهم والاخلال بمبادئهم ، ولهذا لم تلبث أن استؤنفت المفاوضات فيما بعد

المشروع المصرى

وهذا هو نص المشروع المصرى الذى رفضه الوفد البريطانى وجاء ذكره فى هذا الفصل من المذكرات

المادة الأولى ـ فى حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، تتعهد هذه الأخيرة ان تبذل لها كل تأييد عسكرى وغيره وكل المعونة التى فى وسعها وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين

وفى حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى بان تبذل لها كل تأييد عسكرى وغيره وكل المعونة التى فى وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين

واذا كان الاعتداء الموجه ضد بريطانيا العظمى لم يقع فى البلاد المتاخمة لمصر . فان الطرفين الساميين المتعاقدين يتشاوران فى الحال للنظر فى القيام بأى عمل مشترك يريان انه لازم للمحافظة على السلم

نص آخر للمادة الاولى

فى حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فى الحال للنظر فى القيام بأى عمل مشترك يريان أنه لازم للمحافظة على السلم

وفى حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى أن تبذل لها كل تأييد عسكرى وغيره وكل المعونة التى فى وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين

المادة الثانية ـ يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان أن لا يبرما تحالفا او يشتركا فى اى حلف موجه ضد أحدهما

المادة الثالثة ــ لا يخل اى حكم من احكام المعاهدة الحالية بالحقوق والالتزامات المترتبة او التى يمكن ان تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا ان يفسر او يطبق على نحو لا يتفق مع اغراض ومبادىء الأمم المتحدة

المادة الرابعة ــ اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ان اى خلاف ينشا بينهما بصدد تطبيق احكام المعاهدة الحالية او تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة الخامسة ــ تلغى المعاهدة الحالية كل الاتفاقات القائمة او غيرها من الوثائق التى تتعارض مع احكامها

المادة السادسة ــ مدة المعاهدة الحالية هى خمس عشرة سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها . فاذا لم ير احد الطرفين الساميين المتعاقدين تجديدها واعلن الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء تلك المدة باثنى عشر شهرا على الأقل ، تعتبر مجددة تجديدا ضمنيا لمدة خمس سنوات وهلم جرا

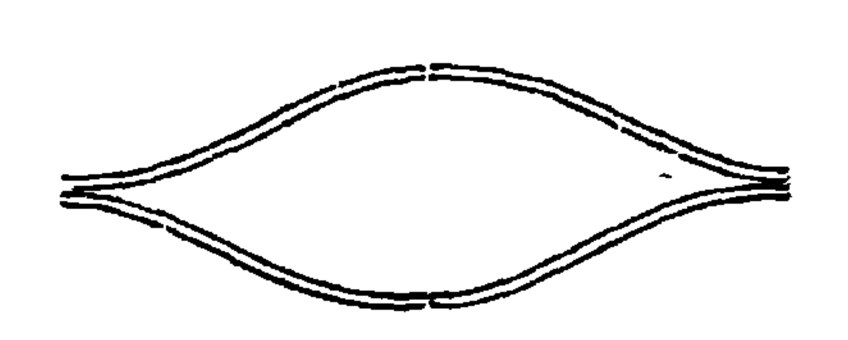
المادة السابعة ــ يصدق على المعاهدة الحالية التى تعتبر نصوصها الانجليزية والعربية على السواء اصلا لها ، وتتبادل وثائق التصديق فى اقرب وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها مباشرة عقب تبادل وثائق التصديق عليها

وتسجل المعاهدة الحالية فى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة

واقرارا بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا اختامهم عليها

بروتوكول

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات لتقرير نظام الحكم فى السودان وذلك فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين وعلى اساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر



أمريكا تدخل فى الخلاف

انتهينا فى الفصل الماضى الى ان المفاوضات ـ وان لم تكن قد قطعت رسميا ـ الا انها كانت فى حكم الموقوفة . وقبل الدخول فى تفصيل ما جرى من المسائل بعد ذلك تحسن الاشارة الى الروح التى املت على الوفد المصرى النص الذى ترتب عليه وقف المفاوضات ، فان هذا النص لم يأت بسهولة ، اذ كان هناك خلاف بين اعضاء هذا الوفد فى وجهة النظر الى نوع المساعدة التى تقدمها مصر لبريطانيا الحليفة ، فقد كان بعض حضرات الاعضاء يرى أن مصر لايطلب منها فى هذه المحالفة القيام باجراء عسكرى من جانبها فى مساعدة انجلترا بل تكون المساعدة مقصورة ـ كما كانت فى الحرب الماضية ـ على مساعدات لا تعرض كيان البلاد ولا ارواح سكانها للخطر ، ولولا ان اللجنة السياسية فى عهد المرحوم أحمد ماهر باشا كانت قد قررت باجماع الآراء انه لابد من بقاء مصر حليفة لدولة كبرى على الرغم من وجود هيئة الامم المتحدة ، لكان البعض ـ ولو انه قليل العدد جدا ـ أميل الى عدم الارتباط ، والاكتفاء بالمفاوضة من أجل الجلاء ، وسيادة مصر على السودان ووحدتهما . . على انه فى نهاية الامر تغلب الفريق القائل ـ كما كان منتظرا ـ بأن المحالفة تقضى صونا لكرامة مصر بظهورها فى مظهر الند لانجلترا ، لابمظهر التابع ، ومن أجل ذلك يجب أن تتحمل جانبا من الاعباء العسكرية . وقد رأى هذا الفريق وهو أغلبية الوفد المصرى الساحقة ، حلا وسطا هو أن تكون مساعدة مصر لبريطانيا مقصورة فى وقت الحرب على وقوع الاعتداء على البلاد المتاخمة لمصر . ويبرر ذلك ان البلاد المصرية تكون فى هذه الحالة قد تعرضت للخطر . . وهذا النص هو الذى بقى حتى آخر المفاوضات وقبله الوفد البريطانى

محالفة دفاعية

واحب هنا ان اشير الى ان المحالفة التى كنا نتفاوض فيها كانت من الوجهة العسكرية « دفاعية » ، وليست « هجومية » كما شاء البعض ان يصفها . ولم يكن من شأنها دفع جيوش مصر الى غير الاقطار المتاخمة ، لا كما قيل وقتئذ من ان هذه الجيوش قد يطلب منها أن تدافع عن انجلترا نفسها أو عن مستعمراتها وتشتت فى أقطار الارض . وهى فى حدود ميثاق الامم المتحدة ، ولم تتجاوز حدوده . ومدى الالتزام فيها مقصور على التعاون لدفع الاعتداء عن مصر ، او عن البلاد المتاخمة لها اذا اشتركت انجلترا فى حرب دفاعية عن هذه البلاد . وجلى أن المقصود بالبلاد المتاخمة لمصر فى نص مشروع المعاهدة

انما هى فلسطين وشرق الأردن وليبيا. ومركز انجلترا فى فلسطين وشرق الأردن معروف باعتبار ماكان الامر عليه فى ذلك الحين ، أما ليبيا فقد كانت على الاعتبار السابق فى الوضع الدولى بمنجاة من الحروب العدوانية

وهنا أقرر أن الانجليز لم يتعرضوا لموضوع مدى التدخل العسكرى لمصر أثناء حرب تشهر على انجلترا ، كما هو الوضع فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكن هيئة المفاوضة رأت بحق أن هذا الوضع يجعل من مصر منطقة نفوذ بريطانى ، وينفى فيما بين الدولتين فكرة التكافؤ والتعادل ، الامر الذى يقدح فى استقلال البلاد ، ويظهرها فى مظهر البلاد الواقعة تحت نفوذ الغير ، فتمسكت بأن تكون لمعاونة مصر دائرة تنتهى فى حدود الاقطار المتاخمة مما يتفق مع قدرتها الحالية كدولة مستقلة ، فضلا عن أن مصر يسرها ، ولاشك ، أن يتاح لها الدفاع عن أقطار شقيقة داخلة فى الوحدة العربية . ومن المفاوضين الفضلاء من ذهب الى اشراك البلاد العربية جميعا فى نطاق هذا الدفاع .

على أن هدفنا على الدوام من محالفة بريطانيا هو أن تكون محالفةالند للنـــد ، والعمل لهذه المحالفة انما هو أساس السياسة المصرية منذ كانت المفاوضات مع بريطانيا فى أعقاب حرب سنة ١٩١٤ وقد استمر كذلك حتى أخذت به الهيئة السياسية فى مداولاتها وأخذ به وفد المفاوضات الرسمى .. ولعلكم تذكرون أن مجلس الشيوخ تناول هـــذه المسألة بجلســـة ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ وناقش الحكومة فى اجتماع سرى ، فوضـــحت الحكومة سياستها ، وهى عقد معاهدة ومحالفة مع بريطانيا على أساس الجلاء التام ، على أن تعقبها مباشرة المفاوضة بشأن السودان ، فأصدر المجلس القرار الآتى :

« بعد سماع البيان الذى القاه دولة رئيس الحكومة والمناقشات التى دارت حوله ، يوافق المجلس على تقرير لجنة الخارجية بما تضمنه من تأييد المفاوضين المصريين ، وتقرير سلامة موقفهم والاطمئنان الى ما قاموا به لتحقيق ارادة الامة وتمسكهم بالجلاء التـــام ووحدة وادى النيل »

تدخل أمريكا فى الخلاف

لما توقفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بسبب مشروع المعاهدة الاولى الذى قدمه الوفد البريطانى الى الوفد المصرى فى ١٩ مايو ، وكان مشبعا بروح معاهدة سنة ١٩٣٦ ــ كما بينا فى الفصل السابق ــ طلب سعادة وزير اميركا فى مصر مقابلة جلالة الملك ، ولكن هذه المقابلة تعذرت فى ذلك الوقت بسبب غياب جلالته وعلمت من الوزير انه يحمل رسالة من الرئيس ترومان عن طريق وزير الخارجية الاميركية ليبلغها الى جلالة الملك فاروق .. وقد بعث الى سعادة الوزير الاميركى المفوض بهذه الرسالة لأرفعها الى جلالته .. وهذا هو نص تلك الرسالة التى أسمح لنفسى بالافضاء بها اذ قد سبق للجرائد أن خاضت فى أمرها . ومن المصلحة للبلدين أن تعلم على حقيقتها :

« عزيزى رئيس الوزراء :

« تلقيت امس رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية المستر جيمس بيرنز يطلب الى أن التمس مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وأن أفضى الى جلالته بطريقة غير رســمية باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط ، وأمن البلاد العربية . أما وقد تعذر لجلالته استقبالى نظرا لضيق الوقت وسفره ، فقد أنبأنى القصر أن جلالة الملك يرحب بأن أفضى برسالتى اليه كتابة

« ورغب وزير الخارجية الى فى أن أبلغ جلالته أنه نظرا للصداقة التى تشعر بها حكومتى نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوســط ، فهى تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وان حكومتى وهى تعبر عن

رغبتها فى نجاح هـذه المفاوضـات تأمل انه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع

« هذا وقد ابلغتنى حكومتى فى هذا الشأن أن أوضح بجلاء ان الولايات المتحدة تعتبر امن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لأمنها خاصة

« وفى الختام كلفت أن أنهى لدولتكم ان حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة فى الوصول الى حل لمسألة امن الشرق الاوسط حلا يمكن البلاد الواقعة فى تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ـ استقلال لايفضى فى نفس الوقت الى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج

« وانى أرجو دولتكم ان ترفعوا الى جلالته فى انشاص بطريق الاستعجال ، المعلومات التى احتوتها رسالتى هذه ، وهى فى واقع الامر ما تلقيته من وزير الخارجية »

ردى على وزير الخارجية الأمريكية

هذه هى الرسالة التى بعث بها وزير امريكا المفوض فى ٢٧ مايو سـنة ١٩٤٦ لأرفع مضمونها الى جلالة الملك ، وهى تنم عن تأييد انجلترا فى موقفها حيال المسألة المصرية ، وتشددها فى المفاوضات خوفا من الخطر الروسى على الشرق الاوسط . وقد رددت على رسالة وزير امريكا برسالة اسجل نصها فيما يأتى :

« ان الرسالة التى سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة الى رئيس الوزراء لرفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة . .

« وليس مبعث الاهتمام الذى تثيره هذه الرسالة انها تتعلق بمفاوضات ذات اهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الامر يتعلق ايضا بتوسط الولايات المتحدة ، ومصر تعلق عليها دائما أكبر الآمال ، لما عرف عنها من البعد عن الانانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية . .

« وجدير بهذا الاهتمام ان يكون الرد وليد ادراك الوقائع ـ كما هى ـ ادراكا سليما خالصا ـ اذ تحرص مصر على المبادرة الى « تطمين » حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها

« فمصر ـ باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط ـ تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمر تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الامر مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة

« وهى تدرك دائما انه يجدر الا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر

« وبهذا الشرط وحده ـ وهو شرط مستمد ايضا من احكام ميثاق الامم المتحدة ، وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت اليه ـ يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى . . وهى ستعمل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة

« وان تجاهل هذه الحالة والتسويف فى علاجها لمما يخلق جوا من القلق ـ ان لم نقل جوا من التوتر ـ فيه اضرار بالغرض المنشود الا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الاوسط استقرارا نهائيا

« وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام »

هذا هو ردى على الرسالة الاميركية . .

وقد أبرقت الى وزيرنا بأميركا ليعرف وجهة نظرى ، وليقابل المسئولين فى وزارة الخارجية الاميركية ويتعرف آراءهم فى الموقف ، فجاءتنى منه برقية تتضمن حديثه فى هذا الشأن مع رجال تلك الوزارة يقول فيها :

« رغبت فى تعرف مدى مشاركة حكومة الولايات المتحدة للحكومة البريطانية فى مطالبها من مصر . فتحادثت طويلا مع المسئولين عن السياسة فى الشرق الاوسط فى وزارة الخارجية الاميركية ، فبدأت بقولى اننى آسف لتعضيد الحكومة الاميركية للمطالب البريطانية ، مما ساعد على ايجاد المصاعب الحالية فى سبيل المفاوضات ، فردت الدوائر الرسمية على قولى هذا محتجة بقولها ان موقف الحكومة الاميركية فى هذا الشأن معروف ، ولا يتعدى ما ورد فى الرسالة التى بعث بها رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس وزراء مصر عن طريق وزير اميركا — ومؤداها ان أميركا تهتم بأن يسود الامن فى هذه المنطقة . . فلما قلت ان هذه الرسالة غامضة ، وهى تشجع الانجليز على التشدد مع ترك المسألة المصرية من غير حل . وبالتالى ، فان السلم فى هذه المنطقة يظل مهددا ، اجابتنى الدوائر الرسمية بأن هذا لم يكن الغرض الذى ترمى اليه من الرسالة ، واضافت ان هذا الاعتقاد لو كان قائما فى ذهنى ، فانها لا تتوانى عن ايضاح موقفها مرة أخرى للانجليز — ولا يخامرنى الشك فى انها ستفعل

« وبطبيعة الحال تناولت احاديثى مسألة الخطر الروسى ، فأفضى الى من حادثتهم باعتقادهم ان النفوذ الروسى سيجد فى مصر مرعى خصيبا نظرا للفوارق الهائلة بين طبقتى الشعب فيها ، فقلت : ان الحكومة آخذة فى معالجة هذه الحالة بمعاضدة حضرة صاحب الجلالة الملك ، ولكن السبب فيها راجع الى عامل خارجى اكثر خطورة ، أعنى الضغط الواقع من انجلترا — ذلك الضغط الذى قد يؤدى بمرور الزمن الى حمل بعض العناصر على مصافحة اليد الممدودة اليها . ولهذا ينبغى للديمقراطيات أن تكف عن هذا الضغط ، وأن تسعى وراء كسب صداقة شعوب الشرق الاوسط ، فان هذه الشعوب لا ترحب بشىء ترحيبها بأن ترى الصداقة بينها متبادلة

« وعلاوة على ذلك فبالرغم من المجهودات المستمرة التى بذلتها الحكومات المصرية المتعاقبة للنهوض بالشعب ، فان كل عنايتها وعناية بقية الاحزاب السياسية كانت منصرفة الى مقاومة السيطرة الاجنبية . واننى واثق انه متى زال هذا العامل الخارجى فان الاصلاحات الداخلية التى يرجوها الجميع ستتحقق ، وستسير بخطى سريعة

« لقد اكدت لهذه الدوائر مرة اخرى استعداد مصر للمناقشة فى مسألة القواعد الاستراتيجية اللازمة للدفاع المشترك فى حدود ميثاق هيئة الامم المتحدة ، غير انه لايمكنها بحال أن تمنح امتيازا خاصا لدولة بمفردها كبريطانيا العظمى »

□

من هذه البرقية ، والخطاب الذى سبقها يتبين مدى ما كان يعلقه القوم فى أميركا على نجاح المفاوضات المصرية البريطانية ، وكيف كانوا — على ما يظهر — مقتنعين بالنظرية الانجليزية التى تضمنها مشروع المعاهدة البريطانى الذى رفضه الوفد المصرى ، وكان رفضه سببا فى وقف المفاوضات ، وهو المشروع الذى يحقق السيطرة على مصر ، ويحولها الى منطقة نفوذ لانجلترا وأميركا وحلفائهما فى زمن الحرب

لجنة الدفاع المشترك

لما توقفت المفاوضات المصرية البريطانيــة كان واجب الفريقين ان يعملا على تذليل الصعوبات لاعادتها واستئنافها . لأن من مصلحة بريطانيــا ومصر الوصول الى حل ، واقامة علاقتهما فى المستقبل على أساس من الثقة والتفاهم .. ولقد كنت على اتصال دائم بسفيرنا فى لندن وسفير انجلترا فى مصر ، وحدثت عدة اتصالات بينى وبين هذا الأخير كان الغرض منها التغلب على العقبات القائمة . ولم يمض وقت حتى ظهرت فى الأفق رغبة قوية فى الاقتراب من آمال مصر فيما يتعلق باشتمال المعاهدة على ما يضمن سيادتها القومية والابتعاد عن أى تدخل او سيطرة من جانب انجلترا .. ومع تسليم الجانب الانجليزى بأن ما تنتويه مصر هو أن تضع قواها فى المستوى اللائق بها كحليفة لانجلترا ، فانهم ابدوا تخوفا من أن هنــاك فترة من الوقت قد تطول بعــد امضــاء المعاهدة ـــ وهى الفترة التى لم تكن مصر قد استعدت فيها استعدادا حربيا كافيا يلائم الوضع الدولى الجديد المبنى على استقلالها من جهة ، وعلى اخلائها من الجيش البريطانى من جهة أخرى ـــ وعبروا عن هذه الفترة بكلمة فراغ **Vacuum** على لسان بيفن وغيره من رجالهم ..

وبعد اخذ ورد طويلين وعودة الانجليز الى المبـدأ الذى كنت قد سلمت به ، وهو مبدأ التشاور بين الرؤساء العسكريين فى كلا البلدين ، اقترحوا النظام الموجود فعلا بين انجلترا وكندا المرتبطين بمعاهدة عسكرية ـــ وهو نظام « لجنة الدفاع المشترك »

وفى يوم الثلاثاء ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ قابلنى السفير البريطانى سير رونالد كامبل ، ومعه مستر بوكر ، وقدما الى هذا الاقتراح ، وابلغانى انه اذا وافق الجانب المصرى على مبدأ انشاء هذه اللجنة فان اللورد ستانسجيت سيحضر الى مصر ثانيــة وتستأنف المفاوضات

وقد عرضت هذا الاقتراح على زملائى فوافقوا عليه من حيث المبدأ بشبه اجماع ، وعاد ستانسجيت ، واستؤنفت المفاوضات ، واخذ الوفدان المصرى والبريطانى يتناقشان فى التفاصيل

لجنة الدفاع المشترك

على أثر عودة اللورد ستانسجيت قدم الوفد البريطانى مذكرة بالمقترحات الجديدة

وهي تتناول تعديل المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مشروع المعاهدة البريطاني السابق الذي رفضه الوفد المصري وتوقفت من أجله المفاوضات ، وقد تضمنت في وضعها الجديد ما يأتي :

المادة الرابعة (وهي الخاصة بلجنة الدفاع المشترك) :

« يكون واجبا مشتركا على الطرفين الساميين المتعاقدين أن يكفلا سلامتهما المشتركة ، وان يدافعا فعلا عن اراضيهما ، وأن يحميا مواصلاتهما . ولكفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ومساهمة كل منهما في الواجب المشترك وافق حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر على انشاء « لجنة للدفاع » ، تؤلف من السلطات العسكرية المختصة للطرفين الساميين المتعاقدين ، يعاونهما المثلون الآخرون الذين ترى الحكومتان تعيينهم

وتكون اختصاصات اللجنة : (١) تنسيق التدابير التي تكفل من كل الوجوه الدفاع المشترك عنهما في مصر والأراضي المجاورة بما في ذلك حماية مواصلاتهما المشتركة (٢) دراسة المسائل البرية والبحرية والجوية ، وما يتصل بها من مسائل الموظفين والعتاد ، واعداد الخطط التي ينظر فيها الطرفان الساميان المتعاقدان

وتجتمع اللجنة ـ كلما احتاج الأمر ـ للاضطلاع بهذه الاختصاصات المنصوص عليها ، ولمواصلة استعراض الموقف الدولي ، وتتشاور بقصد اسداء النصح للحكومتين وتوصيتهما بما تقومان به من العمل المناسب في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك كافة الأراضي المتاخمة لمصر »

المادة الخامسة (وهي الخاصة بالتعرض لخطر الحرب) :

« مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن تتخذ قواتهما المسلحة ـ في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، ويكون من شأنها تعريض سلامتهما للخطر في الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المجاورة لمصر ـ التدابير اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما لأغراض المساعدة المتبادلة . وحالما يتولى مجلس الأمن للأمم المتحدة العمل الواجب اتخاذه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما الى نصابهما ، فان التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين يجرى تنسيقها مع العمل الذي يقوم به مجلس الأمن »

المادة السادسة (الخاصة بالتسهيلات اللازمة) :

« من المتفق عليه أن الطريقة التي يقوم بها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة للطرف الآخر . وعلى الأخص الأوضاع الفنية للتعاون المشار اليه في المادة السابقة ، والخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين قوات الطرفين الساميين من ان تكون في مركز تستطيع فيه مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة ، بما في ذلك القيام بالتسهيلات اللازمة ، وهي من الأمور التي تسوى بالاتفاق بين السلطات العسكرية المختصة في حكومتي المملكة المتحدة ومصر »

النظرية البريطانية في اللجنة المشتركة

هذه هي المقترحات البريطانية الجديدة التي تقدم بها الوفد البريطاني عند استئناف المفاوضات . وأهم ما فيها الاقتراح الخاص بلجنة الدفاع المشترك ، وقد أرفق هذا الوفد اقتراحاته بمذكرة ضافية يشرح فيها نظرية الانجليز في هذه اللجنة . وتتلخص فيما يأتي :

ـ تقضي كل محالفة لتبادل المساعدة التزام العمل لمصلحة طرف المعاهدة الذي يقع عليه الاعتداء أو يشتبك في حرب ، وذلك بقيام الحكومتين بعمل مشترك وبتآزر قواتهما المسلحة بمجرد نشوب الحرب

ـ يجب التمهيد للدفاع المشترك منذ وقت السلم ، بل ان قيام الجيش الوطني وحده بالدفاع عن أراضي الدولة سيستلزم استعدادا طويلا ومستمرا ، فيجب على هيئة أركان الحرب وضع الخطط الاستراتيجية لتوزيع القوات وتحديد المواقع

ـ الجيش الحليف مدد يأتي بصفته هذه ويقاتل على أرض ليست أرضه ، فينبغي لهيئة أركان حربه أن تألف معالم البلد والترتيبات التي اتخذها الجيش الوطني ، ويجب ان تحدد بدقة من قبل بزمن طويل مواقع الجيشين اللذين سيتعاونان في الحرب

ـ ويفقد العمل المشترك بين دولتين كثيرا من جدواه اذا لم توضع هذه الترتيبات . ولا ينازع أحد اليوم في أن من أسباب هزيمة الجيوش البريطانية الفرنسية في بلجيكا وهولاندا في مايو سنة ١٩٤٠ انعدام الاستعداد الحربي اللازم لتلك الحملة ، واضطرار قيادة الحلفاء الى ارتجال وسائل تعاونهما مع الجيوش البلجيكية والهولاندية في أراضي لم يسبق لهما دراستها .. وكذلك في سنة ١٩٤١ ادى انعدام التنسيق التمهيدي بين القوات المتحالفة والجيش اليوجوسلافي الى تعذر اعتماد هذا الجيش على امداد الحلفاء

ـ انشئت اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا سنة ١٩٤٠ مع انه لم تكن هناك بينهما معاهدة أو اتفاق مساعدة اذ كانت كندا مشتركة في الحرب والولايات المتحدة في ذلك الوقت على الحياد ، فلم تتردد الأخيرة في ان تنشيء هذه اللجنة المشتركة للدفاع بقصد تنسيق التدابير العسكرية الواجب على البلدين اتخاذها تأمينا لدفاعهما المشترك

ـ من باب أولى اذا ارتبطت دولتان بمعاهدة صريحة أصبح من المستساغ التمهيد للعمل المشترك اذ تقضي المعاهدة بالتزام كل من الطرفين بمؤازرة الآخر في حالة الحرب

ـ أظهرت الحرب العالمية الأولى اهمية تنسيق العمل بين هيئات اركان الحرب ، وكذلك بين الادارات المدنية التي لها علاقة بالعمليات الحربية مثل مسائل النقل وصنع الذخيرة والتموين الخ ..

ـ ان مشروع المعاهدة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٢٢ قد احتفظ بالنص المعهود قديما ، والذي يقضي في مادته الثانية بأن « يظل التفاهم قائما دواما بين هيئتي أركان الحرب للطرفين الساميين ، بقصد أن يكفل للتدابير السابقة ان تكون فعالة اذا ما دعت الحالة اليها »

ـ ان جمهوريات أمريكا الجنوبية (ما عدا الأرجنتين) قررت في سنة ١٩٤٢ ـ أي بعد الاعتداء الياباني ببضعة اسابيع ـ أن تنشيء فورا لجنة مشتركة للدفاع عن جامعة الدول الامريكية يوكل اليها دراسة التدابير اللازمة للدفاع عن القارة الامريكية وتقديم توصياتها الى حكومات هذه الدول

ـ حولت اللجنة الامريكية الكندية بعد الحرب الى هيئة دفاع بمقتضى اتفاق بين البلدين

ـ قررت الولايات المتحدة والدول الامريكية الأخرى ـ بعد أن علمتها التجارب ـ الا تعود الى ارتكاب خطأ عدم الاستعداد للقيام بعمل مشترك في وقت الحرب ولهذا قدم مشروع قانون الى مجلس النواب في الولايات المتحدة في ٦ مايو سنة ١٩٤٦ عنوانه « قانون التعاون العسكري بين الدول الامريكية » بقصد عقد اتفاقات بين هذه الدول وبين الدول الامريكية الأخرى

ـ اصبحت اللجنة المشتركة للدفاع في القارة الامريكية هي الهيئة الرئيسية للتمهيد لعمل مشترك في زمن الحرب ولتنفيذه ، كما أصبح نظام اللجان المشتركة سائدا الآ في هذه القارة

ـ ان ميثاق سان فرنسيسكو الذي هو بمثابة حلف واسع النطاق بين كافة الأمم المتحدة لمكافحة الاعتداء قد انشأ هيئة دائمة للدفاع موطدة الدعائم

ملاحظات الوفد المصرى

وقد لاحظ الوفد المصرى على المقترحات البريطانية السابقة ما يمكن اجماله فيما يأتى :

ـ تقرر المادة الخامسة مبدأ التآزر فى وقت الحرب ، بينما تقرر المادة الرابعة انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وهذه اللجنة ليست فى الواقع الا وسيلة لتحقيق التآزر ، فيجب أن تأتى هذه المادة بعد المادة الخامسة

ـ تثير المادة الخامسة الاعتراض بانه بمقتضى الدستور المصرى يقع حق الاقتراح فى معظم التدابير وحمل تبعاتها على عاتق الحكومة دون غيرها ، ولهذا لا تستطيع أن تنزل عن سلطانها فى ذلك الى هيئة عسكرية

ـ طبقا لميثاق هيئة الامم المتحدة لا يكون هناك محل للمساعدة الا فى حالة الحرب الدفاعية . ولهذا يجب ان تستبدل « حالة حرب يشتبك فيها احداهما » بصيغة أخرى تتناول الحالة التى تتعرض فيها مصر وبريطانيا فى البلاد المتاخمة لمصر لاعتداء مسلح

ـ ان وجود المادة ٤ و ٦ جنبا الى جنب فى معاهدة واحدة تكرار واضح من شأنه أن يخلق لبسا فى الاجراء الواجب اتباعه

ـ فى حالة اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية ، لا توجد هيئة اخرى ولا منهاج آخر يماثلان ما تنص عليه المادة السادسة

ـ لا تبين المادة الرابعة بوضوح ان دور اللجنة المشتركة للدفاع هو أن تقدم مقترحات للحكومتين اللتين تملكان سلطة البت فيها ، فان ذلك هو المبدأ الذى تقوم عليه اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية

ـ كما ان الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة الرابعة هى اختصاصات سياسية لا يمكن أن تملكها هيئة عسكرية . ولهذا يجب أن ينص بالتحديد على أن اللجنة فيما يتعلق بهذه الاختصاصات الاستثنائية لا تجتمع الا بناء عن دعوة الحكومتين

□

وقد تحادثت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى طويلا فى هذه الملاحظات ، وجرت بينى وبينهما عدة مقابلات استطعنا فيها أن نحدد اختصاصات لجنة الدفاع المشترك تحديدا يحقق وجهة النظر المصرية سواء فيما يتعلق بالناحية العسكرية أم السياسية ، بحيث قررنا بوضوح شكل تأليفها ، وما تتناوله من مسائل عسكرية ، أما المسائل السياسية فليس من حقها ، بل هى من حق الحكومتين المصرية والبريطانية ، الا اذا دعتها هاتان الحكومتان الى ذلك ، ولكن ليس لها أن تبحث الموقف السياسى البحت ، بل تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه

وعلى ذلك اتفق الجانب المصرى والبريطانى ، وبعث الوفد البريطانى الينا بمذكرة عن تأليف اللجنة واختصاصاتها نصت على ما يأتى :

« وتتألف اللجنة المشتركة من شعبتين : الأولى مصرية ، والثانية بريطانية . والشعبتان متساويتان فى عدد الأعضاء ، وأغلبهم من العسكريين . ولكنه نظرا لأن المسائل العسكرية تتضمن أيضا مسائل فنية تدخل فى عمل الادارات المدنية ، فقد ضم الى اللجنة أعضاء مدنيون تختارهم الحكومتان لمساعدة السلطات العسكرية

« وأول اختصاصات اللجنة هو دراسة المسائل المتعلقة بالدفاع المتبادل للطرفين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين ان تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

« ويجب أن تسفر هذه الدراسة — اذا اردنا ان تكون لها ثمرة ما — عن نتائج واقعية عملية ترفع الى الحكومتين . ويجب من جهة اخرى ان يراعى فى وضع الخطط الآثار الاستراتيجية ، لحوادث سياسية معينة ، كما اذا لاح ان دولة اخرى قد يقع منها العدوان أو اذا زادت قوات هذه الدولة زيادة مفاجئة بسبب عقدها لمعاهدات تحالف جديدة ، فان هذه الحوادث قد يكون من شأنها أن تحمل اللجنة المشتركة على تعديل الخطط التى تكون قد وضعتها لتجعلها مطابقة للأوضاع الجديدة

« ولهذا تجتمع اللجنة لتبحث — اذا اقتضت الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى وكل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط وتقدم التوصيات المناسبة فى هذا الشأن

« ولكن ليس للجنة ان تجتمع من تلقاء نفسها ، اذ ان ذلك يتضمن ناحية سياسية هى من حق الحكومات وحدها . ولهذا فلن تبحث اللجنة هذه المسائل الا بناء على دعوة من الحكومتين . . وعلاوة على ذلك فلن يكون لها ان تبحث الموقف السياسى البحت ، وانما تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه

« وليس للجنة فى أية حال سلطة اصدار قرارات ، فان هى الا هيئة فنية بحتة استشارية . أما الحكومتان فهما اللتان تحتفظان بموجب سيادتهما بحق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التى درستها اللجنة

« والطريقة التى ستجرى بها العمل عادة كما يأتى : بعد أن تدرس اللجنة مسألة معينة تثبت النتائج التى انتهت الى الاتفاق عليها ، وتقوم كل من الشعبتين بعد ذلك برفع هذه القرارات الى حكومتها فاذا أقرتها الحكومتان ، فانهما تتبادلان مذكرات او خطابات تثبت تصديقها عليها كما قد يحدث أن تشرع الحكومتان ذاتهما فى دراسة جديدة للمسألة ، وأن ترفضا وتعدلا مقترحات اللجنة المشتركة

والحالة الوحيدة التى يمكن فيها ان يوضع أى قرار موضع التنفيذ هى الحالة التى يتحقق فيها الاتفاق التام بين الحكومتين بمقتضى مذكرات او خطابات متبادلة . ومعنى هذا انه لا يترتب على انشاء اللجنة المشتركة — لا قانونا ولا فعلا — اى تعد على اختصاصات الحكومتين

« وبالتالى ليس فيها مساس باستقلال الدولتين المتعاقدتين »

لجنة الدفاع ... والحماية

يرى القارىء من اختصاصات لجنة الدفاع المشترك السالفة الذكر انها لجنة استشارية بحتة . وليست لجنة لبسط الحماية البريطانية على مصر كما اراد المغرضون فى ذلك الوقت ان يشوهوها أمام الراى العام ، وهم يتجاهلون أن جلاء القوات البريطانية عن مصر سيتم برا وبحرا وجوا ، وأن مصر ستسترد بذلك كامل حقوقها فى السيادة والاستقلال دون أية شائبة تشوب هذه الحقوق . واذن فلن تكون علاقة انجلترا بمصر بعد ذلك الا كعلاقة غيرها من الدول . وما اللجنة المشتركة سوى لجنة — كما رايت — يتساوى فيها عدد المصريين والانجليز ، سواء منهم العسكريون أم المدنيون ، وهى استشارية محضة كما قلنا ، لكل من الدولتين أن تقبل مشورتها أو ترفضها أو تعدلها . وما المحالفة بين مصر وبريطانيا بما فيها اللجنة المشتركة الا وثيقة خاضعة لنظام هيئة الأمم المتحدة . ولمجلس أركان حرب هذه الهيئة بمجرد ان يتم تشكيله ان يراجع أعمالها ويوجه خطأها فيما يطابق ميثاق الهيئة

فاذا ذكرت كل ذلك كان من حقى ان اقول لأولئك الذين سمموا فى ذلك الوقت جو

هذه البلاد بزعم أن قبول هذه اللجنة هو قبول للحماية البريطانية : أنهم الصقوا ببلادهم اشنع التهم ، فهم توهموا او ارادوا ان يوهموا ان ما يقوله الجانب البريطاني فى هذه اللجنة سيقبله الجانب المصرى لا محالة ، كما توهموا ان توصيات اللجنة ــ رغم انها استشارية ــ ستكون ملزمة لاية حكومة مصرية ، لان انجلترا قوية ومصر ضعيفة. وهذا محض اتهام صادر عن هوى شخصى دفع به الى تمنى قطع المفاوضة ، أملا فى احراج مركز الوزارة

على ان هذا الايهام أو الوهم صادر عن ضعف فى الايمان باستطاعة مصر المحافظة على حقها تاما فى الاستقلال ورميها بشبه مركب النقص Inferiority Complex كلما واجه المصرى ممثلا انجليزيا فى اى عمل من الأعمال او كلما واجهت مصالح مصر مصالح انجلترا فى أى ميدان من الميادين

واذكر انه قد زارنى يوما مستر « لاجوارديا » محافظ نيويورك ورئيس الشعبة الامريكية للجنة الدفاع المشترك بين امريكا وكندا ؛ وسألته عن شعوره وشعور الكنديين من ناحية وجوب المساواة بين الفريقين فى أعمال اللجنة المشتركة ، فقال لى بالنص :

« انت تسألني عن هذا وربما كان من حقى أن اقول لك ان الجانب الكندى فى هذه اللجنة ــ وهو الذى يمثل الجانب الضعيف ــ أشد مطالبة واكثر تصميما فيها ووصولا الى غايته من الجانب الامريكى صاحب الحول والطول ! »



بين الوفدين المصرى والبريطانى

بمدينة الاسكندرية . وفى قصر انطونيادس ، كانت المناقشات والمباحثات فى الشؤون التى اختلفنا عليها نحن والانجليز . واليكم مقتطفا من خطاب خاص بعثت به فى ٢٥ يولية سنة ١٩٤٦ الى احدى الجهات العليا لتبيان الوضع الذى كنا فيه وهو كما يأتى :

« قد جرى حديث بالامس بيننا وبين اللورد والسفير دام ثلاث ساعات يؤسفنى أن اقول انه لم يؤد الى تفاهم فى أى موضوع . وقد تبين لى : (١) ان القوم هنـا مرتبطون بتعليمات من لندن لايستطيعون الخروج من نطاقها حتى بالوعد باعادة النظر . . (٢) ان فكرة جعل أو استمرار مصر قاعدة عسكرية لاتزال هى السائدة . . (٣) انهم لايزالون بعيدين عن الاعتراف لمصر بمركز ولو معنوى فى السودان . . (٤) انهم بعد مفاوضات دامت اربعة أشهر لم يدركوا العقلية المصرية فى اية ناحية من نواحيها . وقد قالوا فى نهاية الامر ان تعليماتهم بشأن السودان لم تكن نهائية ، ويستمدونها من لندن . وتلقاء ذلك كله رتبت الكلام مع عمرو باشا اليوم الساعة الواحدة لأنبهه تليفونيا الى ان البقاء فى المركز الذى نحن فيه اى : (١) امتداد التزامات مصر الحربية الى أكثر من البلاد المتاخمة . . (٢) تعريض مصر لعودة الجيوش البريطانية فى حالات الخطر بالشرق الاوسط . . (٣) التلكؤ فى الجلاء فيما عدا الجلاء عن المدينتين الكبيرتين ، وهو ليس بجلاء ، بل انتقال من مكان الى آخر فى داخل القطر المصرى . . (٤) السعى الى أن تجرى المفاوضة فى مسألة السودان بغير تحفظ من جانبنا فى شأن السيادة ، كل ذلك لايؤدى الى تفاهم جدى فى أمر التحالف . وسأطلب من عمرو باشا ردا سريعا ممن بيده تصريف الامور ، ويلوح أن القوم المفاوضين هنا يتجاهلون أن هناك جامعة للأمم لايسلم ميثاقها بسيطرة من جانب على جانب »

بلاغ مصرى للجانب البريطانى

وفى منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاثنين ٢٩ يولية سنة ١٩٤٦ قصدت الى سراى انطونيادس وفاء لموعد سابق لمقابلة لورد ستانسجيت والسفير البريطانى ، فقلت لهما اننى حضرت لابلاغهما قرار هيئة المفاوضات المصرية بشأن المقترحات البريطانية الاخيرة . وكنت قد أعددت ذلك كتابة فتلوته عليهما ، وهذا نصه :

« أعتقد اننى من أخلص المصريين مناصرة للاتفاق بين انجلترا ومصر . وكنت آمل كذلك ان أكون فى طليعة العاملين فى بناء هذا الاتفاق

« ولهذا يشق على أن ابلغكم ان الوفد المصرى للمفاوضات فى اجتماعه الاخير قد قرر باجماع الآراء اتخاذ موقف مضاد للموقف الاخير الذى اتخذه الوفد البريطانى . وقرار الوفد المصرى ينصب على ما ياتى : (١) المادة الثانية من مشروع المعاهدة المقدم من الوفد البريطانى الخاصة بالبلاد المجاورة وخطر الحرب .. (٢) البيان الشفوى الخاص ببرنامج الجلاء .. (٣) عدم وجود اية دلالة طيبة فى شأن المبادىء الاساسية التى طلبتها مصر للمفاوضات الخاصة بالسودان

« هذا وستقدم اليكم فى خلال بضعة أيام مذكرة تشرح الاسباب التى استند اليها الوفد المصرى فى اصدار قراره هذا

« واضيف من جهتى شخصيا اننى لعلمى بما تكنونه من عواطف التقدير والود لمصر وقضيتها تلك القضية التى لا نزاع فى عدالتها ، آمل ان دراسة جديدة منكم للموقف ستؤدى بكم الى الاخذ بوجهة نظرنا »

فلما فرغت من تلاوة هذا البلاغ ظهر عليهما ما خيل الى انه شعور من تنسم الخلاص من مكروه كان يتوقعه ، ثم قال السفير :

ــ اننى آسف لمرض مستر بيفن فى وقت كان يرجى فيه تعجيل السير بالامور والرجوع اليه . ومما زاد فى اسفى أن مستر بيفن كان ينوى أن يحضر الى مصر والمفاوضات قد آذنت نهايتها أو فى طريقها الى التمام

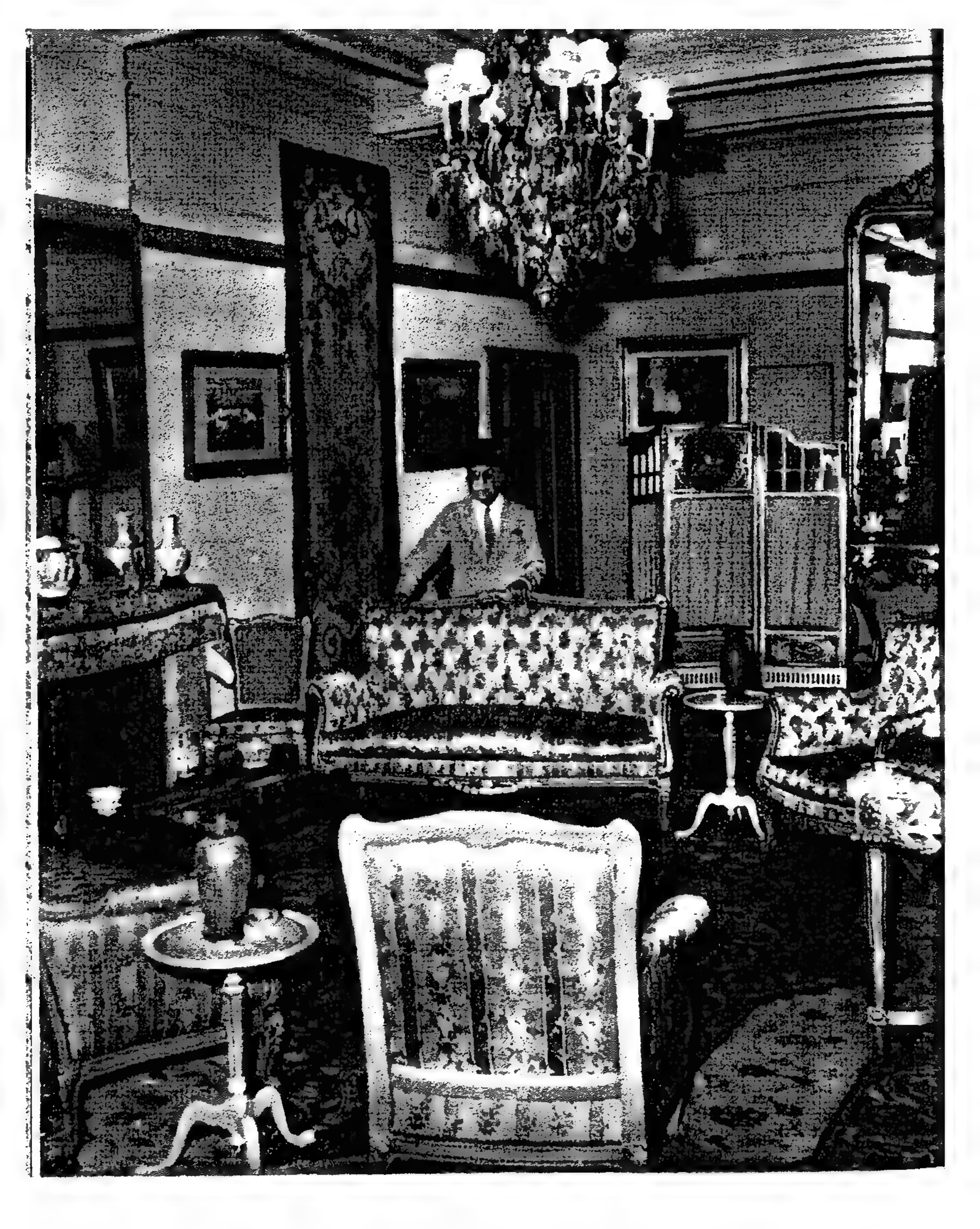
ثم انتقل السفير الى الكلام فى موضوع زيارتى يومئذ ، فتساءل : « الم يكن للمعانى والاعتبارات التى ذكرناها لتعديل المادة الثانية اى أثر فى نفوس المفاوضين المصريين ؟ ان كل غرضنا محصور فى جعل هذه المعاهدة ذات قيمة فعالة effective والمحالفة لا تكون كذلك الا بالصورة التى عرضناها بها . ولا شك انكم تدركون تماما أن الحروب الحديثة تستلزم السرعة الفائقة »

فقلت : « يا سعادة السفير هذه مسائل قتلناها بحثا فيما مضى . وكلام أطلنا فيه فى فرص سابقة . وأوضحت لكم ان المادة بالصيغة التى تقترحونها لايمكن الا ان ترفض بالاجماع لأنها من جهة تكاد تعود بنا الى موضوع خطر الحرب الذى لايمكن الموافقة عليه. ولانها من جهة اخرى تدفعنا نحو الحالة الاتوماتيكية التى هى دائما فى تفكيركم على مايظهر، والتى من شانها أن يمتنع اى تشاور بين الطرفين . ولانها من جهة ثالثة تزيد من أعباء الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى المعاهدة . وكل هذا غير مقبول . وقد يكون من شانه أن يمهد السبيل لدخول القوات البريطانية مصر مرة اخرى »

وهنا حاول اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى أن يبينا حسن نيتهما واغراضهما السلمية ازاء مصر . وقال السفير : « انه رغبة منهما فى اثبات ذلك قد وضعا صيغا جديدة للمادة الثانية التى هى محور المعاهدة ، ولعل فى احداها ما يجمع بين الطرفين فى منتصف الطريق » واطلعانى على الصيغ الثلاث . وهى صيغ متشابهة ترجع فى الحقيقة الى الاولى منها ، وهى كما ياتى :

« مع مراعاة احكام ميثاق الامم المتحدة دائما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انه فى حالة حرب يشتبك فيها احدهما ، وتعرض للخطر سلامتهما فى مصر أو الاراضى المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الاجراء الذى قد يسلم بضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

وقد قلت لهما بعد اطلاعى على هذه الصيغ انى لا ارى فروقا تستحق الذكر ، لأن اهدافها كلها واحدة . فقال اللورد ستانسجيت : « اننى أفكر فى نص يبعد كل فكرة خاصة بخطر الحرب ، وحتى لا تنصب المادة الثانية الا على حالة الحرب الفعلية » .. فشكرته على هذا التفكير ، فانه دليل الرغبة فى تحسين الموقف



قاعة الذكريات بمنزل اسماعيل صدقي باشا التي شهدت جانبا كبيرا من المفاوضات



هيئة المفاوضين المصريين فى احد الاجتماعات التى عقدت فى قصر انطونيادس لدرس الاقتراحات التى تقدم بها الجانب البريطانى

الجلاء والسودان

ثم انتقل الكلام بعد ذلك الى مسألة الجلاء ، فقال اللورد ستانسجيت : « وما هى اعتراضاتكم على تفصيلات الجلاء ؟ »

فقلت : « ان هذا الذى تعرضونه هو جلاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . وليس الجلاء المطلوب اليوم . انكم تنقلون قواتكم من الداخل الى منطقة قناة السويس . فليس هذا جلاء ، وانما هو انتقال من ارض مصرية الى ارض مصرية اخرى ! »

فقال : « ان هذه مراحل الجلاء . وماذا يرضيكم فى مسألة مدة الجلاء ؟ »

قلت : « انى اصارحك القول ان هيئة المفاوضات قد تلقت بالرفض والامتعاض اقتراحكم المتضمن خمس سنوات لتنفيذ الجلاء . ولم اخف عليكم رأيى فى ذلك قبل عرضه على هيئة المفاوضات المصرية . صدقنى اننا قد وصلنا الى آخر ما يمكن عرضه او قبوله . أما خمس سنوات فهى فترة لايمكن أن يقبلها مصرى . اننا نعلم ان جلاء المحاربين لايستغرق زمنا طويلا . ونحن لا نستعجلكم استعجال الاعداء ؛ بل استعجال الاصدقاء . ولعل فى سنة ونصف ، أو سنتين على أكثر تقدير ، الفترة المعقولة لاتمام الجلاء الكامل على مهل . فلسنا نضع السنج فى ظهوركم حتى تخرجوا على عجل ، بل أنتم تخرجون كما قلت على مهل خروجا كريما لايترك وراءه مرارة »

فلم يرد على ذلك ستانسجيت ولا السفير ، بل اطرقا فى صمت

ثم فاتحتهما فى مسألة السودان ، فقال اللورد ستانسجيت انه قرأ كل ماكتب عن السودان فى المفاوضات والمعاهدات الماضية او مشروعات المعاهدات ، فلم يجد فى احداها كلاما كهذا الذى يقترحه الجانب المصرى الآن

فقلت له : « لم تكن المفاوضات الماضية حاسمة فى اتجاهاتها ولا فى موضوعاتها ، ونحن الآن نريد أن نفرغ من كل المشاكل على وجه يرضى . ان حق السيادة المصرية على السودان حق قديم اعترفتم به انفسكم فيما مضى . ونحن نطلب التسليم بهذه السيادة ونعتبرها فى أقصى درجات الاهمية ، وبدونها لا تتم المعاهدة »

فقال ستانسجيت : « ان معاهدة سنة ١٩٣٦ جاء فيها ان ليس فى نصوصها اى مساس بمسألة السيادة على السودان . فلماذا لانلجأ لنص كهذا الآن ؟ »

فقلت : « وما معنى تفادى البت فى هذه المسألة ؟ وما الغرض من تركها معلقة ؟ اننا نريد أن تكون مفاوضات نهائية »

فقال : « الم نتفق على انه بعد امضاء المعاهدة المصرية الانجليزية تجرى مباحث بشأن الحالة فى السودان ؟ ! فما معنى التعجل فى أمرها الآن ؟ »

قلت : « هذه مسألة بدهية لا نزاع فيها ، ولسنا نحن الذين نتعجل البت فى أمور السودان . وانما رجالكم فى السودان هم الذين يتعجلون رسم الخطط ، ووضع سياسة المستقبل للسودان ، مما اضطرنى الى الكتابة الى الحاكم العام لافتا نظره الى ما فى ذلك من مخالفات . كما كتبت بذلك الى السفير »

قال اللورد ستانسجيت : « ان المسألة هى هل يحسن البت من الآن فى مبدأ خاص بالسودان أو يحسن ترك البت مؤقتا الى ما بعد اتمام المباحثات المتفق عليها ، وهذا هو الوضع الصحيح ! »

فقلت : « انى آسف ان أصارحكم بأن المصريين قد فقدوا الثقة فى نياتكم بشأن

السودان . ان بين مصر والسودان اواصر كثيرة ، ليس الى فصمها من سبيل »

وهنا ابديت أمنيتي فى أن تتاح لى الفرصة قريبا لمقــابلة مستر بيفن فى مصر ، أو فى لندن اذا كانت مشاغله لا تمكنه من الحضور الىهذه البلاد. فضحك اللورد ستانسجيت وقال : « ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقدم لكم قصر انطونيادس فى لندن ! »

فقلت مبتسما : « لاحاجة الى ذلك . ونحن نعرف كرمكم من قديم »

بين عمرو باشا ومستر بيفن

اسلفت انني اتصلت تليفونيا بسفيرنا فى لندن سعادة عبد الفتاح عمرو باشا وطلبت اليه أن يقابل من بيدهم تصريف الامور ، ويكاشفهم بالحرج الذى نجم عن موقف الوفد البريطاني الاخير فى المفاوضات ، ويبعث الينا برد سريع

وقد جرت بعد ذلك محادثات عدة بين عمرو باشا ورجال وزارة الخارجية الانجليزية اثناء مرض مستر بيفن . وكان مستر اتلى يتولى الشؤون الخارجية ، فلما قابله عمرو باشا وجده محنقا على الحالة التى وصلت اليها المفاوضات مع مصر . ولم يخفعمرو باشا أن مجلس الوزراء البريطـــاني مصمم على الا يتراجع عن مشروعه الاخير الذى قدمه ستانسجيت والسفير البريطاني . وقال عمرو باشا فى رسالته التى بعث بها الينـــا أن النية كانت منصرفة الى قطع المفاوضات مع مصر . وقد تجلى ذلك على السنة موظفى وزارة الخارجية ، فلما وجد عمرو باشا هذه الروح ، رأى من المصلحة أن يسعى لمقابلة مستر بيفن وهو معتكف لمرضه . وقد استعان فى ذلك بعلاقاته الشخصية الطيبة معه .

وقد قال له مستر بيفن : « انت ترى ان مجلس الوزراء البريطانى ، و فىطليعتهم مستر اتلى قد اصبحوا الآن ضدى فى مسالة مصر . وكذلك العسكريون . ولولا انني رجل قد اختمرت فى راسه فكرة أعمل لتحقيقها لما كان هناك مندوحة من قطع المفاوضات وترك هذه المسالة . ولكنى أرى انه من مصلحة مصر وانجلترا معـــا أن يقوم بينهما تفاهم . ولذلك ارجوك أن تتصل بصدقى باشا وتبلغه هذا الحديث . ورجائى أن تكون رسول سلام وتوفيق ، والا ضاع كل شيء »

فلما قال له عمرو باشا ان الجانب المصرى مصمم على ما قدمه وأبداه ، قال : « ان التصميم لامعنى له ولا جدوى فيه ، والمسائل الكبرى لا تعالج بهذه الروح ولا على هذا الشكل » . . ثم قال انه قد بلغه ان مستر اتلى ذكر ان سنوات الجلاء يمكن انقاصها من خمس سنوات الى اربع !

وفى زيارة ثانية من عمرو باشا لمستر بيفن وجد عنـــده احد محامى وزارة الخارجية البريطانية ــ ولم يكن مستر بيكيت ــ فتحادث الثلاثة فى شـــؤون المفاوضـــات التى انحصرت الآن فى المادة الثانية فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها ، وتفاهموا على النص الآتى لهذه المادة :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما اذا أصبحت مصر أو البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ــ على أن يقوما بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمـــل الذى تتبين ضرورته . وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه

« واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر ، على أن يتشاوروا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

ثم قال عمرو باشا ان مستر بيفن صرح له بأن هذه الصـــيغة هى النتيجة المباشرة لمساعيه التى يقصد بها التقريب ما أمكن بين وجهات النظر المصرية البريطانية وكان من شأن هذه الرغبة الصادقة ابقاء النص الخاص بالبلاد المتاخمة

وفيما يختص بالبلاد المجاورة اذا تعرضت لخطر الحرب تكون العلاقة بين الحليفتين مقصورة على التشاور . وهذا التشاور لاينطوى على التزامات جبرية . ولا يترتب عليها دخول الجيوش البريطانية مصر فى غير حالات الاعتداء عليها

ثلاث سنوات

وقال مستر بيفن عن مدة الجلاء انه سيأخذ على عاتقـه ان تكون ثلاث سـنوات لا خمسا ــ كما طلب اول الامرــ ولا أربعا ــ كما قال مستر اتلى. وهنا قال لعمرو باشا:

« لا تظن ان الغرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة اهم من ذلك كثيرا . اننا فى الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسي تهديدا شديدا . والمسألة حياة او موت لنا ولكم فليس من مصلحة مصر مطلقا فى هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التى تدافع عنها وعن انفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اننا لا نستطيع أن نترك وراءنا فراغا « Vacuum » ثم قال: « اننى سمعت انكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن . ولا مانع عندى ان اخترتم هذا الطريق . ولا اشعر بالحرج مطلقا ان اذهب بهذه القضية الى هذا المجلس فان عندى حججا قوية استطيع الادلاء بها

« أما فيما يختص بالسودان ، فانى اصارحك بأن مجلس الوزراء البريطانى لايستطيع مطلقا الموافقة على النص الذى تريده مصر ، وللجانب المصرى ان يطلب ما يشـاء ، وأن يعلن ما يشاء . ولكن ليس له أن يصر على أن نسلم مقدما بما يريده وما يعلنه

« وارجو أن تقول كل هذا لصدقى باشا ، وتؤكد له ان هذه المسائل الثـلاث تمثل وحدة لايجوز قبول بعضها ورفض البعض الآخر . وان هذا آخر ماعندنا »

وهنا انتهى الحديث بين عمرو باشا ومستر بيفن ..



الباب المفتوح . .

لا شك ان الفكرة التى حدت بى الى ان اتصل بمستر بيفن وزير الخارجية البريطانية عن طريق سعادة عمرو باشا سفيرنا بلندن ، كانت فكرة موفقة ، فان الأحاديث التى جرت بينهما كانت لها نتائج طيبة ، بل انها ادخلت على الموقف تحسينات لا شك فيها

فقد حدث ان المستر بيفن نزل على الرغبة البادية من الجانب المصرى فى ابدال عبارة « البلاد المجاورة » فى المادة الثانية من مشروع المعاهدة بعبارة « البلاد المتاخمة » وبذلك يكون للمحالفة عمل ايجابى فى حالة واحدة فقط هى الاعتداء المسلح على مصر مع خطر الحرب .. وقد اخذ مستر بيفن على عاتقه ان يخفض مدة الجلاء الى ثلاث سنوات ، بعد أن كان الانجليز يرون أن تكون خمس سنوات أو اربعا على الأقل

اما فيما يتعلق بالسودان فقد ظل الموقف كما كان ، بمعنى أن لمصر ان تطلب ما تشاء وأن تعلن ما تشاء دون أن تسلم انجلترا مقدما او ترتبط بما تريده مصر أو تعلنه

اذن أصبح الموقف بحيث يسمح بشىء من التفاؤل فيما عدا موضوع السودان .. واذ كان الجانب الانجليزى يربط الصيغ بعضها ببعض ، كان من الصعوبة بمكان أن ننتهى الى حل يصل بالمفاوضات الى بر السلامة

▭

ويجدر بى قبل أن ننتقل الى موضوع ما جرى بمصر بين الوفدين ، ان انوه مع كثير من الارتياح بما كان لجهود سفيرنا بلندن سعادة عمرو باشا من اثر طيب يرجع الى لباقته ، ومعرفته لدقائق العقلية الانجليزية ، وبالأخص ما له من نفوذ فى الوسط البريطانى ، وما كسبه من صداقة السياسى القدير مستر بيفن

وان ذكرت هنا آثار جهود عمرو باشا ، فلى أن أستبق الحوادث فأذكر أيضا ما كان له من شأن وأثر كبير فيما ادت اليـه مفاوضـات « صـدقى ـ بيفن » بعـد ذلك بنحو شهرين

▭

أما ما جرى فى مصر حينذاك ، فقد احتدمت المناقشات فى الوفد المصرى على الأوضاع الجديدة . وكان هذا الوفد قد مل طول الأخذ والرد اللذين كانا المظهر البارز فى هـذه المفاوضات

لقد سئم الوفد المصرى ما كان يشعر به من ناحية الانجليز من رغبة فى ابتكار الصيغ التى ربما ادت الى وقوع مصر ، من حيث لا تشعر فيما تحرص على أن تكون بمنأى عنه ــ وهو وجود البلاد فى وضع يترتب عليه عودة الجيوش الانجليزية اليها بعد جلائها عنها

لاقل الأسباب أو لأسباب وهمية . . فكانت لذلك المراشقة بالصيغ والمذكرات ، وكانت الصيغة الأخيرة لمشروع المعاهدة التي رأى الوفد المصرى التمسك بها هى ما يأتى بعد الديباجة :

المادة الاولى ـ ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرة والاتفاق الموقع عليه والمذكرات والاتفاق الموقع عليه فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية

المادة الثانية ـ فى حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح او فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ اى عمل مشترك يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه

المادة الثالثة ـ رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح بصفة خاصة تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها المثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان

ويكون اختصاص اللجنة ان تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما يتصل بذلك من مسائل العتاد والرجال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام ، وتجتمع ايضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث ـ اذا اقتضى الحال ـ الآثار العسكرية للموقف الدولى وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن

المادة الرابعة ـ يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا او يشتركا فى اى حلف موجه ضد احداهما

المادة الخامسة ـ ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة

المادة السادسة ـ اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن اى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة السابعة ـ يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى اقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على اعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بانهائها بالطرق الدبلوماسية

بروتوكول خاص بالسودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر

هذه هي صيغة المشروع المصرى للمعاهدة . وقد أرفقت بمذكرة ضافية لا محل لايرادها هنا فان النصوص تدل على اغراضها واهدافها . ولكن الجانب البريطانى لم يوافق عليها ، فاجتمع الوفد المصرى للمفاوضات وانتهى الى اصدار قرار بالاجماع ، كلفنى بتسليمه الى لورد ستانسجيت والسفير البريطانى ، وهذا نصه :

لا يسع الوفد المصرى الا ان يعبر عن اسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا فى الوصول الى حل يرضي البلدين ، قد وصلت الى نقطة لا يمكن معها الا ان يستمسك بالمشروعات التى تضمنتها النصوص الأخيرة فى مشروعه المصرى الذى سلم للوفد البريطانى »

حديث ٢١ أغسطس

على اثر هذا الموقف ــ موقف المعارضة من الجانب البريطانى للمشروع المصرى ، وتمسك الوفد المصرى بهــذا المشروع ــ ذهبت الى قصر انطونيــادس حيث قابلت لورد ستانسجيت والسفير البريطانى فى الساعة الحادية عشرة صباحا يوم ٢١ أغسطس وسلمتهما قرار الهيئة المصرية للمفاوضات ، ثم اردفت تسليم القرار بعبارة شفهية هى ما يأتى :

« يا صاحبى السعادة »

« أود ان أضيف بضع كلمات الى المذكرة الشفهية التى قدمتها اليكما :

« ان الحكومة التى اتشرف برياستها وكذلك هيئة المفاوضات المصرية ــ وانى لواثق مما اقول ــ يتملكهما الشعور بمصلحة مصر فى دعم علاقات الصداقة التى تربط بين بلدينا ، الى حد أنهما لا يعتبران القرار الخاص بالمرحلة الحالية للمفاوضات والذى أبلغتكم اياه الآن ، بمثابة قطع لها

« وانى لمقتنع كذلك بأن البلد العظيم الذى تمثلونه يعلق على المحافظة على العلاقات الطيبة بيننا من الأهمية ما يسوغ لى أن انتظر منكم ان تقدروا على ضوء هذه الاعتبارات نفسها النقطة التى وصلنا اليها فى المحادثات الحالية ، كما قدرناها

« وانى لأرجوكم أن تقدروا فى هذا الصدد انه نظرا للعبارات الحاسمة التى استعملها الجانب البريطانى فى بياناته الأخيرة ، ونظرا لأن نقطا اساسية من مطالبنا قد قوبلت ، خلافا لما كنا ننتظر ، بمقابلة لم تقم وزنا لما لها من صبغة شرعية ، اقول أنه نظرا الى كل ذلك أرجو أن تقدروا أنه لم يكن لنا بد من انتهاج المسلك الذى اوضحته لكما

« ولهذا فانى انتظر من جانب حكومتكم أنها ، بعد اعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب الذى يحرص على صداقتكم . وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تعاون على انماء العلاقات بيننا نموا مطردا »

عن مدة الجلاء

ووجه لى اللورد الحديث قائلا انه استمع الى عبارتى بكل عناية ، ويود لو يستطيع ان يفهم منى ــ وقد تضمن قرار الهيئة المصرية التمسك بمذكرة اول اغسطس وما صاحبها من صيغ للمواد ــ ما هو الحال بالنسبة لمسألة الجلاء التى لم يرد عنها نص من الجانب المصرى .. فقلت له : « نعم لم يتضمن ما أرسل لكم صيغة لمدة الجلاء ولكننا قلنا فى المذكرة اننا نرى أن مدة الجلاء يجب الا تزيد على سنة » .. فقال : « انكم قلتم لى أول امس حيث قابلتكم أن مشروع المستر بيفن فى مادته الثانية يتضمن أخطاء ، فهل لى أن أفهم أين هذه الأخطاء ؟ »

فقلت : « هذا واضح ، لأن المادة الثانية التى صيغت اخيرا لم يرد فيها ذكر انجلترا ، بينما كنا على اتفاق من قبل على أن الدفاع المصرى عن البلاد المتاخمة يكون حيث تشتبك انجلترا فى حرب بها . وقد أهمل ذلك فى الصيغة الجديدة ، وانتم تعرفون ان مصر لاعلاقة لها من الوجهة السياسية فى هذه المعاهدة الا بانجلترا . وهى لا تستطيع التدخل الا حيث تهاجم حليفتها ، فالتعبير الجديد يخالف القواعد المرعية . فانا لا ادافع عن فلسطين مثلا الا لأن حليفتى قد اشتبكت فى حرب دفاعية ، وقد سبق لكم أن اقررتم هذا المبدأ بل هناك صيغ منكم تتضمنه »

فلم يبد اعتراض من اللورد ولا من السفير على هذه الملاحظة

ثم انتقل اللورد الى الفقرة الثانية من المادة الثانية وقال : « ولكن اليس للفقرة الثانية من المادة الثانية محلها ؟ » فقلت : « ان الفقرة الثانية تتعلق بخطر الحرب على البلاد المجاورة ، وخطر الحرب هذا ليس محله المادة الثانية التى تركز فيها الغرض الأساسى للمحالفة فى حالة الحرب ، والفقرة الجديدة اولى بها أن تكون فى المادة الثالثة التى تكلمت عن اللجنة المشتركة واختصاصاتها ، وتكلمت أيضا عن تتبع أحوال الشرق ومراقبة هذه الاحوال عن كثب ، ومن اخطار الحرب المحتملة وما يتخذ بشأنها من مشاورات قد يعقبها اجراءات .. واذا كان الأمر كذلك فلا معنى لأن يجىء ذكر خطر الحرب فى مكانين من المعاهدة مختلفين ، ويلاحظ أن المادة الثالثة المذكورة قد اعدت لأمر البحوث والاستعدادات وليس لذكر أغراض المعاهدة . فالفقرة الثانية التى تقترحون اضافتها للمادة الثانية يغنى عنها ما هو وارد فعلا فى المادة الثالثة »

فسألنى اللورد : « وماذا يضيركم من تكرار ذكر الخطر فى مادتين مختلفتين كل منهما لها غرضها ، وانتم تعرفون شدة حرصنا على أن نكون محتاطين للطوارىء ، ساهرين على القيام بالتزاماتنا ؟ واذا كانت المادة الثانية هى مركز المعاهدة ، فانه تبدو لكم اهمية النص على هذا الخطر فى تلك المادة » .. فقلت : « هو هذا التركيز الذى يخلق عندنا القلق والهواجس التى لمستها فى كل الدوائر ، فان اهتمامكم بخطر الحرب قد يؤدى الى متاعب لمصر . نعم ان هناك مشاورة ، ولكن المشاورة بين القوى والضعيف تثير عند المصرى دائما فكرة استعمال الضغط من جانبكم . اضف الى ذلك ان الالتزامات الناتجة من حرب فعلية من السهل الاشارة اليها ، لأن الحرب عمل واقعى واضح الأثر ، اما خطر الحرب فقد يكون وليد الوهم ، وقد يستعمل للضغط ، وقد يستعمل فى كل وقت .. انك قد تقول مثلا بناء على مقال متحمس فى جريدة « برافدا » واذاعة متطرفة من راديو موسكو ، ان الخطر قائم ، فندخل فى مناقشات لا نهاية لها ، ويلتمس رجالكم كل الأسباب للتدليل على ان هناك ما يدعو لاتخاذ اجراءات ، وهذا ما يخشاه جميع المصريين كل الخشية »

فقال لورد ستانسجيت : « نعم انى ادرك هذا الوضع وافهم ان الصياغة الحالية ربما تدعوكم الى شىء من الحيطة ، ولكنى اود ان تفهموا موقف مستر بيفن ، ومستر بيفن لا يقف من المسألة المصرية الا موقف العطف وسلامة النية » .. ثم انتقل الى مسألة الجلاء قائلا : « وهل تقفون انتم مثل هذا الموقف فى أمر مدة الجلاء ، وظاهر من قرار الهيئة انها تطالب بسنة فقط ؟ » فقلت : « اظنك تذكر اننا بعد معاودة البحث فى أمر المدة اللازمة للجلاء كنت قد قلت لك وقلت للسفير اننى اعتقد ان الجانب المصرى لا يعارض فى أن تكون المدة سنتين » .. وقال السفير : « بل انى أذكر انك ذهبت الى سنتين ونصف » ، فقلت : « لا ، لم أقل هذا وربما اختلط عليك الأمر . على انى اظن ان طلب المستر بيفن بشأن مدة الجلاء لا يثير مثل باقى مطالبه اعتراضا فى قوة اعتراضنا على المطلبين الآخرين »

عن مسألة السودان

وهنا قال لورد ستانسجيت : « هل تسمح ان نتكلم عن السودان ؟ وهل اطلعت هيئة المفاوضة على النص الذى قدمته اليكم ؟ » .. فقلت : « لقد اطلعت هيئة المفاوضة على النص ووصفته بانه كتب بمهارة ، على اننا لم نناقش المادة فى مشتملاتها اذ اصطدمنا برفضها لمطلب السيادة . وهذا فى نظرنا من اقدس المطالب »

فقال اللورد وايده السفير : « ان موقف انجلترا موقف مبنى على الحرص على مصالح السودانيين وحقوقهم وليس من حقنا ان نتقبل مقدما ما يمكن أن يصطدم بمطالبهم » ..

فقلت : « اشك اولا فى أن مسألة السيادة المصرية ستثير اعتراضا جديا عند فريق ذى شأن من السودانيين . بل انى اعتقد بالعكس أن الفريق المثقف من السودانيين يرغب فى أن يكون السودانيون من رعايا ملك مصر .. وأريد أن تفهما أن هذا المطلب المصرى هو تقريبا جل ما نحرص عليه من حق فى السودان ، وهو حق معنوى قومى . وما عدا ذلك فليس لنا من المطالب فى السودان الا تلك الأغراض التى يتطلبها الجوار وجريان النيل وسط اراضى البلدين ، وبعض الشؤون الاقتصادية والثقافية والجنسية

« نحن لا نريد من السودانيين كسبا ماديا . لا نطمع فى أن يكون لنا موظفون مصريون بالسودان ، بل نود أن نرى قريبا اليوم الذى يتولى فيه السودانيون امر انفسهم .. فاذا ما ناقشتم امر هذه السيادة الممثلة فى التاج فماذا بقى لنا من هذا السودان ؟ واذا ما اعترضتم على السيادة فكانكم اعترضتم على كل شىء بما فيه هذا الوضع الذى يترجم عن وحدة وادى النيل .. فاذا ما فكرتم مليا فى هذا انتظر ان تكون نتيجة التفكير التسليم بما نطلب . وهو ايضا فى مصلحة السودانيين الذين لا يمكن أن يتمنى لهم صديق ان يكونوا بلا وطن . وأنا اعرف أنهم يغتبطون بانتسابهم للوطن المصرى مع الاحتفاظ بكيانهم الخاص وبكامل حقوقهم فى ادارة شؤونهم »

فقال لورد ستانسجيت : « انى قرات الكثير عن السودان ، وصحيح قد جاءت عبارة السيادة على لسان بعض ساستنا مثل لورد كرومر ، ولكن هناك فى هذا الموضوع أخذ ورد طويل ، وهناك أيضا أن العنوان الذى اتخذ لملك السودان وهو الذى تسمى به الخديو اسماعيل لم يعد ينطبق على الواقع الآن . فهناك بلاد خرجت من السودان وبلاد ادخلت فيه . وهناك اعتداءات وقعت على السودان . وصدقنى لو أننا لم نكن الى جانبكم منذ سنة ١٨٩٨ لكان السودان طعمة سائغة للفرنسيين الذين كم حاولوا مد امبراطوريتهم الى هذه النواحي ونحن لهم بالمرصاد .. »

فقلت : « كل هذا كلام طيب . ولكن الأمر بالنسبة لنا امر كرامة وامر عاطفة . والمصريون فى هذا الموضوع شديدو التمسك بما يعتبرونه وضعا مقدسا » . فقال : « كم انا أخشى هذا التمسك ! وكم اود أن تعالج هذه المسألة معالجة عملية ، اساسها مصلحة السودانيين فقط ، مع ابتعادنا نحن الاثنين عما يوجب التنازع . ونحن وانتم مطالبون بأن نرعى مصلحة هذا الشعب السودانى الموكول أمره الينا نحن الاثنين » .

فقلت : « انى أخاطبك وقد فهمت انك قرات الكثير عن السودان وتبينت حقيقة وضعه ، وهذا الذى يطمعنى ان أرى فيكم من يساعد على تحقيق غرض المصريين ، وهو كما قلت لك غرض بعيد عن المادة ، وعن الكسب وعن الأطماع الذاتية »

الباب المفتوح

وانى هنا انتهى الحديث وفيه اختصار كبير ولو ان الحديث كما هو مدون يتضمن كل المعانى التى تبادلناها .. وهنا قلت : « انى ابنت فى مستهل كلامى ان قرار هيئة المفاوضة

المصرية ليس مما يدعو الى القطع rupture وأؤمل ان يكون هذا رأيكما »

قال اللورد : « اني أول الراغبين فى استمرار المفاوضة للوصول الى تحقيق الغرض الذى قصدناه نحن الاثنين . ولكن كيف يكون الباب مفتوحا وقد أوصدتموه بعبارتكم القاطعة ؟ »

فقلت : « انه ما دام لكلينا غرض اساسي واحد ، فلا يمكن الا ان يتضافر جهدنا مهما اعترض سبيلنا من العقبات لتحقيقه ، وانا من جهتي كرئيس للحكومة المصرية اصرح لكما ان مصر تتوق الى معاهدة مع انجلترا ، وقد فهمت انكم تهدفون مثلى الى هذه الغاية . فلا ادرك كيف لا ننتهى الى النتائج المرجوة ما دامت الرغبتان متقابلتين ؟ »

فقال اللورد والسفير : « لقد علمتم أن مستر بيفن فرض علينا أن نعرض عليكم مقترحاته باعتبار انها الرأى النهائي للحكومة البريطانية ، بل ذهبنا الى أن نوضح لكم أن الاقتراحات المذكورة تمثل وحدة غير قابلة للتجزئة ، ونحن نشعر بأننا لا نستطيع التكلم عن امكان المضي فى المفاوضات بعد ان لم تقبلوا مقترحات مستر بيفن ، وبهذا يصبح التسليم منا بأن الباب مفتوح مختلف مع حقيقة الحال »

فقلت : « هذا صحيح ولكنه لم يمنع من ان استوضحتمونى اشياء كثيرة اجبتكم عنها . وبما ان ردودى هذه قد تثير لدى مستر بيفن رغبة فى المضي فى المناقشة ، فاظن انه من غير المستساغ ان تعتبروا باب المفاوضات غير مفتوح ، فتحرموا مستر بيفن وحكومتكم من تبادلنا الرأى فى المسائل التى جرى عليها الخلاف »

فقال اللورد : « ولكن الا ترى اننا اذا نشرنا اليوم أن قراركم سيبلغ للمستر بيفن ، وله أن يرد بالموافقة أو عدمها — الا ترى أن فى ذلك الكفاية ؟ »

فقلت : « انكم تهتمون الآن بمسالة شكلية ، بينما انظر لمصلحة بلادى واثر قطع المفاوضات مع انجلترا فى الطبقات الكثيرة من اهلها ، وبينهم صاحب الغرض ، وبينهم المشاغب ، وبينهم طوائف كثيرة من الأشخاص يتمنون قطع المفاوضات . وما دمتما تتمنيان اطراد التفاهم بين بلدينا وجب أن تعملا معى على تسهيل هذا التفاهم بعدم اعطاء حجة جديدة لمن يرمونكم بسوء النية نحو مصر »

وهنا جرى حديث طويل ظهر لى من ثناياه حرص المفاوضين البريطانيين على انتظار تعليمات ، وتخوفهما من خروجهما على ما قد يكون للندن من راى تخالف فيما اذا قبلا ما جرى كأنه لم يترتب عليه قطع المفاوضة

وانتهى الحال بعد المناقشة الى قبول هذا البيان الذى عرضته عليهما وتناقشنا أيضا فيه طويلا وانتهينا منه الى الصيغة الآتية :

« ان مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصرى للمفاوضات قد سلم الى لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل القرار الذى اتخذه الوفد المذكور فى العشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

« ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب البريطاني ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول اغسطس وما صاحبها من النصوص

« وقد دارت محادثة ذات طابع عام بين المفاوضين الثلاثة انتهوا بها الى اعتبار ان الباب ما يزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين »

وقد انتهت المقابلة حيث كانت الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر

أطماع الانجليز في السودان

تحدثت فى الفصل الماضى عن بعض ما جرى بينى وبين اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى عن حديث حول مسألة السودان . وقد بدا من الانجليز انهم يقفون فيها موقف المعارضة الشديدة لسيادة مصر على هذه البلاد . واود هنا أن أتحدث عن النظرية الانجليزية فى السودان وكيف رددنا عليها

ان نقطة الابتداء فى النظرية الانجليزية هى انه لما اصبح المهدى فى سنة ١٨٨٤ مسيطرا على أراضى السودان واضطر الجيوش المصرية الى مغادرته ، انتقلت حقوق السيادة التى كانت لمصر الى المهدى . . وهناك رواية أخرى لهذه النظرية ، وهى انه لما كان المهدى ثائرا ، ولم يعترف به ، فانه لم يرث حقوق الخديو ، ولكن كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية لتلك البلاد ان اصبح السودان « مالا لا مالك له » . . .

ويقول الانجليز ان غزو السودان او اعادة غزوه لم يكن ممكنا الا بفضل بريطانيا العظمى ، ويلاحظون ما يأتى :

١ — ان بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصرى وزودته بأنظمة بريطانية حولته الى قوة اصبح فى مقدورها ان تهزم المهدى

٢ — أن الوحدات البريطانية اشتركت فعلا فى حملة السودان

٣ — ان البريطانيين هم الذين اعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية أن تتحمل مصاريف الحملة الموجهة ضد المهدى

٤ — انه لو لم تكن انجلترا قد تدخلت لكانت فرنسا قد استولت على فاشودة وعلى جنوب السودان . (وقد أشار اللورد ستانسجيت الى ذلك فى حديث له معى)

▭

والواقع أن مصر صاحبة السيادة كانت فى ذلك الحين مغلوبة على امرها باحتلال بريطانيا عسكريا منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم يكن لبريطانيا قبل هذا الاحتلال اى اتصال بالسودان ، وهى لم تتدخل فى الشؤون السودانية ، ولم تشترك فى اعادة فتح السودان الا لأن هذا الاقليم جزء من مصر ، ولأن « انجلترا — كما صرح بذلك سير ادوارد جراى فى البرلمان البريطانى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ — تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر »

على أن بريطانيا لم تنازع قط فى سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان أو فى خلالها أو بعدها ، وعلى العكس أيدت هذه السيادة تجاه الدول الاجنبية . وحين

وقعت حادثة فاشودة كتب « كتشنر » نفسه الى « الكولونل مارشان » قائد الحملة الفرنسية يقول انه « تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة » وانه « يحتج على ما وقع من رفع العلم الفرنسي على ممتلكات سمو الخديو » وبعد ذلك أبلغ كتشنر القائد الفرنسي ما يأتى : « اعتبارا من اليوم استعادت مصر رسميا ولاية الحكم على هذه المنطقة ـ فاشودة »

أما اتفاقيتا ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ فلم تتناولا الا موضوعا واحدا . هو تنظيم الادارة فى السودان . وهما لم يمسا حق مصر فى السيادة . وان التنازل عن جزء من هذا الحق لا يمكن أن يقع الا بموجب وثيقة خاصة وقاطعة . ولا يمكن ان يستفاد هذا التنازل من نصوص كنصوص اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا تتعرض للسيادة بل للنظام الادارى فى السودان

□

وقد كانت تسوية مسألة السودان فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، هى المسألة التى قامت بشأنها اكثر المناقشات حدة واهمية ، وهى التى ادت الى قطع المفاوضات . على أن مسألة سيادة مصر على السودان لم تكن من العقبات التى قامت فى سبيل الاتفاق ، بل الأمر على العكس من ذلك .. فقد تضمن المشروع الأول للمعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى يوم ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ مادة هى المادة ١٣ نصها كالآتى :

« الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا » (الكتاب الأخضر ـ الطبعة العربية صفحة ٢٨)

وقد أثار هذا النص اعتراضات من قبل الوفد البريطانى الذى كان يريد النص على ما يؤيد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والنظام الناشىء عنهما ، كما عارض الوفد البريطانى من ناحية اخرى فى منح مصر نصيبا فعليا فى ادارة السودان . فقدم الوفد المصرى فى ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا جديدا للمادة ١٣ هو :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين »

وقد وردت الملاحظة الآتية بعد فى الكتاب الأخضر بعد هذا النص (ص ٨٤ من الطبعة العربية)

(ملاحظة : فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى ان يشير الى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب مستر هندرسون من دولة النحاس باشا فى حديث خاص ان يقبل ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع ان يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بأنه تطبيق لأحكام هاتين الاتفاقيتين ، فقبل دولة النحاس باشا منــه ذلك على شرط النص ايضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان. فلم يعارض مستر هندرسون فى ذلك)

وفى الجلسة العاشرة (١٤ و ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠) اقترح الوفد البريطانى النص الآتى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على انه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان

المشار اليهما » فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطاني فى نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا . .

« وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى ادارة السودان وتعود الجنود المصرية الى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » ، (الكتاب الأخضر صفحة ٩٠)

والمسالة الوحيدة فى هذه المذكرة التى لم تثر جدلا هى المسالة المتعلقة بحق مصر فى السيادة ، فان باقى أحكام المذكرة قد اثارت معارضة قوية من جانب الوفد البريطانى ، ودارت فى الجلسات التالية مناقشات طويلة حولهـا ، وكذلك حول الاقتراح المصرى بالدخول فى محادثات خلال السنة التى يصدق فيها على المعاهدة من أجل تنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطبيقهما

اما عبارة « بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » فلم تكن ــ على العكس من ذلك ــ محل مناقشة ، واضيفت فى جميع النصوص التالية التى قدمت من الوفدين . كما تضمنها النص الذى قبله كل من الطرفين فى النهاية . وقد رفض مجلس الوزراء البريطانى هذا النص ، ولكنه اعلن بأن معارضته تنصب فقط على التعهد بالدخول فى محادثات ودية فى بحر سنة بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ . ويتبين من ذلك أن مجلس الوزراء البريطانى قد قبل الصيغة المتضمنة لحقوق مصر

وزيادة على ذلك فان قطع المفاوضات كان نتيجة لعدم الاتفاق على النقط الثلاث الآتية :

١ ــ الدخول فى محادثات ودية بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

٢ ــ رجوع كتيبة مصرية الى السودان

٣ ــ الغاء القيود المفروضة على المصريين فى السودان فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمهاجرة

ولم ترد مسالة سيادة مصر ، التى لم يعد الجانب البريطانى يعارض فيها ، بين النقط الثلاث التى تعذر الاتفاق عليها ، كما لم تكن سببا لقطع المفاوضات

□

وموقف الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٣٠ يطابق موقف الحكومات السابقة لها . وخاصة تلك الحكومات التى كانت قائمة وقت اعادة فتح السودان وعقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

لم تنازع بريطانيـا فى سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان ، أو فى خلالها ، أو بعدها . وعلى العكس فانها قد أيدت هذه السيادة تجاه الدول الاجنبية ، وصرحت دائما بأنها لا تعمل فى السودان الا لاعادة سلطة الخديو .. ويكفى ان نشير فى هذه المناسبة الى الخطابات التى كتبها كتشنر الى الكولونيل مارشان وقت حادث فاشودة يخطره فيها انه تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة وأن مصر قد استعادت رسميا ولاية الحكم على هذا الاقليم

ولم يكن لبريطانيا العظمى قبل احتلال مصر عسكريا فى سنة ١٨٨٢ أى اتصال بالسودان وهى لم تتدخل فى اعادة فتحه الا لأنها ــ كما صرح بذلك سير ادوارد جراى فى البرلمان البريطانى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ ــ تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر . فلم يكن فى وسعها اذن ــ والحالة هذه ــ أن تتذرع بالمساعدة التى بذلتها لمصر فى هذه الظروف لتجردها من جزء من سيادتها على الأقاليم التى عاونتهـا على فتحها من جديد . وزيادة على ذلك لم يكن من المستطاع ــ طبقا لفرمانى التولية فى سنتى ١٨٧٩ ــ التنازل عن جزء من هذه السيادة الا بترخيص من الحكومة العثمانية . .

بل على العكس فقد طالبت بريطانيا العظمى بأن تمنح نصيبا فى الميدان الادارى مكافأة لها على اشتراكها فى حملة السودان

ولم تتناول اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ الا موضوعا واحدا هو تنظيم الادارة فى السودان ، وهما لم يمسا حق مصر فى السيادة ..

ولا شك فى أن ديباجة اتفاقية سنة ١٨٩٩ تبين الحقوق التى اكتسبتها الحكومة البريطانية بمقتضى حق الفتح ، ولكن الذى طالبت به بريطانيا العظمى بمقتضى هذه الحقوق هو « الاشتراك فى التسوية الحالية وفى وضع النظام الادارى والتشريعى المذكور موضع التنفيذ والنهوض بها »

وفوق ذلك فان لورد كرومر ، وهو من اقدر سياسى بريطانى وصاحب الشأن الاول فيما يتعلق بالموضوع الذى نعالجه ، هو الذى يمكنه أن يوضح مدى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، اذ أنهما كانتا من وضعه ، فقد كتب فى تقريره عن سنة ١٩٠١ ما يأتى : الاحظ فى تقرير المجلس التشريعى عن ميزانية هذا العام ان المجلس يوافق على المصروفات المخصصة للسودان بناء على انه يعتبر السودان جزءا لا يتجزأ من مصر .. وهذا الرأى صحيح فى جوهره .. وانى انتهز هذه الفرصة لأبين أن الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٩٩ لم يقصد بوضعها الانتقاص من حقوق مصر الشرعية »

ومما احتج به مرارا رفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى فى السودان باعتبار ان فى هذا مظهرا شاهدا على وجود البريطانيين فى السودان . ولكن لورد كرومر ذاته تولى تفسير ذلك وتحديد مداه . فقد أوضح فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ انه سئل احيانا : « لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية جزءا من مصاريف الادارة فى السودان ما دام العلم البريطانى يخفق عليه الى جانب العلم المصرى ؟ » وقد ذكر ان الجواب على هذا السؤال سهل ، لأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ قد وضعت للسودان نظاما سياسيا خاصا . لغرض مقصود هو تخليص السودان ، ومن ثم تخليص مصر ايضا بصفتها حاكمة هذا الاقليم ، من كل هذه الأنظمة الدولية المتعبة التى زادت تعقيد الادارة المصرية » ، ثم اضاف الى ذلك : « ولولا هذا الاعتبار لما كان هنا ما يدعو ، من وجهة النظر البريطانية البحتة ، الى أن يكون العلم البريطانى مرفوعا فى الخرطوم ، شأنها فى ذلك شأن اسوان أو طنطا »

فليس رفع العلم البريطانى فى السودان الا نتيجة لاقامة نظام ادارى مصرى — انجليزى منفصل عن نظام مصر . وليس علامة على اشتراك فى السيادة ، فان هذا الاشتراك ما كان ليتوفر لبريطانيا الا بمقتضى وثيقة دولية صريحة

وهكذا فانه منذ حملة السودان الى وقت مفاوضات معاهدة التحالف ، لم تنازع بريطانيا فى انفراد مصر بحق السيادة على السودان ، وفى معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها تركت هذه المسألة لمباحثات تجرى مستقبلا

واليوم ، وقد عزمت مصر وبريطانيا العظمى على السير معا فى طريق جديد واضح ، أصبح من غير المستطاع تجنب بحث هذا الموضوع ، كما لا يجوز الاحتجاج بمصالح السودانيين لتأجيل الاعتراف بسيادة مصر ، اذ الواقع أن مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يقدر انه « لن يكون السودانيون احرارا فى تقرير علاقاتهم المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين الا حين يصبحون قادرين على القيام بادارة شؤونهم » . وفى هذا اعتراف بأن الشعب السودانى غير قادر فى هذه اللحظة الراهنة على تقرير مصيره ، فهو اذن غير قادر على رفض سيادة قائمة منذ سنين عديدة

فليس فى ذكر السيادة المصرية فى بروتوكول المعاهدة مساس بأى حق يتمتع به

الشعب السوداني فى الوقت الحاضر ، فلن يتسنى له اتخاذ موقف بمحض اختياره بالنسبة لهذه السيادة الا فى مستقبل الايام ، حينما تتوفر له الأهلية الكافية

▭

هذا هو تلخيص لموقف الجانب المصرى اثناء المناقشات التى جرت مع الجانب البريطانى بشأن مصير السودان

وهو تلخيص متخذ مما دار فى بحوث شفهية وفى مذكرات تبودلت بين الطرفين على انه ليس كل ما عرض من الجانب المصرى ، بل ان هناك مناقشات اخرى سيأتى الكلام عنها بشأن بروتوكول السودان ، وهى ضمن ما جرى عليه الحديث بينى وبين مستر بوكر وزير بريطانيا بمصر فى الوقت الذى سافر فيه السفير بالاجازة الى انجلترا مما سيرد ذكره فى حينه ، كما ان اقوالا اخرى تتعلق بموقفنا من السودان جرت اثناء المفاوضات مع مستر بيفن نفسه مما سيرد ذكرها عند التحدث عن محادثات لندن ، ومعروف ان هذه المحادثات الأخيرة كان كلها متعلقا بالسودان ومسألة السيادة التى لم يقبل الانجليز فى الآونة الحاضرة ان يعترفوا بها كما سبق لهم الاعتراف



الحزبية تعرقل سير المفاوضات

أوردنا نص البيان الذى كلفنى الوفد المصرى للمفاوضـات بابلاغه للجانب البريطانى (صفحة ١٠٥) وفيه يصر الوفد على وجهة نظره ، ويتمسك بمذكرته المقـدمة فى اول اغسطس وما صاحبها من نصوص سبق نشرها . وقلنا انه بعد المناقشة والأخذ والرد بينى وبين رئيس الوفد البريطانى والسير رونالدكامبل ، انتهينا الى صيغة أعلنا بمقتضاها أن الباب لايزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين .. وقد كان مفهوما ــ وهذا على الأقل من الناحية الرسمية ــ ان عقدة العقدهى مسألة السودان وبالأخص مسألة «السيادة» عليه التى بدأ الانجليز ينازعون حق مصر الصريح فيها . على انه قد تبين فى غضون المناقشات الحادة التى تميز بها الدور الأخير من المفاوضات فى النطاق المصرى أن عوامل جديدة سيطرت على الموقف : بعضها يرجع الى تحول فى وجهة النظر العامة تلقاء اغراض المعاهدة ، وبعضها الى تيارات بدات خفية ــ أو على الأقل غير واضحة ــ ثم اصبحت سافرة واكثرها من صنع المؤثرات السياسية والحزبية التى وجدت فى مناقشات المعاهدة ومداولاتها المضنية ، مرعى خصيبا تتغذى فيه المساعى والاطماع ذات الطابع الداخلى المحض .. ومن أسف أنها امتدت الى دائرة المفاوضة نفسها ، وهى التى كان يجب الا تتطاول الى حرمها المساعى والتدبيرات

محاولة جديدة لتعكير الجو

وقد غدا أمر المحالفة مع بريطانيا ممقوتا لدى فريق من الرأى العام الذى صوروا له هذه المحالفة فى صورة قيد جديد تكبل به مصر فترزح تحت نيره كما كان الحال فى الزمن الغابر . واصبح هذا الفريق يعتقد أنه بشىء من الضغط ومن معاملة انجلترا بالشـدة والحزم نتخلص من المحالفة والتزاماتها ونتخلص تبعا لذلك من لجنة الدفاع ومن مخاوفها وأخطارها ، ونفرض نحن على انجلترا الجلاء التام الناجز ، ونضطرها اضطرارا الى ترك السودان والى الاعتراف بحقوقنا على هذا القطر من غير منازع ومن غير مقـابل !

واذا سألت : « كيف يكون الاعتراف من جانب بريطانيا وحدها ونحن فى حل من كل شىء ؟ » قالوا حسبنا قوة الحق والعـدل التى لا تقف فى سبيلها قوة مهما عظم بطشها واشتد خطرها .. وقالوا ايضا : « ما لنا ولانجلترا وعندنا حلفاؤنا الطبيعيون

من العرب الذين تربطنا بهم الاواصر المتينة والذين يهبون لنجدتنا متى حزب الامر واحدقت بنا الاخطار ..! »

وكان كل ذلك — مع الأسف — وليد الاوهام والافكار غير الناضجة ، وبالاخص وليد سياسة المزايدة التى كان الساسة يعملون لها ألف حساب ، وهى السياسة التى طالما افسدت على مصر ثمار جهودها وخيبت آمالها ..

وقد كان لبيان الوفد المصرى بالاعتراض على كل محالفة مع انجلترا الأثر الكبير فى اذهان قوم تولاهم الملل والسأم ، كما سبق لنا القول .. وهنا رأيت من حسن التصرف وضعا للأمور فى نصابها الصحيح أن ارفع استقالة الوزارة الى السدة الملكية ، ذاكرا فى كتابى « انى قد مضيت وزملائى فى القيام بمهمة المفاوضات وقطعنا شوطا كبيرا منها ، ولم تبق الا مرحلة كنت وما زلت كبير الرجاء أن نجتازها فى نجاح وتوفيق ، غير أن متاعب داخلية قد نبتت وتفاقم أمرها بغير مبرر له وزن ، واصبح من العسير على ان استمر فى الاضطلاع بالعبء الجسيم فى وجه هذه المتاعب ؟ وقد رأيت ان افتح الطريق لغيرى وأن أضع الأمر بين يديكم (مخاطبا جلالة الملك) لتتصرفوا فيه بحكمتكم السامية ، وليستطيع من يخلفنى ان يعالج البقية الباقية من شؤون المفاوضات بما يحقق للبلاد ما رجوناه لها من استقلال وحرية فى ظل الكرامة القومية »

على ان هذه الاستقالة لم تقبل ووجه الى النطق السامى فى اول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن استمر فى العمل على « تحقيق أهداف البلاد الوطنية التى هى اعز امانينا »

التفـــاؤل

ويحسن هنا ان أشير الى أسباب التفاؤل التى حدت بى الى المضى فى المفاوضات وقتذاك رغم ما أحاط بها من متاعب ، وما تولى القوم فى مصر من ملل وسأم ، ورغم محاولات العاملين على افساد الجو السياسى بمصر بتغليب عناصر المزايدة والتطرف على عناصر الحكمة والاعتدال ..

وقد كنت متفائلا ، لأن المصاعب ليس معناها الفشل والاخفاق ، بل قد توائم التفاؤل وقد تعالج ويستعان عليها به .. ومن الذى كان يتصور من العقلاء ان قضية كبيرة الشأن كالقضية المصرية تنتهى فى كلمات او فى تبادل المذكرات ، أو تحل بضيق الصدر وقلة الصبر من أحد الجانبين المتفاوضين أو من كليهما . ومع ذلك فقد كانت ثلاثة ارباع المسائل التى تناولتها المفاوضة بين مصر وبريطانيا قد انتهت الى التفاهم التام ، بل وضعت لها الصيغ الملائمة ، فصار مفروغا منها

مسألة السيادة .. ووحدة الوادى

أما مسألة السودان ، فهى التى اشعرت بوادرها بما تنطوى عليه من اختلاف بين وجهتى النظر واستعصاء الحل . غير اننى كنت كبير الأمل فى ان الجانب المصرى سوف يوفق الى اقناع الجانب البريطانى باننا لا نطلب جديدا غير موجود ، وانما نطلب الاعتراف بحقوق قائمة لا شك فيها مستندة الى مظاهرها القانونية والفعلية ، فان السيادة على وادى النيل ووحدة ذلك الوادى الممثلتين فى التاج المصرى ، حقيقتان ملموستان برغم محاولة الحكام البريطانيين وبالاخص المحليون منهم تجاهلهما أو الغض من شأنهما

لم يكن مطلب مصر فى مسألة السودان مستندا الى نزعة استعمارية او ميل الى سيطرة يتولاها المصريون على شعب يعتبرونه شعبا شقيقا عزيزا على قلوبهم ، وانما يقصد المصريون أن يحفظوا لاهل السودان عهد الاخوة الكاملة الشاملة ، المؤسسة على



اعضاء الوفد البريطانى فى المفاوضات يتوسطهم لورد ستانسجيت ، والى يمينه السير رونالد كامبل السفير البريطانى ، والى يساره المستشاران العسكريان

اسماعيل صدقي باشا ـ رئيس وفد المفاوضين المصريين ـ والى يمينه لورد ستانسجيت ـ رئيس وفد المفاوضين الانجليز ـ فى جلسة هادئة بسراى الزعفران .. عقب النقاش الذى دار بشأن مسألة السودان

اختلى اسماعيل صدقي باشا بالسير رونالد كامبل السفير البريطاني طويلا فى برج العرب .. وهو هنا يتحدث الى السفير عن الاصلاحات التى ادخلت على منطقة برج العرب.. خلال فترة الاستراحة من المفاوضات

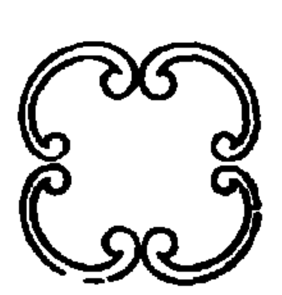
ما اوجدته الطبيعة من التعاطف والتحاب بين الاخ الكبير والاخ الصغير

فاذا ما تبين الانجليز هـذه الحقائق كان الرجاء عظيما فى الا يتشبثوا بما يتجافى والاوضاع السليمة فيما يتعلق بالسودان ، خصوصا وقد صار واضحا استمساك المصريين بهذه الاوضاع الاساسية التى لا يستطيعون التغاضى عنها باى حال فى حين انهم فى استمساكهم هذا منزهون عن مظنة الشهوة والغرض

التحالف قائم .. ولا بد منه

اما رغبتنا فى التحالف معهم ، فلم تكن بحاجة الى التدليل عليها ، كما انه لم تكن بنا من حاجة للبحث عن امة كبيرة تساعدها وتساعدنا عند وقوع الخطر .. فان بيننا وبين بريطانيا العظمى حلفا قائما فعلا ظهر اثره فى اثناء الحرب الاخيرة ، وجنى الانجليز من مزاياه بقدر ما جنى المصريون ، فلم تكن ذوى مصلحة فى النكول عن حلف الانجليز ، فتستفيد من ذلك دولة اخرى

وقد أقرت مصر وجهة النظر هـذه ، جاعلة شرطها الاساسى فى تجديد العهد مع بريطانيا العظمى ضرورة استقلال البلاد استقلالا صحيحا لا شائبة فيه ، مظهره الجلاء التام ، مستمسكة بأمنية غالية اخرى وهى حل مسالة السودان ، والانتهاء من الوضع الشاذ الخاص به ، وذلك على اساس وحدة الوادى فى رعاية تامة لرفاهية الشعب السودانى الشقيق



استئناف المفاوضات

فى الفترة التى اعقبت بقاء الوزارة فى مركزها مؤيدة برضى المليك وثقة البرلمان ، وفى الوقت الذى كان شعورى برغبة غالبية هيئة المفاوضة فى الوصول الى اتمام الاتفاق مع انجلترا لا يزال قويا برغم المصاعب التى جاءت من الناحية البريطانية التى كانت متأثرة بنزعة استعمارية قديمة ، تركزت بنوع خاص فى مسألة السودان ، ورغم متاعبنا الداخلية والمعارضة الجامحة التى ما كان يغمض لها جفن أثناء هذه المفاوضات ، فكرت طويلا فيما يجب أن تكون خطواتى المقبلة فى سبيل تنفيذ البرنامج الوزارى بشأن أهداف البلاد ..

وكان رئيس هيئة المفاوضة البريطانية والسفير البريطانى قد غادرا البلاد ، مما كان يتوقع معه أن تمضى فترة طويلة تعمل فى غضونها جميع القوى المتضافرة على افشال مساعى التفاهم والتوفيق

وقد هدانى التفكير اولا الى انه من الخير أن نعدل عن الراى السائد فى الناحيتين البريطانية والمصرية ، ومؤداه أن تكون تسوية مشكلة السودان على مرحلتين : الاولى يتقرر فيها المبدأ والثانية تشمل التحقيق الذى يقوم به الجانبان للتفاهم على الأوضاع التى تهيىء للسودان أكبر قسط من الرفاهية والرقى .. وقد رأيت أن تكون المفاوضة الحالية مؤدية الى انهاء مسألة السودان دفعة واحدة حتى لا تتعثر علاقاتنا مع الدولة البريطانية من جديد فى أخذ ورد قد يودى بكل المصالح المشتركة ، سواء ما كان منها متعلقا بالسودان او ما كان خاصا بمصر نفسها .. وقد يتحقق هذا الغرض بتضمين الاتفاق الخطوط الأساسية والمبادىء التى تسمح للدولتين المصرية والانجليزية عن طريق حكومتيهما ، بمباشرة مهمتهما فى هدوء وانسجام ، مستعينين بشعور واحد هو وضع خبرتهما ومقدرتهما فى خدمة السودان ، حتى يأتى الزمن الذى تريان فيه أن تسليم مقاليد الحكم لأهله أصبح واجبا محتوما ..

وقد أدركت أن الدقة التى تحيط بأمور السودان واختلاف وجهات النظر بين كل من تصدوا لمعالجة هذه الأمور ، يقتضيان حصر المناقشة بين الجهتين اللتين تستطيعان توجيه النتائج الى نهاية حاسمة ، ولذلك نبتت عندى فكرة مقابلة مستر بيفن شخصيا ، وهو — على ما فهمت — لم يكن قد أحاط تماما بأغراض مصر وبموقف مصر ، ولم يكن قد اطمأن من ناحية نوايانا نحو هذا الاقليم ومركز انجلترا منه ، وكانت المسألة بحسب تقديرى ، لا تعدو أن تكون عند مستر بيفن مسألة ثقة واطمئنان على مصالح رئيسية لانجلترا ، لا على أوضاع لا تهم السياسة العليا

واذ قابلت المستر بوكر الوزير المفوض النائب عن السفير البريطاني عند عودتي من مصيف الاسكندرية شافهته في أمر هـذه المقابلة ، فسألني عما اذا كنت قد حددت موضوعات الحديث مع مستر بيفن ، فاخبرته ان الفكرة لم تختمر بعد ولكنها مبنية على الرغبة في استعراض موضوعات الخلاف لعلنا نجد الحلول اللائقة والمريحة لضمائرنا جميعا .. ولم أخف على مستر بوكر ان مسالة السودان ــ ولو انها شغلي الشاغل ــ ليست هي كل ما يثير هواجسي ، فان نصوص المعاهدة نفسها تحتاج لبعض التنقيح والتنوير مع السعي لازالة الشبهات

واذ استعلم مني بعد أيام (ولعله أمضاها في مخابرات مع لندن) عما اذا كنت أنتوي استئناف السعي في أمر الاعتراف بحق مصر في السيادة ، افهمته « ان هذا التسليم من ناحيتكم هو الغرض الأساسي لهذا السعي » فقال : « ان هناك صعوبة كبرى تقف في سبيل الاعتراف بالسيادة ، وهي تعهدنا للسودانيين باننا سوف نعمل على منحهم الاستقلال »

فقلت : « انه تعهد ينصب على ما يأتي من الزمان وقد يكون طويلا . ومع ذلك فمصر لا تعترض على تحقيق رغائب الشعوب التي تصبو للاستقلال متى آن أوانه .... على انني ــ محافظة على شعور اخواننا السودانيين ــ لا ارى ما يمنع من ان تتمثل السيادة في التاج المشترك للبلدين وهو تاج مصر »

ولقد كانت احاديثي مع مستر بوكر احاديث خاصة غير ذات صفة رسمية ، ولذلك فانها لم تدون في مذكرات او محاضر فلا يمكن أن يتمسك بها احد الطرفين على الآخر

وقد قابلني مستر بوكر بعد ذلك بأيام اخرى وقال لي ان الحكومة البريطانية ترحب بقدومي مع من اريد من الزملاء ، وانها ترجو أن أقبل ضيافتها

وهكذا قررت بعد استئذان جلالة الملك ، وبرضى تام من جلالته ، وبعد أن عرضت الأمر على أعضاء هيئة المفاوضة الذين رحب أكثرهم بالفكرة ، وعلى حضرات الوزراء الذين وافقوني كل الموافقة على ما كنت انتويه من سعي جديد في سبيل القضية المصرية اقوم به مع وزير خارجيتنا (معالي) ابراهيم عبد الهادي باشا ، قررت أن اسافر وزميلي الى لندن على طائرة خاصة اقلتنا الى انجلترا ، وكان معنا بعض هيئة السكرتيرية المصرية والصحفيين ..

أما استقبالنا فقد احاطته الحكومة البريطانية بالشيء الكثير من مظاهر التكريم والاحترام

▭

ويجدر بي قبل الانتقال الى ماجريات المفاوضة ان انوه هنا بالروح العالية التي كان المستر بيفن ، ذلك الرجل العصامي القدير ، حريصا على أن تكون السائدة في المناقشة . وقد حرص جنابه على اثارة الشعور ــ بل العقيدة ــ لدينا باننا واياه انداد متساوون على الرغم من أننا كنا طلاب حق لا سبيل لنا الى انتزاعه بغير طريق الاقناع ، ومن أيد طالما احسسنا بشدة باسها وبقوة وسائلها !

وانه ليؤسفني ان كانت مفاوضاتنا مع الوزير البريطاني ومع اعوانه ومنهم لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل قد ادت اذ ذاك الى اقلاق كبير في راحتهم ، لأن حالتي الصحية منذ اليوم التالي لوصولي لانجلترا ادت الى تجشم الجميع الكثير من التعب في مداومة الانتقال من « هوايت هول » الى محل الضيافة . وقد تركت في نفسي مجاملتهم الكريمة لممثل مصر ــ الكثير من الأثر

ولا بد لي أيضا من التنويه بمظاهر الاكرام التي قابلنا بها مستر آتلي رئيس وزارة

انجلترا فى مقر رئاسة الحكومة بداوننج ستريت ، وهى مظاهر زاد فى روعتها أن كان الاستقبال فى ذلك المكان التاريخي المشهور الذي شهد أهم أحداث انجلترا السياسية . . وزاد فى معانيها حرص رئيس الحكومة على دعوة اكبر رجالات الدولة البريطانية الى مائدة الغداء ليشاركوه فى تكريم ممثلى مصر

ولا يسعني قبل الانتقال الى موضوع المفاوضة والى نتائجها الطيبة الا الاشادة بصفات عمرو باشا ، كرجل وكسفير . . وقد بدا لى سعادته كعنوان حى للهمة ولحسن التصرف . كما قدم من الخدمات لقضية مصر ما يستحق معه كل ثناء وكل تقدير

واذا نسيت فهل انسى ان زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس حكومتنا الحالى اثبت فى مناسبة المفاوضات التى جرت بلندن ان رجل الثورة يستطيع متى آن أوان جنى ثمراتها أن يكون السياسى الحازم الدقيق ، وان يفسح أمام ناظريه الأفق فلا يستوقفه التافه من الأمر ويعطل جهوده ، ولا يلهيه الخيال الكاذب عن الواقع المحسوس



المسائل الكبرى فى المفاوضات

فى فصل سابق اشرت الى احاديثى مع المستر بوكر نائب السفير البريطانى التى انتهت الى اعتزامى السفر الى انجلترا ، بعد أن اخبرنى جنابه رسميا بما يفيد ارتياح المستر بيفن الى لقائى .. ويجدر بى هنا وانا اتحدث عن المباحثات التى جرت بلندن ان اشير الى الفوارق الكبيرة بين مفاوضة ومفاوضة .. فبينما كنا بمصر ، وجو التحفظ والحذر يحيط بنا من كل جانب ، وبينما كانت كل صغيرة وكبيرة من الشؤون التى كنا نعالجها فى المفاوضة مدعاة لأخذ ورد طويلين بين القاهرة ولندن الى درجة اثارة القلق والسأم ــ بل التشاؤم من ناحية مصير المفاوضات ــ جئنا الى لندن واذا الجو الذى صادفنا يتحول الى الصفاء بعد التلبد ، واذا الصراحة تحل حيث كانت الريب والوساوس

ولا غرو ، فان مستر بيفن من الطراز الجديد للسياسيين الذين لا يضيعون الوقت فى اللف والمداورة ، ويهجمون على الموضوع مزودين بالحجة اذا ما اسعفتهم الحجة ، فاذا شعروا بضعف موقفهم انتقلوا الى موضوع آخر ريثمـا يعاودون البحث والتفكير فى الموضوع الاول أو يسلمون بوجهة نظر الطرف الآخر فى غير تردد طويل أو « مناكفة » .. وكنت أشعر برغبة الوزير فى الانتهاء السريع ، لا لأن السرعة فى ديدنه ، بل لأن تزاحم القضايا العالمية كان يقتضى ذلك .. اضف الى ما تقدم ان الرجل كان مرتبطا بموعد يحل بعد أيام قلائل فى واشنجتون للمباحثة فى بعض الشؤون الهامة التى رأى أن يعالجها بنفسه مع الساسة الأمريكيين

وقد وضحت نزعة مستر بيفن اذ قال فى أول جلسة لنا معه ــ بعد عبارات الترحيب والاستفسار عن الكيفية التى نرى أن تدار بها المناقشات ــ أنه يعمل دائما وفقا لنظريته المعروفة ، وهى « وضع اوراق اللعب مكشوفة على المائدة ، فان ذلك اسهل وادنى الى تحقيق الأغراض »

وفى الواقع ان محادثات لندن لم تدم طويلا فهى لم تستغرق اكثر من ثمانية أيام ، عقدنا فيها خمس جلسات ، يضاف اليها بضع جلسات عقدها الخبراء او هيئة التحرير ، وحضرها من الجانب المصرى ابراهيم عبد الهادى باشا ، وعمرو باشا ، وحسن سعيد بك مستشار السفارة ، والأستاذ حنا سابا سكرتير هيئة المفاوضة ويدعونى واجب الانصاف ان انوه بالروح الطيبة التى سادت جميع المناقشات سواء السياسية او الفنية ، وان اشير الى المساعدات القيمة التى قدمها وكيل الخارجية « مستر هاو » الذى كان يبدو أنه المعاون

الاول لمستر بيفن فى شؤون هذه المفاوضات .. و « مستر هاو » هذا هو الذى اصبح بعد ذلك « سير روبرت هاو » حاكم عام السودان

كبرى المسائل التى تناولها البحث

ولقد تناول البحث فى احاديثنا على صورة خاصة مسألة السودان التى كان لها النصيب الأوفى فى المداولات ، كما كان تحديد اغراض المعاهدة ولجنة الدفاع المشتركة ومسألة الجلاء من اهم ما دار بشأنه البحث .. واستطيع ان اقرر هنا أن للجانب المصرى أن يفخر بنجاح محقق واضح فى كل هذه القضايا المتشعبة النواحى التى تعرض لمعالجتها . وان نظرة منصفة لمشروع المعاهدة الذى اتفق عليه الرأى بلندن كفيلة بتأييد ما ذهب اليه اولو الرأى من ان « مشروع لندن » حقق من التحسين فى الصيغ التى انتهت اليها هيئة المفاوضة المصرية بالقاهرة ما جعله افضل وادنى الى تحقيق الأهداف القومية من كل مشروع سواه ..

مسألة السودان

واذ تحدثنا عن السودان اظهر مستر بيفن دهشته للاهتمام البالغ الذى يبديه الجانب المصرى بشأن هـذا الاقليم ! فكان ردى عليـه أن عدم الاهتمام هو الذى يدعو الى الدهشة .. أليست مصر كما كتب « هيرودتس » من أكثر من الفى سنة هى « هبـة النيل ؟ » أليست مصر هى التى رأت من مصلحتها الحيوية ومن مقومات كيانها أن تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة فى عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة « هتشبسوت » قد استولت على السودان الشرقى وغزت بلاد الصومال ؟

ولقد ادرك مستر بيفن فى آخر الأمر أن سيادة مصر لا تحتمل الشك ولا الجدل ، وقد سبق لغيره من الساسة البريطانيين ـ وأخصهم لورد كرومر ـ الاعتراف بها . غير أننى اذ لاحظت أن القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة لاظهار مصر فى صورة المستعمر الطامع اوضحت أن مصر لا تقصد منها غير استظهار الوضع الذى يسمح لهـا بتقديم جميع صنوف المعاونة التى ينتظرها الشقيق الأصغر من شقيقه الكبير ذى الحول والخبرة المتزجين بالعطف والحب . وقد تتمثل هذه المعانى وما يلازمها من تبعات فى كلمـة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان أن يعيش فى ظله ..

ولقد طالت مناقشاتنا فى امر السودان وتبادلنا بشأنه المذكرات ، وعاد مستر بيفن الى ما كان مستر بوكر وزيره بمصر قد أشار اليه من « وعود » يقولون أن انجلترا بذلتها للسودانيين بشأن استقلال بلادهم متى حانت الساعة وجاء الوقت . وكان ردى أن البلد التواقة الى الاستقلال ـ كما كانت مصر دائما ـ ليست هى التى تقوم فى وجهه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير أن هذا الاستقلال ليس محله معاهـدة تبرم بين مصر وانجلترا بل ستمنحه مصر يوما ما لشقيقتها الصغرى متى تفاهمنا على أن وقته قد حان ،ومتى اتفقنا على الأوضاع التى تحقق مصالح الطرفين

وقد انتهينا فى آخر الأمر مع الجانب الانجليزى الذى سلم بوجهة نظرنا على الصيغ الأخيرة بشأن السودان ، وكان بحثنا احتاج الى شىء كثير من التشدد المقترن بسلامة التقدير ومن الايمان بالحق حتى أن الفراغ من وضع صيغة البروتوكول السودانى لم يتم الا فى الساعة التاسعة والربع من ليلة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، اى قبل امضاء مشروع المعاهدة بفترة يسيرة

وما كنت لأتصور وقد فزت باعتراف الجانب البريطانى بوحدة الوادى تحت تاج مصر ، أن تقوم فى وجه هذه النتيجة الباهرة الصعاب من كل فج ، والاعتراض من كل

ناحية : وانى اذ افهم رد الفعل فى الناحية البريطانية وفى بعض الأوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعمارى من موظفى حكومة السودان ، لا افهم كيف يكون الحل الذى وصلنا اليه محل الانتقاد ـ بل محل المقاومة ـ فى بعض الأوساط المصرية !

وقد بلغ سرورى لبلوغ هذه النتيجة الى الدرجة التى دفعتنى للاتصال ليلا بالقصر الملكى بالاسكندرية لابلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وأن ملك مصر قد عاد الى الحدود التى رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ !

واستميح القارىء بمناسبة التكلم عن التاريخ أن اقول له كم انا آسف اذ اغفلت فى ذلك الحين مستندا له قيمته بشأن اثبات حقوقنا فى السودان ، وذلك جهلا منى اذ ذاك بوجوده ! فقد ارشدنى الاخصائيون منذ اسبوعين فقط اثناء زيارة جديدة قمت بها لذلك الأثر الرائع المعلن عما بلغته مصر من عظمة ومن مجد وما احرزته من اتقان فى الفن ، واقصد به أثر الكرنك ـ اقول انهم ارشدونى الى واجهة المعبد الخاص بتحتمس الثالث فى داخل المعبد الكبير ، واذا بالنقوش التى تعلو الواجهة المذكورة تمثل الملك الفاتح ومن حوله الرموز التى تشير الى فتوحاته ، واذا جانب كبير من هذه الرموز يتعلق بالمقاطعات السودانية التى ضمت فى عهده الى الامبراطورية المصرية ، وهى تمتد فى الجنوب الى خط الاستواء !

اليس هذا المستند الذى يرجع الى بضعة آلاف من السنوات ، مما لم تفز به دولة اخرى غير مصر فى صدد الدفاع عن حقها امام شره الطامعين ؟ !

أغراض المعاهدة

كانت المادة الثانية من مشروع المعاهدة وهى المتعلقة بالأغراض التى توخاها الطرفان من ربط بعضهما ببعض لدرء العدوان ، محل بحث مستفيض فى لندن ، ادى بحمد الله الى تحقيق وجهة النظر المصرية ، وحصر التدخل البريطانى فى اضيق الحدود ، وقصر المعاونة المصرية على ما هو لازم لمصلحة مصر صونا لحقوقها هى وذودا عن حدودها . .

ويذكر القارىء ان الجانب البريطانى كان يلح قبل ذهابنا الى لندن فى قبول مصر لنظرية التدخل متى وجدت حالة الخطر ولاحت نوايا المعتدين . . وكان هذا الجانب يلح أيضا فى مد التزامات مصر الى حالة الاعتداء على البلاد « المجاورة » لا على البلاد « المتاخمة » . . اما الجانب المصرى فقد كان همه الاول عدم تعريض البلاد لعودة الجيوش البريطانية بعد جلائها تذرعا بأسباب قد تكون من نسج الخيال ، او بناء على اوهام تقوم فى أذهان البريطانيين نتيجة لانقلابات سياسية أو نزاع دولى لا يمت الى مصر بسبب . كذلك كان الجانب المصرى شديد الرغبة فى حصر التزاماته ضمن الحدود التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة بمعنى ان لا تتعدى المحالفة العسكرية مع انجلترا الزمن الذى تصبح فيه جامعة الأمم قادرة على درء العدوان بوسائلها الخاصة . واخيرا كان الجانب المصرى يرمى بشدة الى ضرورة اجراء مشاورات بين الحليفتين قبل أن تتحرك جيوشهما ، وذلك تمكينا لمصر من أن تقترح أو تعمل على ايجاد الحلول التى تباعد بينها وبين المخاطر التى تجرها الحروب . .

وقد نجحنا فى حمل البريطانيين على قبول جميع رغائبنا هذه ، واصبحت المادة الثانية من مشروع المعاهدة بحيث جنبت مصر مواطن الأخطار جميعا ، وحصرت التزاماتها فى أضيق الحدود ، بل مكنت من تحديد الصيغ تحديدا ادخل التحسين على مركز مصر مما سيأتى الكلام عنه متى انتقلنا الى موضوع المناقشات التى جرت بمصر بعد عودتنا من رحلة لندن

وسنتحدث فى المقال القادم عن « لجنة الدفاع المشتركة » و « موعد الجلاء » ، ثم نأتى بعد ذلك على نصوص مشروع المعاهدة كما صيغت بلندن وعلى ملابساتها

مفاوضاتى فى لنـدن

لجنة الدفاع المشترك

كان لا بد لنا من بذل الجهود المستطاعة لابعاد ما رسخ فى ذهن الكثيرين من ان هذه اللجنة قد يؤدى وجودها الى شبه سيطرة يستمدها مندوبو الدولة البريطانية من قوة دولتهم وعظم وسائلها ، فترهق مصر بالمطالب من طريق الضغط على المصريين من أعضاء اللجنة ، وهم اقل خبرة من زملائهم البريطانيين وابعد عن ادراك الملابسات السياسية والحربية .. وقد خشى الوفد المصرى للمفاوضات اثر اشتغال اللجنـة بدراسة الأحوال القائمة فى البلاد القريبة من مصر ومبلغ الخطر منها على السلام مما قد يجرنا من حيث لا نشعر فى مشكلات قد تؤدى الى الوقوع فى المصاعب والمخاطر

أدرك الجانب البريطانى بغير عناء كبير أن من حسن السياسة العمـل على ازالة الوساوس القائمة فى نفوس المصريين من هذه الناحية ، فقبـل المفاوضون الانجليز ما عرضناه من النص الصريح على الصفة الاستشارية للجنة ، وقبلوا ما هو اهم من ذلك ، وأعنى به عدم تعرض اللجنة « لبحث الأثر المترتب على الحالة الدولية » الا اذا طلبت الحكومتان منها ذلك وقدمتا لها المعلومات التى تعين على هذا البحث .. وواضح من مثل هذا القيد انه لم يبق مجال لأن تتعرض اللجنـة لاقتراحات ، أو لأن تشير بتدابير لا يكون مصدرها الحكومات نفسها . فاذا ما وثقنا انها لن تعمل عملا أو تدبيرا أيان كان خطره الا اذا كان بوحى من حكومة مصر وبموافقتها ، امتنع كل داع للريبة من ناحية تصرفات اللجنة التى يصبح عملها مقصورا على البحث الفنى ، واختصاصها بعيدا عن صفة التنفيذ

وسنتكلم فيما بعد ، اى عندما ندخل فى تفاصيل الاعتراضات التى واجهتها بمصر لدى عرض الصيغة الخاصة باللجنة المشتركة ، عن قيمة هذه الاعتراضات وما قدمناه من أدلة على قلة اثرها . ويكفى أن اشير الى أن هذه اللجنة ـ وقد انشىء فى كثير من البلاد التى ارتبطت بمحالفات عسكرية نتيجة لاتفاقات اقليمية ـ قد بلغت بها قوة هذه الارتباطات درجة روعى معها انشاء ادارات مخصوصة خارجة عن نطاق الدولة ، وتعيين قواد أجانب يقيمون فى أحد البلاد الداخلة فى الحلف مزودين باختصاصات ما كنا لنقبل مثلها أو شبيهها بها ولو من بعيد !

الجلاء .. وموعده

لم يأت مستر بيفن بجديد فيما يتعلق بتقريب موعد الجلاء . واكتفى بأن يستدر العطف على الجندى البريطانى الذى لا يزال بعد متاعب الحرب الضروس التى عانى اخطارها واكتوى بنارها يقيم بالخيام فى فيافى مصر وصحاريها ، بينما قد استحق الراحة التى تؤهله لها خدماته للانسانية ولمصر بنوع خاص ، وما تأخير سنة عن الموعد الذى يظهر ان مصر قد تقبله اتباعا لراى الخبراء بالشىء الكثير ، وهو لذلك يطلب أن يكون موعد الجلاء التام نهاية سنة ١٩٥٠ ، اذ بذلك يمكن كسب الوقت الكافى لاقامة الأبنية اللازمة بالبلاد التى تنتقل اليها الجنود بعد جلائها عن مصر ..

ويقول المستر بيفن ان تأخير الجلاء لا ينبغى ان يعتبره المصريون مرهقا لهم وجارحا لشعورهم ، بل ان له لنتائج تعود على مصر وعلى بلاد العالم التواقة للسلام باعظم الفوائد فقد يغرى « الفراغ » الذى يحدثه الجلاء العاجل دولا عرفت بالعدوان وباقتناص فرص السيطرة على العالم فيستخدمه فى قضاء الغايات التى جعلتها من أهدافها .. ولا شك ان كسب سنة فى سبيل بقاء القوة التى يعمل لها الخصوم الف حساب لن يكون الا فى مصلحة السلام ..

وقد تحدثنا كثيرا فى هذه المسألة وذكرنا ما لها من تأثير فى احساس المصريين الذين انتظروا طويلا الوفاء بالوعود التى بذلت لهم ، فاذا دبت الشكوك من جديد فى نفوسهم نحو حق استعداد البريطانيين للجلاء العاجل ، اضعنا الكثير من الثقة التى ننشدها ، باعتبارها الدعامة القوية التى تستند عليها المعاهدة .. وقد انتهينا فى آخر الأمر الى تحديد يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ لاتمام عمليات الجلاء الشامل جوا وبحرا وبرا ، واظننى فى حل الآن من أن أقول ان غالبية خبرائنا العسكريين ما كانوا ليقدروا لنهو الجلاء مدة أقل من تلك التى قبلناها بلندن وكان رئيسهم قد أبدى فى ذلك رأيا قاطعا .. وانه لما يدعو للأسف ان اليوم الذى اسطر فيه هذا الكلام لم يبق بينه وبين الموعد المتفق عليه للجلاء غير بضعة أشهر ، وانى لأسائل نفسى : هل أصبحت الظروف السياسية والعسكرية السائدة على الموقف مما يؤمل معه انجاز الجلاء فى الموعد الذى فزنا بتحديده ؟

بيفن يقنع زملاءه

هذه هى المسائل التى دارت من أجلها مباحثات لندن . وهناك طائفة من المسائل الثانوية التى اتفقنا عليها أيضا ، كما ان من المسائل ما أرجأنا بحثه لان موضوعاتها مما لا يحتاج لتدوين عاجل بينما هى لا تؤثر على شروط المعاهدة

واذ جاءت الساعة التاسعة والربع مساء من يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وكنا مجتمعين بغرفة الاستقبال المخصصة لنا بفندق « كلاردج » تلا المستر بيفن الوثيقة التى اقترح أن تكون مرافقة لمشروع المعاهدة ، وقال انه كان قد وعد صدقى باشا بأن يؤيد « بحرارة » هذا المشروع لدى مجلس الوزراء ، ومضى قائلا انه ليكفى صدقى باشا ان يعلم ان جهوده ــ اى جهود مستر بيفن ــ ستبذل فى سبيل اقرار المجلس للمشروع المعروض ، فاذا لم يفز بهذا الاقرار استقال من منصبه .. هذا هو الذى قاله مستر بيفن امام جميع الحاضرين ، على أنه اختلى بى بعد ذلك واسر الى بانه قد اطلع مجلس الوزراء فعلا على المشروع فوافق عليه بصفة غير رسمية

وقد عملت صور للمشروع وأمضيت بالأحرف الأولى من اسماء مستر بيفن ولورد ستانسجيت وابراهيم عبد الهادى باشا وسير رونالد كمبل ، واسمى .. وفيما يلى نص مشروع المعاهدة التى اطلق عليها اسم « معاهدة صدقى ــ بيفن »

معاهدة صدقى - بيفن

هذا هوالنص الرسمى لمشروع المعاهدة الذى وضع فى لندن باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ووقعته بالحروف الاولى من اسمى مع المستر ارنست بيفن الذى وقعه بالحروف الاولى هو وبقية ممثلى الجانبين المصرى والبريطانى ، وقد ترجمت النص بنفسى ، واعتبر هذه الترجمة هى النص الرسمى الصحيح دون سواه

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانيـة وراء البحار وامبراطور الهند

وصاحب الجلالة ملك مصر

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة

وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل — بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة — على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى ، طبقا لميثاق هيئة الامم المتحدة

فقد عينا المذكورين بعد : ... ... بصفة كونهم مفاوضين عنهما

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الاعفاءات والمزايا ، الملحقة ايضا بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، اى اجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق

التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين

وهذه اللجنة هي اداة استشارية مهمتها ان تدرس ــ لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات ــ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة ماموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة ايضا ــ بناء على دعوة الحكومتين وعلى اساس المعلومات المقدمة من كلتيهما ــ العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة اية حوادث من شانهما تهديد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم فى هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات اللائمة ، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما اية اجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان لا يعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا فى حلف قائم ، تكون أغراضهما مضادة لمصالح احدهما

المادة الخامسة

لا يجوز أن اى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تاثيرا ، باية صورة كانت ، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب ، لواحد أو الآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انه ــ مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية ــ كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصاها الانجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى اقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ ، كما انها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد ان يعلن عدم تجديدها من احد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية

□

وتأييدا لما تقدم ... ...

بروتوكول خاص بالسودان

ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب ان يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب ان تكون قد اخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في اخلاء باقي الأراضي المصرية غير منقطعة اثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الأولى

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادي ذكرها تتضح ضرورته لداعي لزوم اخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع الا على سبيل المراجعة على انه من المقرر انه في حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية اى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فان المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها

ملحقات

١ ــ مشروع معاهدة انجليزية مصرية
٢ ــ مشروع بروتوكول خاص بالسودان
٣ ــ مشروع بروتوكول خاص بالجلاء

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند :

(ا . س .) اى دولة اسماعيل صدقي باشا
(ا . ب .) اى سعادة المستر آرنست بيفن
(س .) اى اللورد ستانسجيت
(هـ .) اى معالي ابراهيم عبد الهادى باشا
(ر . ك .) اى سعادة السير رونالد كامبل

وحدة الوادي في المفاوضات

في الجلسة قبل الأخيرة لمفاوضات لندن وجه لي مستر بيفن السؤال الآتي : « ماذا تنوون في أمر اللقب الذي يتخذه ملك مصر ، متى اتفق على تمثيل وحدة الوادي في تاج مشترك ؟ وهل يكون هو اللقب القديم الذي كان قد اتخذه لنفسه الخديو « اسماعيل » ؟ .. فأجبته أن ذلك اللقب الذي اعترفت به اذ ذاك الدولة العثمانية وهو « خديو » مصر وصاحب Souverain بلاد النوبة والدارفور ، وكردفان والسنار .. قد لا يتفق في تفاصيله مع بعض الأوضاع الحالية ولذلك فان النية تتجه الى ان يكون اللقب « ملك مصر والسودان » وكفى .. وقد وضح أن مستر بيفن لم يكن له على هذا اللقب اعتراض فقد قبل النص الذي يشير الى ذلك ببروتوكول السودان وهو نص التاج المشترك الموحد

وقد بدا لبعض البريطانيين غريبا — حتى للرسميين منهم — أن يصدر مني بعد عودتي لمصر ما يفيد انني وصلت الى تحقيق الوحدة ممثلة في التاج .. ويقيني أن مغادرتي للندن فور انتهائي من المحادثات ومن التوقيع على المشروع ، ومغادرة مستر بيفن في الوقت نفسه للعاصمة البريطانية شاخصا الى وشنجتون ، كان من شأنهما افساح المجالات لشتى الدسائس التي كان الغرض منها تصوير بريطانيا سواء للبريطانيين غير الملمين بحقيقة الأغراض التي توخيناها نحن المفاوضين ، أو لفريق السودانيين الواقعين تحت تأثير دعاة الاستعمار من موظفي حكومة السودان ، في صورة الناقض للعهد ، الجانح الى خدمة الأطماع المصرية على حساب آمال « السودان » !

والواقع أن شيئا من ذلك لم يكن ليهدف اليه احد من طرفي المتفاوضين ، وقد سبق لي أن أوضحت ذلك بما لا يدع مجالا للبس ولا للريبة. فمحاضر المفاوضة ناطقة بأن مصر التواقة بفطرتها للاستقلال لن تقف دون تحقيق الاستقلال لغيرها وبالأخص اذا كان هذا الغير هو الشعب الشقيق واذا كان موعده هو متى آن أوانه وبلغت الأمة السودانية الشأو الذي تنشده وننشده لها

اذن لم يكن هناك ما يدعو للصيحة وللضجة اللتين رددهما المغرضون ، سواء بالخرطوم او بلندن ، لما علموا بتحقيق الوحدة بين القطرين . وقد فهم مني مستر بيفن مما هو مدون في مضابط جلسات المفاوضة — ان مصر لن تعارض في استقلال السودان على ان يتفق الجانبان على أن موعده قد حان وأن هناك تفاهما وتوافقا على الأغراض والمصالح المشتركة بين القطرين . ولعمري ما كان لمستر بيفن أن يقبل النص الذي عرضه الجانب المصري — وهو نص واضح الأغراض مستكمل المرامي — ما كان ليقبله ومسألة السودان

هى النقطة الشائكة فى محادثاتنا . النقطة التى تركزت فيها آراء بعض الدوائر البريطانية فرفعوها الى مصاف العقائد . ولكننا حرصنا ــ نحن المصريين ــ على أن تكون الصيغة وما تؤدى اليه من معان صيغة بريئة محققة لكل الأهداف المشروعة ومرضية قبل كل شيء لاخواننا السودانيين ، فلما أيقن ذلك مستر بيفن ــ وهو الرجل الذى يوازن بين كل الاعتبارات غير عابىء بما يلقاه من عنت أو سوء ادراك حتى من مواطنيه ــ نزل على الرغبة المصرية التى لا تتعارض مع اية مصلحة يسلم بها الحق ويقتضيها العدل

□

لقد وصلت ومن معى الى مطار الماظة عائدين من لندن وكانت حالتى الصحية من السوء بحيث تسلم امرى الأطباء على الفور ، ولم أتمكن من الاتصال الا قليلا باعضاء هيئة المفاوضة المصرية ، بل وبالراى العام ممثلا فى طبقاته المستنيرة

على أننى منذ غادرت مصر ، وقبل ذلك بوقت ليس بالقصير ، ادركت أن هناك من العوامل السافرة والخفية ما كان لا بد من ان يفعل فعله ويحدث اثره . فالمعارضة بالمرصاد ، وقد غذاها طول الأخذ والرد ، وشجعها ما كان قد عرف من اتجاهات بعض حضرات المفاوضين ..

يد شيوعية تلعب فى الخفاء

واذا ذكرت العوامل الخفية فلا بد ، للحقيقة وللتاريخ ، أن اذكر هنا ان مساعى احدى الدول الشيوعية الكبرى ، اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها ، الى افشال كل محاولة للتقرب بين مصر وانجلترا .. وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص فى اقناع الكثيرين منا بأن قضية مصر ليس لها من حل الا على يد مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة ، وانها كفيلة (أى هــذه الدولة) بتوجيه هذه الهيئات الى ما يحقق اغراض مصر دون تمكين لانجلترا من آن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان ، وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد ــ بحسب تقديرها ــ الى الشرق الادنى جميعا !

وعلى الرغم من أن انباء المفاوضة كانت قد سبقتنى الى مصر وعرف منها المطلعون على الحقائق ، بل وغير المطلعين انها مرضية بوجه عام ، فقد فهمت أننى لن القى تأييدا يتفق مع ما حصلنا عليــه من نتائج ، ووضح ذلك من تغيير آراء أولئك الذين كانوا الى العهد الأخير متحمسين للمعاهدة حتى قبل أن يدخل عليها ذلك التحسين الملموس . وكانت حجة البعض أن الراى العام لم يعد يطيق المحالفة وما تستتبعه من التزامات ، وليس يرغب الا فى تحقيق الجلاء والاعتراف بسيادة مصر على السودان ، وما على انجلترا الا أن تحزم امتعتها وتخلى المكان بغير امهال !

وعبثا كنت تحاول مع اولئك المعارضين المستنيرين منهم وغير المستنيرين ، أن تعود بهم الى الراى الاجماعى الذى صدر به قرار الهيئة السياسية فى عهد المرحوم احمد ماهر باشا من انه لا بد لمصر من ان يكون لها حليف ذو باس وذلك الى ان يقوى ساعد جامعة الأمم الجديدة وينتظم حالها . فقد كان هذا القول يرتطم بدعوى نفور الراى العام من كل اتفاق يظنون دائما أن الضغط الأجنبى كامن من خلفه !

خيبه أمل

ولقد رجوت اذ ذاك زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا ان ينوب عنى فى اطلاع اعضاء هيئة المفاوضة المصرية على ما وصلنا اليه من نتائج ، فتفضل وقام بهذه المهمة ، ولما

عاد الى وانا على فراش المرض لحظت فى عباراته ما يدل على شىء من خيبة الأمل !

ولما سمح لى الطبيب بأن أتصل بالهيئة دون ان ابرح منزلى تبين لى من أول اجتماع ان الزملاء فى غالبيتهم كانوا حريصين لا على استظهار مزايا المعاهدة الجديدة ، ولكن على التنقيب وراء كل ما يمكن ان يكون محلا للنقد .. وهكذا كانت مناقشات هيئة المفاوضة مظهرا من المظاهر المخيبة لآمال جميع التواقين الى تصفيـة ما بين مصر وانجلترا من مشكلات طال أمد حلها .. فلما وصلنـا الى هـذا الحل وحققنـا الأمنيتين الغاليتين العزيزتين ــ الجلاء ووحدة الوادى ــ اصطدمنا بالعراقيل وبالاعتراضات ، وكلها غير ذات وزن يذكر امام جدية النتائج التى وصلنا اليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل ، وقد أصبحنا فى حالة من اغرب ما يمكن ان يصادف بلدا يسعى الى تحقيق أهدافه .. حالة تقوم على مرأى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء ، والكل فى حيرة من أمرنا : يفيق المستعمرون من الانجليز فيتبينون ان مصر أفادت فوق ما كان ينتظر ان تفيد من سخاء ساستهم ، بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا البارزة الواضحـة فى الصورة التى تثير الريب وتبلبل أفكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز ، لا نحن ــ وقد كلل سعينا بالنجاح ــ ولكن المستعمر الذى كانت قد افزعته مساعينا الناجحة ، وما كان ليقدر ان يأتيه الفرج والخلاص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته



ردي على المعارضين

تحدثنا فى الفصل السابق عن معارضة غالبية هيئة المفاوضة لمشروع المعاهدة المبرمة فى لندن ، وقلنا ان هذه المعارضة لم تكن مبنية على أسباب لها وزن يذكر ، ووعدنا باقامة الدليل على سلامة موقفنا ، وعلى ما قلناه من أن ما عدنا به من لندن يعتبر تحسينا ذا شأن حتى على مشروع الهيئة الذى اعتبر بالاجماع المشروع الذى لا يمكن قبول ما هو ادنى منه .. ويقتضينا الانصاف — وقد نشرنا فيما مضى المشروع الذى أقررناه انا ومستر بيفن فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ — أن نورد هنا نص البيان الذى نشرته غالبية هيئة المفاوضة المصرية ، فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقد تضمن الأسباب التى دعت هذه الغالبية الى عدم الموافقة على المشروع الجديد :

١ — بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق نص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه « فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان على ان يتشاوروا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الاجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدى الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانيـة الى احتلال اراضيها ، فضـلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة

وبمراجعة مشروع « بيفن — صدقى » يتبين أن هذا النص وان كان قد حذف من المادة الثانية الا انه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، الى المادة الثالثة

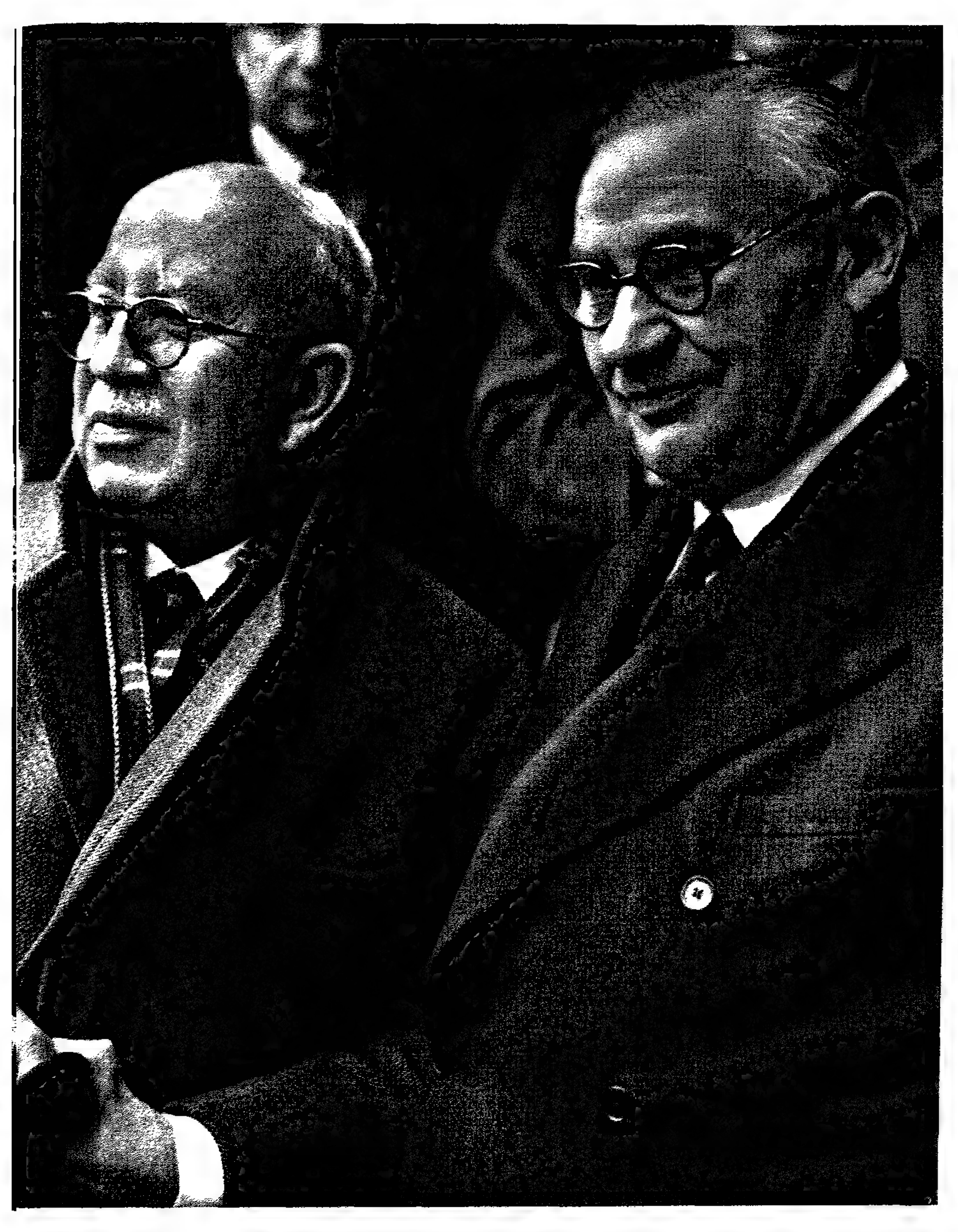
ولم يكن من المستطاع ان نقبل ما سبق ان تقرر رفضه بالاجماع ولا أن نجيز نصا يجر البلاد الى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى او تسليم مرافقنا او بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدى — كما سبق القول — الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية

اما ابدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فانه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهى الى اعمال عدائية او ذات نتائج خطيرة

٢ — اما عن مطلبى الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل فقـد وقع اجماع الهيئة — فيما يختص بالجلاء — على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لاتمامه تقدير مبالغ



الجلسة الاولى بين وفدى المفاوضين المصريين والبريطانيين .. وقد وقف لورد ستانسجيت يلقى خطابا والى يمينه السفير البريطانى ــ سير رونالد كامبل



وصل اسماعيل صدقي باشا الي لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لاستئناف المفاوضات مع مستر ارنست بيفن - وزير الخارجية البريطانيـــة - وقد وقفـــا في انتظـــار مستر كليمنت اتلي رئيس الوزارة

فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض ان تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لا سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم الا البقاء فى منطقة محدودة ، وبقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى واربعمائة طائرة

٣ ـ وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر »

وجاء النص فى مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وانه الى ان يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذا »

ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولا ـ انه بينما يشير مشروع ـ بيفن صدقى ـ فى الفقرة الاولى الى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فان الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانيا ـ يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة فى السودان دون ان يعد باجراء اية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر

ثالثا ـ ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى اعدها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان انما يكون فى نطاق الوحدة ، فانه فضلا عن أن عبارة النص جلية فى هذا الصدد فان تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى

وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تاليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا فى اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه

لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ، ورأينا اصدار هذا البيان الموجز ، توضيحا للموقف الذى آثرناه قياما بواجبنا ، وتأدية للأمانة الموكولة الينا

شريف صبرى ـ على ماهر ـ عبد الفتاح يحيى ـ حسين سرى ـ على الشمسى ـ أحمد لطفى السيد ـ مكرم عبيد

وقد كان للبيان الذى أعلنه حضرات اعضاء الغالبية من المفاوضين المصريين أهميته وخطورته ، وكان له بطبيعة الحال اثر ذو شأن على الرأى العام وان لم يمتد هذا الأثر الى البرلمان .. وننشر اليوم البحث المقارن الذى وضعناه فى مختلف المشروعات وأخصها مشروع هيئة المفاوضة ومشروع لندن

ختام المفاوضات

تضمن الفصل السابق نص البيان الذى وضعته غالبية هيئة المفاوضة المصرية التى رات رفض المشروع الذى عدنا به من لندن فى وضعه الجديد . ولم يكن هذا البيان محل بحث ومداولة فى الهيئة التى كان مزمعا عقدها من جديد ، لعرض البيانات التفصيلية والردود التى كنا نؤمل معها اقناع الهيئة بسلامة موقفنا ، وبصواب الآراء التى انتهينا اليها ، واتفاقها لا مع مصلحة البلاد فحسب ، بل مع التوجيهات العامة والمفصلة التى كانت الهيئة قد اشارت بها ، فوصلنا مع الجانب البريطانى الى ما هو افضل منها ، مما بيناه فيما سبق بالتفصيل ، وكنا قد وضعنا من اجل ذلك بحثا مقارنا نشره « المصور » لم نترك فيه نصا ولا اعتراضا الا وسلطنا عليه أنوار الحقيقة والواقع ، وفندنا فيه ما جاء على لسان بعض اعضاء الهيئة من اعتراض .. على أن البحث المذكور ـ وقد وضع الآن تحت نظر الكافة ـ لم يفز باية عناية من جانب غالبية الهيئة التى اصرت على موقفها الى الدرجة التى رات معها تجنب كل مداولة جديدة ، والاصرار على الرفض بغير ما بحث ولا مناقشة

وقد ادت هذه الحالة الواضحة الشذوذ الى استصدار مرسوم بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ، بنى على ان اغلبية هذه الهيئة أعلنت جهارا رايها فى المفاوضات الجارية وبذلك اصبحت مهمتها غير ذات موضوع .. ولما كان المتفق عليه مع الجانب البريطانى هو عرض المشروع على مجلس وزرائهم ، فقد ابلغنا عمرو باشا تلغرافيا أن مجلس الوزراء الذى عرض عليه المشروع لدى عودتنا من لندن فاقره ، قد اعاد النظر فيه تفصيلا بجلسة خاصة فايد قراره الاول باجماع آراء اعضائه . ولم يكتف المجلس بذلك بل رأى ـ على اثر بعض استجوابات تقدمت بمجلس النواب ـ أن يكون مشروع المعاهدة محل بحث هذه الهيئة فى جلسة سرية تطلب فيها الحكومة منحها الثقة اللازمة للمضى فى تحديد العلاقات المصرية البريطانية تحديدا يتفق واهداف البلاد

وقد عقدت جلسة مجلس النواب فى اليوم التالى لقرار مجلس الوزراء ، ووضعت تحت انظاره جميع البيانات الخاصة بالموضوع بما فيها اعتراضات غالبية هيئة المفاوضة وردودنا عليها ، فنالت الحكومة الثقة بغالبية ١٥٩ صوتا مع امتناع ثلاثة اصوات وتخلف ٥٥ نائبا ، اعترضوا على سرية الجلسة فانسحبوا من المجلس ولم يشتركوا فى المداولات

ومما هو جدير بالذكر أن المغفور له « النقراشى باشا » ـ وقد كان عضوا فى هيئة المفاوضة المنحلة ـ قد تولى فى هـذه الجلسة الدفاع عن المشروع ، مبينا فى بلاغة وق

يقين ، النواحي العديدة التي جعلت منه مشروعا متفقا مع مصلحة البلاد كل الاتفاق .
وقد كان لبيان رئيس الحزب السعدى الأثر الكبير فى توجيه راى النواب نحو الثقة بالحكومة والموافقة على تصرفها

الدفاع المشترك . وحلف الاطلنطى

وغنى عن البيان ، ان مسائل السودان وشروط المحالفة ، والأوضاع الجديدة لهيئة الدفاع المشترك التى اقامت الكثيرين واقعدتهم ، فجعلوا منها التكأة التى حاولوا بها تأليب الراى العام على المعاهدة .. كان كل ذلك مثلوا للكثير من الأخذ والرد اللذين انتهيا باقتناع النواب بصلاحية المشروع بكامل نصوصه ، بل بالترحيب به

وعلى ذكر المحالفة والدفاع المشترك ، لعله يكون من الخير ، ومن الانصاف فى الوقت ذاته ، لواضعى مشروع المعاهدة المصرية البريطانية ، الاشارة الى تأييد الراى الذى اجمعت عليه دول الغرب فى الآونة الأخيرة ، ممثلا فى نصوص « حلف الأطلنطى » الذى عقد اخيرا بين دول عدة ، ومرده الى ضرورة التحالف بين الدول ذات المصالح المتماثلة ، للدفاع عن الكيان المشترك وعن المبادىء التى رات هذه الدول ضرورة الاستمساك بها ..
وقد بنى حلف الأطلنطى أول ما بنى على ضرورة انشاء مجالس الدفاع المشتركة التى جعل من المهام الموكولة اليها — كما كان الحال فى المشروع المصرى البريطانى — تنسيق أدوات الدفاع ، وتتبع امور التسليح وتقويته ، صونا لتراث الانسانية ، ومحافظة على الحريات . ولم يقل أحد ان ايجاد أمثال هذه الهيئات مؤد الى سيطرة بعض الدول على بعض ، بل قد شعر الجميع ان الوضع الجديد كفيل باحترام جميع الحقوق ومؤد الى نشر الطمأنينة وتجنيب الانسانية شر الحروب والخصومات

لماذا فشل المشروع ؟

وقد كان المنتظر بعد ان اقر الجانب المصرى مشروع المعاهدة ، ان يتوج بالتصديق الرسمي من الطرفين ، ولكن عين الاستعمار كانت ساهرة ، والدسائس التى اشرنا اليها فيما سبق — ومقرها دوائر حكومة السودان من ناحية ، وبعض دوائر وزارة الخارجية البريطانية من ناحية اخرى — كانت تعمل عملها فتمخض كل ذلك عن مذكرة سلمت الينا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، رددنا عليها بمذكرة فى اليوم التالى لورودها ، وفى هذه المذكرة التى نختتم بها بيان الأوضاع الاخيرة للموقف المصرى فى عهد الوزارة التي كنت متشرفا برئاستها ، جميع ما يحتاج اليه كل راغب فى تتبع الحوادث والمرامى ، ليبدى فى أمر المفاوضات الاخيرة بين مصر وبريطانيا حكما صحيحا عادلا
وفيما يلي ترجمة المذكرة التى وضعناها فى هذا الصدد ورأينا بعد وضعها التخلى عن الحكم ، سواء لحالة صحية استبدت بنا ، أو لاننا راينا ، ان الأولى بتولى الحكم فى مثل الظروف التى صادفتنا يومئذ من يكون اقدر منا على الاستعانة بالراى العام ممثلا فى الاحزاب صاحبة الاغلبية

مذكرتى الأخيرة للحكومة البريطانية

تعقيبا على مذكرة صاحب الجلالة البريطانية ، التى سلمت فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى سعادة سفير مصر فى بريطانيا العظمى ، تتشرف الحكومة الملكية المصرية بان ترد فيما يلى على مختلف المسائل التى عولجت فى المذكرة المشار اليها

. فيما يتعلق بالسودان ، يتضح من مشروع الخطاب الذى أعده مستر بيفن ، ومن التصريحات التى قد يدلى بها فى مجلس العموم ، ان بروتوكول السودان سينص على منح السودانيين من الآن حق المطالبة بالاستقلال التام ، أى بعبارة أخرى حق الانفصال التام من مصر .. لكن المفاوضين المصريين لم يوافقوا — ولم يكن فى وسعهم أن يوافقوا — على أن يكون النص الذى تعترف بريطانيا العظمى بموجبه بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد ، هو التاج المصرى ، متضمنا فى آن واحد التخلى عن هذه السيادة بمنح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال والانفصال عن مصر

وقد حدث فعلا ان اقترح المفاوضون البريطانيون مشروعا لبروتوكول ذكر فيه حق السودانيين فى أن يعلنوا استقلالهم ، ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وأقر الفريق البريطانى هذا الرفض

بل ان النص النهائى للبروتوكول لم يقصد به غير الحكم الذاتى ، فضلا عن انه حرص على تحديد حق السودانيين فى اختيار نظام السودان المقبل ، فوصفه بانه حق ناتج عن « قدرة الشعب على ادارة نفسه » أى لا يتعدى الادارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقا الانفصال سياسيا عن مصر

وزيادة عما تقدم ، فان سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين فى السودان ، يجب أن تطبق فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا يستبعد اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين فى قطع العلاقات التى تربطهم بمصر وتاج مصر قطعا تاما

وعلى هذا ، فلا يسع الحكومة الملكية المصرية الا ان تبدى دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيرا يفقد هذا البروتوكول كل معنى وكل مفعول

والحكومة الملكية المصرية حريصة على ان توضح مرة أخرى ، ان سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية ، بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ؛ فهى ليست حادثا جديدا من شأنه تعديل النظام الذى يخضع له السودانيون ، بل هى تسجيل لحالة قائمة ليس فى وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها

وقد يحدث فى المستقبل ان يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففى هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها الروابط الأخوية التى تربط مصر بالسودان

غير أن الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه أو تعترف به . وليس من شأن أية دولة ، حتى ولو كان لها حق الاشتراك فى ادارة الشعب الذى يهمه الأمر ، أن تتدخل فتطلب باسم هـذا الشعب استقلالا لا يملك الشعب بعد قدرة للمطالبة به

وفضلا عن هذا ، فان التخلى عن السيادة المصرية على السودان ، لمدة غير محدودة فى المستقبل لا يصح تسجيله فى بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة

فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية ؛ بهذا الصدد ، أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان ، سواء فى التصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى البرلمان ، أو فى مشروع الخطاب الذى عرضه على الحكومة الملكية

▭

وطلب مستر بيفن أن يكون مفهوما بصورة قاطعة ان نظام الحكم الحاضر فى السودان سيظل محترما .. وقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على أن النظام الادارى الذى نصت عليه اتفاقية ١٨٩٩ وعدلته معاهدة ١٩٣٦ سيظل نافذا ، غير أن الموافقة على

استمرار نظام ادارى معين ، لا تعنى مطلقا ان هذا النظام يجب ان يظل نافذا فى المستقبل بدون اى تعديل . بل بالعكس ، فان البروتوكول نفســه ينص على ان يكون الهـدف الجوهرى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، ورفاهية السودانيين ، وانماء مصالحهم ، واعدادهم باطراد للحكم الذاتى ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان

فمن واجب الحكومة المصرية اذن ان تتاكد من ان الادارة الحاليــة تسير وفقا للتوجيهات التى رسمها البروتوكول ، فالنظام الادارى القائم الآن ليس نهائيا غير قابل للتعديل ، بل بالعكس ، فانه يجب ان يتطور لبلوغ الهدف الذى حدده الطرفان الساميان المتعاقدان .. ولتحقيق هذا التطور ، يحق لمصر ، ويجب عليهــا أن تبدى الملاحظات والاقتراحات التى تراها لازمة . كما انه لا بد لها من الاطلاع اطلاعا تاما ومستمرا على التدابير التى تتخذها الادارة الحاضرة فى السودان ، لتنفيذ السياسة التى تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على تطبيقها فى السودان ..

فتفسير البروتوكول على النحو الذى يبدو ان الطرف البريطانى يريد التمسك به ، يكون معناه تجريد نص البروتوكول الخاص بالسودان ، والسياسة التى تعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان ، من مفعولهما بتاتا

□

ويحوى مشروع الخطاب ايضا الاعتراف لبريطانيــا العظمى بحق تامين الدفاع عن السودان بوساطة القوات المسلحة والتسهيلات التى قد تطلبها .. ويبدو من هذا النص ان مهمة الدفاع عن السودان تقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، فى حين ان لمصر حقا على الأقل متساويا مع حق بريطانيا العظمى فى هذا الصدد .. فعلى مصر اذن ان تقول ايضا كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لأنه جزء من الدفاع عن مصر نفسها ، وفى المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التى قد توجد فى السودان ، اذ ان مصر نفسها قد تضطر الى ارسال قوات مصرية اليه .. فهذه المسائل يجب ان تكون فى الوقت المناسب موضوعا للبحث من جانب مصر وبريطانيا العظمى خصوصا وان وجود قوات بريطانية الآن فى السودان لم يكن موضع اعتراض من جانب مصر

□

ومشروع الخطاب يمس ايضا مسالتين اخريين ، الأولى : حق المرور أو « الترانزيت » لبريطانيا العظمى فى مصر ، وحق تحليق الطائرات البريطانية فى جو مصر خـلال مدة الجلاء ، ثم حق تحليق الطائرات بعد الجلاء .. والثانية بقاء الالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق معاهدة ١٩٣٦ بعد الغاء هذه المعاهدة

وقد تم الاتفاق فى لندن على أن تكون مسالة تحليق الطائرات بعد الجلاء موضع مناقشة تجرى بعد التوقيع على المعاهدة للوصول الى اتفاق بهذا الصدد . اما تصفية الحقوق والالتزامات المالية الخاصة بالطرفين فانه لا يمكن اجراؤها الا بعـد ان توضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ ، فضلا عن أن هذه التصفية تتطلب اتفاقا بين الحكومتين

وقد رفض المفاوضون المصريون فى محادثات لندن الاقتراح البريطانى الرامى الى حل هذه المسائل بموجب رسائل تلحق بالمعاهدة ، فان الطرف المصرى لم يشا ان يكرر الاجراء الذى اتبع فى معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبار ان معاهدة التحالف المثالية بين بلدين يعترف كل منهما بسيادة الآخر واستقلاله ، لا يمكن أن تكون غير اتفاق بسيط واضح . واذا اقتضت هذه المعاهدة اضافة ملاحق عديدة مفصلة ، فمعنى هـذا انها تحوى بنودا غير عادية لا تنسجم مع معاهدة تحالف مثالية

وقد رفض المفاوضون المصريون ــ وهم فى هذا محقون ــ انه اذا نشات فى المستقبل

مسائل تقتضي اتفاقا تكميليا ، فالمفهوم ان تدرس الحكومتان تلك المسائل فى وقتها ، بغية الوصول الى حلها بتفاهم متبادل

لهذا كله ، لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل اقتراح مستر بيفن بالتوقيع على مشروع الخطاب الذى أعده

▭

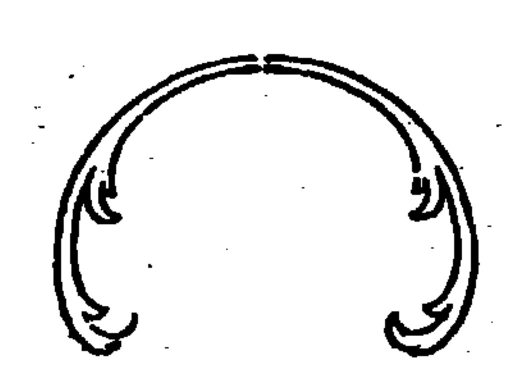
اما فيما يتعلق باستقلال السودان ، وباستمرار النظام الادارى الحاضر فيه فان الحكومة الملكية المصرية لا يسعها ايضا قبول تفسير الجانب البريطانى كما هو موضح فى مشروع الخطاب او فى ملخص للتصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى مجلس العموم

وتحرص الحكومة الملكية على ان توضح من ناحية اخرى ، ان مقدمة النصوص التى وقع عليها بالحروف الاولى فى لندن ، تقضى بأن تعرض هذه النصوص على الحكومة المصرية ، حتى اذا ما وافقت عليها عمد مستر بيفن الى توصية الحكومة البريطانية باعطاء موافقتها أيضا

وقد نفذ الجانب المصرى هذا الشرط ، ولم يوافق على النصوص مجلس الوزراء فحسب ، بل ان مجلس النواب ايضا قد وافق على السياسة التى اتبعتها الحكومة . فكان يجب ان تكون هذه النصوص وموافقة الحكومتين عليها ، بمثابة المرحلة الختامية للمفاوضات .. غير انه يبدو الآن ان الحكومة البريطانية تريد اعادة فتح المفاوضات وادخالها فى مرحلة جديدة لا يرغب المفاوضون المصريون الاشتراك فيها ، لأن الحكومة المصرية لا يسعها الا ان تتمسك بالنصوص التى وافقت عليها والتى أقرها مستر بيفن

ولا يخامر الحكومة الملكية المصرية شك فى ان الاعتبارات الموضحة فيما تقدم ، ستحمل مستر بيفن على أن يعرض على مجلس الوزراء البريطانى النصوص التى وضعت فى لندن ووقعت بالحروف الأولى ، بدون اى تعديل أو اضافة ، وان الاعتبارات المشار اليها ستحمل الحكومة البريطانية من ناحيتها على الموافقة على النصوص التى سبق للحكومة المصرية أن وافقت عليها

٧ ديسمبر ١٩٤٦



بحث مقارن
فى مختلف مشروعات المعاهدة

المادة الثانية :

١ ــ تقتضى الصيغة الجديدة للمادة الثانية التى تضمنت « انه فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب بسبب اعتداء على البلاد المتاخمة لمصر » توافر ثلاثة شروط مجتمعة لكى تشتبك مصر فى حرب . وهذه الشروط هى :

ا ــ أن يكون هناك اعتداء مسلح ، فخرج بذلك اشتراك فى حرب هجومية

ب ــ وان يقع هذا الاعتداء على احدى البلاد المتاخمة لمصر

جـ ــ وان يجر فعلا هذا الاعتداء ، بريطانيا الى حرب ضد البلد المعتدى ، فاذا وقع اعتداء على بلد متاخم ورات بريطانيا العظمى عدم التدخل عسكريا ، رغبة منها فى حصر النزاع محليا مثلا ، بقيت مصر على الحياد ، وكذلك الشان اذا هوجمت القوات البريطانية فى بلد متاخم بوساطة قوات هذا البلد او سكانه فانه لا يترتب على ذلك اى التزام على مصر لأن الاعتداء لم يقع على البلد نفسه

وهذه الصيغة التى تمتاز على الصيغة الأولى تحقق الرغبات التىابدتها هيئة المفاوضات المصرية

٢ ــ ان فكرة تبادل المشاورة مقدما قبل اتخاذ اى عمل جاءت فى المادة الثانية الجديدة مطابقة من حيث المدلول للصيغة الاصلية للمادة كما ارتأتها هيئة المفاوضات وان اختلفت عنها فى الصياغة

على أن هناك تعديلا ادخل على العبارة الأخيرة من المادة يعد كسبا جديدا ، ذلك ان المتعاقدين وان يكونا قد التزما بمقتضى النص الجديد بأن يقوما ــ بالتعاون الوثيق بينهما ــ بالعمل الذى يريانه ضروريا الا أن هذا العمل لم يوصف بأنه « عمل مشترك » اذ حذفت هذه العبارة الأخيرة التى كانت واردة فى المادة الأصلية وقد كان التعاون بين المتعاقدين يتناول فضلا عن الاستعداد للعمل العمــل نفسه بحكم انه كان لزاما ان يكون « عملا مشتركا » ، اما بحسب الصيغة الجديدة فانه من الجائز ان ينتهى القرار مثلا الى أن تعمل كل من القوات المصرية والبريطانية منفردة عن الأخرى ولأهداف وأغراض مختلفة أو أن يتم الاتفاق على ان العمليات الحربية خارج مصر تقوم بها القوات البريطانية وحدها بينما

تبقى القوات المصرية داخل الحدود المصرية للدفاع عن المراكز الاستراتيجية أو المحافظة عليها

ومن الجائز ايضا ، نظرا لتفوق بريطانيا العظمى فى القوات الجوية والبحرية أن تتولى هى العمليات البحرية والجوية بينما يقوم الجيش المصرى بالعمليات البرية

والنتائج المترتبة على هذا التعديل تقضى بها طبائع الأشياء نظرا لما بين البلدين من عدم التناسب فى القوات ولضرورة ان يكون اشتراك مصر فى العمليات الحربية فى حدود مقدرتها العسكرية والاقتصادية والمالية . وما دام أنه ليس بلازم أن يكون القيام بالعمل الواجب « عملا مشتركا » فسيكون لمصر حرية أوسع فى الدفاع عن أراضيها . ولذلك اثره فى ابحاث اللجنة المشتركة ما دام ان للجيش المصرى من الآن أن يعمل مستقلا عن القوات البريطانية مع بقائه فى اتصال وثيق معها طبقا للخطط الموضوعة بالاتفاق بينهما

المادة الثالثة :

١ ــ اضيفت الى الفقرة الثالثة الجديدة « أن اللجنة هيئة استشارية » . واهمية هذه العبارة من الوضوح بحيث لا تحتاج الى تعليق اذ أنها تقرر باعلان صريح وبصورة لا تقبل الجدال أن هذه اللجنة مجرد هيئة استشارية . وهذا الطابع الاستشارى لعمل اللجنة منصرف الى أحكام المادة بأكملها بما فيها العبارة التى أضيفت أخيرا الى الفقرة الثالثة لأنه يتناول مجموع اختصاصات اللجنة المشتركة وسيكون اساسا لتحديدها . فالواقع انه اذا قام خلاف حول مدى السلطة المخولة للجنة او اذا حاولت الحكومة البريطانية بطريق الضغط اقرار وجهة نظرها بوساطة اللجنة فان النص صراحة على ان اللجنة هيئة استشارية يمكن مصر من أن تعترض بصورة فعالة على الادعاءات التى يخشى البعض وقوعها من الجانب البريطانى

٢ ــ أضيفت الى الفقرة الثالثة من المادة الأصلية . بعد عبارة « بناء على دعوة الحكومتين » عبارة « وعلى أساس البيانات المقدمة منهما » وهذه العبارة الأخيرة تحد من سلطة اللجنة وتمكن مصر من أن تعين المسالة التى يراد طرحها على اللجنة وان تحدد مداها وأن تبدى وجهة نظرها فيها قبل عرضها على اللجنة

وقد استبدلت عبارة « Le cas échéant » بعبارة Si besoin en est اظهارا لأن اللجنة لا تباشر اختصاصاتها المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة الا عند الحاجة

٣ ــ أن الاضافة التى ادخلت فى لندن على الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة لا تزيد فى اختصاصات اللجنة ، فقد كان النص الأصلى يجيز لها التقدم بالتوصيات المناسبة بعد درس اى حادث من شانه أن يهدد الأمن فى الشرق الأوسط . وهذه عبارة عامة تشمل طبعا البلاد المجاورة لمصر

على أنه لما كان الخطر الذى يهدد البلاد المجاورة اقرب الى مصر واكثر تهديدا لها فقد نصت المادة الجديدة على انه بعد أن تقدم اللجنة توصياتها تقوم الحكومتان بتبادل الرأى فيما بينهما بقصد اتخاذ جميع التدابير التى يرى ضرورة اتخاذها

وهذه البلاد المجاورة هى البلاد العربية التى ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية. وتقضى المادة السادسة من هذا الميثاق بانه فى حالة وقوع اى اعتداء ضد احدى الدول الأعضاء فان الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء يكون لها الحق فى ان تطلب انعقاد المجلس فورا وبأن للمجلس ان يحدد بالاجماع ، التدابير التى يراها ضرورية لرد الاعتداء

وتكاد تكون هذه الحالة هى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة المشار اليها لأن كلتيهما تتناول فى الواقع حالة تهديد موجه لبلد عربى . ولما كانت بريطانيا العظمى حليفة للعراق وشرق الاردن فانه من الطبيعى أن يقتضى هذا التهديد مشاورات بينها وبين حليفتيها وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض . ولقد أثارت

عبارة « بقصد اتخاذ ... » تخاوف احد اعضاء هيئة المفاوضة ظنا منه أن هذه العبارة لا تقرر وجوب التشاور فحسب ولكنها تقرر كذلك فى جميع الحالات وجوب اتخاذ تدابير عقب هذه المشاورة . على ان عبارة « بقصد اتخاذ تدابير » انما تحدد موضوع المشاورة والغرض منها ولكنها لا تعنى أن هناك تدابير يجب حتما اتخاذها على أثر هذه المشاورات فقد تنتهى المشاورة الى انه من المستحسن عدم اتخاذ اى تدبير . وهذا ما قد يحدث اذا ما اجتمع مفوضون بقصد اعادة النظر فى معاهدة او ابرام اتفاق او عند عقد مؤتمر دولي بقصد تسوية مسألة معينة فقد ينتهى الأمر بسبب عدم الاتفاق فى الراى الى عدم اعادة النظر فى المعاهدة او عدم ابرامها او ان تبقى المسألة المطروحة للنظر بغير حل ، فالقول اذن بأن المشاورة تقتضى حتما وبصفة آلية اتخاذ تدابير ، يتنافى مع فكرة التشاور التى تقوم على حرية التقدير

يضاف الى ذلك ان نص الفقرة الثالثة صريح فى هذا الخصوص اذ انه ينص صراحة على أن هذه التدابير يجب اتخاذها « بالاتفاق بينهما فيتعين اذن ان يكون هناك قبول صريح من جانب الحكومة المصرية لكى يكون القرار صحيحا ولكى يمكن تنفيذ اى تدبير . هذا فضلا عن أن التدبير يجب أن يكون معترفا بضرورته ، الأمر الذى من شانه ان يترك للحكومة المصرية حرية التقدير المطلقة وان يسمح لها برفض كل توصية او اقتراح متذرعة فى ذلك بانها لا ترى وجه الضرورة فيه

وهكذا يكون للحكومة المصرية فى جميع مراحل الاجراءات المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة ، الحق فى أن ترفض بمقتضى هذا النص السير فى طريق يحاول الجانب البريطانى أن يدفعها فيه

فمن المتعين اولا ان يكون توجيه الدعوة للجنة المشتركة من الحكومتين معا ، ويجب أن يكون بحث اللجنة على اساس البيانات المقدمة منهما . واذن لا تملك الحكومة البريطانية وحدها أن تطلب الي اللجنة درس احدى المسائل أو تقديم توصيات فى الحالة المنصوص عليها فى المادة الثالثة

وفضلا عن ذلك فان اللجنة عندما تطرح عليها مسألة معينة لا تستطيع أن تقدم بشأنها توصية للحكومتين الا باتفاق رأى المندوبين المصريين والبريطانيين . ولما كان البلدان ممثلين فى اللجنة على قدم المساواة ولكل منهما حقوق متساوية فليس هناك اغلبية تستطيع املاء ارادتها على اقلية . فان لم يتفق مندوبو الدولتين فلا تكون هناك توصيات تقدمها اللجنة الى الحكومتين . وفى اللجنة المشتركة بين كندا والولايات المتحدة والتى اخذت عنها فكرة اللجنة المصرية البريطانية يكون ممثلو هذين البلدين فى اللجنة فريقين مستقلين احدهما كندى والآخر أمريكى ، وتتعين موافقة هذين الفريقين حتى يمكن التقدم بتوصية للحكومتين . ولكل من الحكومتين الموافقة على التوصيات أو مطالبة الحكومة الاخرى بتعديلات أو رفض التوصية ، وهكذا لا يمكن وضع التوصية موضع التنفيذ الا فى الحالة التى تتفق فيها الحكومتان عن طريق تبادل مذكرات فى هذا الخصوص

وستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة المشتركة المصرية والبريطانية . ولما كانت موافقة الحكومة المصرية على هذه اللائحة لازمة فان من حقها أن تطالب عند ذلك بتطبيق القواعد المتقدم ذكرها اذ ان اللجنة الامريكية الكندية هى التى يجب بطبيعة الحال اتخاذها نموذجا للسير عليها

لقد اثيرت المخاوف من ان الفقرة الجديدة للمادة الثانية يمكن أن تتخذها الحكومة البريطانية ذريعة لاعادة قواتها الى البلاد المصرية فى حالة تهديد الامن فى بلد مجاور لمصر

وقد بينا فيما تقدم انه فى هذه الحالة الخاصة كما فى الحالات الاخرى التى يراد فيها انفاذ تدبير معين ، يجوز لمصر فى اثناء المشاورة ان ترفض الاقتراح وان تعارض فى تنفيذه

وفى هذا الخصوص يلاحظ الى جانب ما تقدم أن المادة الثانية انما تتكلم عن عمل action بينما المادة الثالثة تتكلم عن تدابير mesures ويفرق ميثاق الامم المتحدة فى الفصل الخاص بما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم « تفرقة كاملة بين العمل من جهة والتدابير من جهة أخرى » . فالعمل المنصوص عليه فى المادة ٤٢ يشير بنوع خاص الى استعمال القوات المسلحة ويجوز ان يشمل العمل المظاهرات démonstrations . والحصر وغيرها من العمليات التى تنفذ بوساطة هذه القوات العسكرية . اما كلمة التدابير فانها على العكس يراد بها طريقة تدخل مجلس الأمن فى المرحلة الأولى ولا تنطوى على استعمال القوة المسلحة وتدخل فيها محاولة التوفيق والتوسع والتدخل الودى لتسوية الخلاف ثم فيما بعد قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات من اى نوع قطعا كليا أو جزئيا وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . « تراجع المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من الميثاق »

وقد كانت المقترحات البريطانية تتضمن فى المادة الثالثة كلمة « العمل » ولكنى رفضت أن يكون هناك ارتباط ما بين فكرة « العمل » وفكرة « تهديد الامن » . ولذلك اعترضت فى محادثاتى مع مستر بيفن على هذا النص واقترحت أن تستبدل به كلمة « تدبير » ملاحظا أن الأمر يتعلق بتدابير ذات صبغة سياسية واقتصادية ، وقد اقر مستر بيفن وجهة النظر هذه وقبل النص المعدل وفقا لاقتراحى

واخيرا فان اتفاقا كالاتفاق المصرى البريطانى يدخل فى راى هيئة الامم المتحدة فى عداد الاتفاقات الاقليمية وبهذا الوصف يكون لمجلس الامن الاشراف على كل عمل تم أو يراد اتخاذه طبقا لاتفاقات اقليمية « مادة ٥٤ » ، كما انه لا يجوز اتخاذ اى عمل من اعمال القمع تنفيذا لمثل هذه الاتفاقات بدون اذن مجلس الأمن « مادة ٥٣ »

وفى هذا ضمان اضافى لمصر تأمن معه احتمال حصول ضغط من جانب الحكومة البريطانية لحملها على قبول تدابير لا ترضاها كدخول قوات بريطانية أرض مصر فى حالة التهديد بوقوع حرب

فاذا حدث بعد الجلاء ان اعادت بريطانيا العظمى قواتها الى الاراضى المصرية على غير ارادة مصر فانها بذلك تكون معتدية على القانون الدولى اعتداء لايقل خطورة ولا جراءة عن اعتدائها على بلد ليس بينها وبينه أية معاهدة . فقد يكون لها فى هذه الحالة الاخيرة أن تدفع بعدم وجود روابط وان الضرورة الجاتها الى الانفراد فى العمل لتحقيق الدفاع عن نفسها ، بيد أن تصرفها على هذا الوجه مع قيام الاتفاق المصرى البريطانى يعتبر خروجا على صريح النصوص التى وقعتها، الامر الذى يمكن مصر أولا من اعلان أن اتفاق المساعدة المتبادلة يعتبر لاغيا وكأن لم يكن ، وثانيا من أن تطلب الى مجلس الامن ان يتدخل على أساس انتهاك حرمة تعهدات صريحة

المادة السادسة :

سبق أن قبلت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٩ اسوة باغلب البلاد الاخرى المعاملة بمقتضى المادة ٣٦ فقرة ٢ من نظام محكمة العدل الدولية كما قبلت الاختصاص الالزامى لتلك المحكمة فى فض الخلافات ذات الطابع القانونى الوارد ذكرها فى هذه المادة

ولما كانت بريطانيا العظمى قد قبلت هى الاخرى هذا الشرط فلا يكون ثمة مانع من الاشارة الى ذلك فى المعاهدة ما دام ان هذا لا يضيف التزاما جديدا الى النصوص التى سبق أن قبلتهما هيئة المفاوضات المصرية

بروتوكول خاص بالسودان

يتضمن البروتوكول أولا اعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وهذه هى المرة الاولى التى تعترف فيها بريطانيا العظمى اعترافا قاطعا صريحا فى وثيقة دولية

بسيادة مصر على السودان . وهذا الاعتراف من شانه ان يضع حدا نهائيا للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى او ممثلوها فى السودان لكى تضمن لنفسها جزءا من السيادة على السودان بطرق مختلفة كتسميته فى الوثائق الرسمية بالممتلكات الإنجليزية المصرية المشتركة « Condominium anglo-égyptien » تلك التسمية التى تفرض وجود سيادة مشتركة . وقد أوجدت هذه السياسة فكرة خاطئة فى الخارج عن حقوق مصر فى السودان حتى بين ممثلى الحكومات ورجال الفقه ، نذكر منهم على سبيل المثال الفقيه المعروف فوشيل Fauchille فى كتابه المعنون « القانون الدولى العام » فقد ذكر السودان تحت باب عنوانه Copropriété, Condominium, Co-impérium. وهو يتكلم عن السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا العظمى على السودان

ولهذا البروتوكول مزية كبرى وهو انه سيجعل سيادة مصر وحدها على السودان فى نظر جميع الدول امرا لاجدال فيه . وقد يكون لذلك فى المستقبل اهمية كبرى فيما لو طرحت يوما أمام هيئة الامم المتحدة ، مسألة ما تتعلق بالسودان

غير ان اعلان هذه السيادة لقى اعتراضا أساسه ماورد فى البروتوكول خاصا بالسياسة التى سيتبعها المتعاقدان فى السودان والتى نص على أن يكون هدفها الاساسى رفاهية السودانيين واعدادهم الفعلى للحكم الذاتى ومباشرة الحقوق المترتبة على ذلك وهى اختيار نظام الحكم فى السودان فى المستقبل .

ولكى يمكن تفهم مدلول هذا النص يتعين أولا تحديد المعنى المقصود بالحكم الذاتى self-government وهذه العبارة بحسب القانون الدولى لا تعتبر معادلة لكلمة « الاستقلال » ولا لعبارة « حق السيادة » . وقد استعمل ميثاق الامم المتحدة عبارة « الحكم الذاتى » فى الباب الخاص بنظام الوصاية الدولى وذلك عندما تكلم عن التقدم المطرد لسكان البلاد الخاضعة للوصاية الامر الذى عبرت عنه المادة ٧٦ من الميثاق المذكور بالنص الآتى : « Their progressive development towards self-government or independence ».

وترجمته بالفرنسية كالآتى :

« Leur évolution progressive vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'indépendance ».

وعلى هذا لا تفيد عبارة « Self-government » الا الحكم الذاتى الادارى « Autonomie administrative » وذلك بحسب ما انتهى اليه التفسير الرسمى الاخير الصادر عن أكبر هيئة مختصة وهو التفسير الذى أقرته مصر وبريطانيا العظمى ومعهما جميع الدول الموقعة على ميثاق الامم المتحدة . وهذا الحكم الذاتى الادارى يختلف عن الاستقلال « indépendance » الذى عرفه الفقهاء بانه السيادة الداخلية « La souveraineté intérieure »

على ان هذه المسألة لم تثر اى اعتراض فى محادثاتنا بلندن ، فقد فرق كل من الطرفين المصرى والبريطانى بين الحكم الذاتى وبين الاستقلال

لقد بينت فى وضوح فى مناسبات متعددة اننا نرغب فى أن يتولى السودانيون ادارة شؤونهم بانفسهم وانه ليس فى ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان

ولكن مما كان يشغل بال مستر بيفن على الخصوص ، احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى فى بدء المحادثات ان عليه التزامات قبل السودانيين ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل فى المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال وقد نص فى أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطانى على ان أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من ان يختاروا فى المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا تاما وفقا لأحكام ميثاق الاطلنطى . ولكننى حذفت

هذا النص ورفضت رفضا باتا ان ترد فى البروتوكول اية اشارة تفيد التنازل ولو بطريق الفرض عن سيادة مصر على السودان

لقد بينت لمستر بيفن انه لايتصور ان يطالب السودانيون يوما بانفصالهم عن مصر وان هذا على كل حال مجرد فرض قد لايقع الا فى المستقبل البعيد بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته كما أوضحت له من جهة اخرى انه اذا اثيرت هذه المسالة فان مصر على استعداد لحلها مع السودان بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة

غير أن مستر بيفن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد ان يعطي السودانيين تاكيدات عن مصيرهم . لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول اشارة عن النظام المقبل للسودان

ان كلمة نظام « Statut » ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة « Self-government » بل هى كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التى تستعمل فيها ، وتلافيا للعيوب التى قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام « Statut » انتهى الجانب المصرى بعد بحث مختلف الصيغ الى اختيار الصيغة الواردة فى البروتوكول وهى الصيغة التى وافق المستر بيفن فى نهاية الامر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتى الحق للسودانيين فى ان يختاروا نظام الحكم فى المستقبل . واذن فان هذا النص لا يمنح السودانيين بادىء الامر الحكم الذاتى ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم الذاتى وهو حق اختيار نظام سياسى دولى قد يتضمن الانفصال عن مصر بل على العكس ان هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم فى المستقبل انما ياتى كنتيجة تبعية لتطبيق الحكم الذاتى . ولما كان الحكم الذاتى لايعدو ان يكون استقلالا اداريا فان النظام المقبل لايمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتى ولا يمكن ان يكون سوى مجرد نظام ادارى أو استقلال داخلى

هذا الى جانب انه اذا أريد الادعاء بان نظام الحكم المقبل « Statut futur » المنصوص عليه فى البروتوكول هو نظام سياسى دولى فان فى ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه . فان البروتوكول يوضح ان سياسة الحكومتين المتعاقدتين ستجرى فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصرى ، واذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر وعلى ذلك لايمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد وفى ذلك ماينفى حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع رابطة السيادة التى لمصر عليهم

وزيادة على ما تقدم فان الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت ان نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فاذا كان حق اختيار نظام الحكم فى السودان المتفرع عن الحكم الذاتى يشمل حق السودانيين فى الانفصال عن مصر فانه من الواضح ان نظام الاستقلال التام اذا ما اختاره السودانيون يجب ان يتم بدون تدخل مصر لا ان يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين

ومهما يكن وجه التفسير الذى يراد ان يعطى للنصوص الحالية فان سيادة مصر على السودان لايمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل وذلك اما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى أو انفصال بالقوة فترضخ له مصر واما بتنازل اختيارى وذلك فى حالة التسليم جدلا بأن للسودانيين حق اعلان رغبتهم فى الاستقلال على ما فى ذلك من الخروج على احكام البروتوكول

فالواقع انه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال

يضاف الى هذا ان النص على التنازل عن سيادة مصر او انهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه فى بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية

ان احداث مثل هذا التغيير الخطير فى علاقة مصر بالسودان لايمكن أن يتم الا باعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويحوز قبوله ثم يعلن بعد ذلك الى جميع الأمم المتحدة لأن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشيء هذه السيادة

والواقع ان البروتوكول نفسه فيما تضمنته الفقرة الاولى منه ، يفرض على بريطانيا العظمي تغيير النظام الحالى وذلك لا لمصلحة مصر بل لمصلحة السودانيين . واذا كانت سيادة مصر لها صفة الدوام فان النظام الادارى الحالي على عكس ذلك له طابع وقتى ما دام أنه يجب أن يتدرج الى الحكم الذاتى اى استبعاد العناصر غير السودانية تدريجا

وقد نص البروتوكول علاوة على ذلك على ان التغيير فى النظام الحالى يقتضى اشتراك مصر وبريطانيا العظمى والسودانيين انفسهم

وبذلك تكون مصر قد اكتسبت حق الاشتراك فى اعداد الاصلاحات الواجب ادخالها على نظام الحكم فى السودان . وعليها من الآن أن تدرس وان تقترح التعديلات التى تراها ضرورية لتحقيق السياسة التى تعهدت مصر وبريطانيا العظمى بأن تنتهجاها . وسيكون لها أيضا ، قبل اقرار التعديلات المتقدم ذكرها الحق فى ان تبحث وان تتحقق مما اذا كان النظام المقرر باتفاق سنة ١٨٩٩ يحقق بصورة كافية رفاهية السودانيين وهي من الاغراض التى يهدف اليها المتعاقدان ومما اذا كان هذا النظام يصلح أساسا يقام عليه الحكم الذاتى

وستتمكن مصر بما لها من حق التدخل والاشراف من ان تحمى مصالح السودانيين وأن تعمل على تحسين حالهم . وبفضل هذا الحق من جهة وتحللها من جهة أخرى من الاحتلال والنفوذ البريطانيين سيكون فى استطاعتها ان تسترد ولو بعضا على الاقل من سلطانها ونفوذها فى السودان لانها ستباشر نشاطها فى ميدان اهم فى نظر السودانيين من الادارة العادية باعتبار انه سيكون هدفه تحقيق الآمال القومية السودانية وتسوية مستقبل السودان تسوية دائمة

لقد اعترض على البروتوكول انه جاء خلوا من الاشارة الى المفاوضات المقبلة ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن البروتوكول بعد أن اعترف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى قد حدد السياسة المقبلة التى يلتزم المتعاقدان بانتهاجها . وما كادت المحادثات لترمى الى اغراض أخرى سوى تحديد تلك السياسة

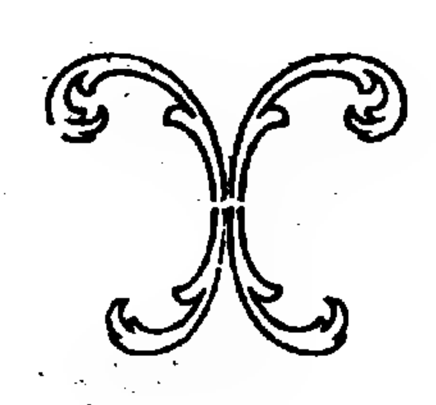
ومؤدى هذه السياسة منح السودانيين الحكم الذاتى وتحديد نظام الحكم المقبل فى السودان . غير ان هذا الامر لايمكن تحقيقه تفصيلا فى الحال بل يقتضى دراسات ومباحثات طويلة اذ الأمر يتعلق بتطور مطرد يستغرق سنوات . وتنفيذ هذه السياسة التى سجل البروتوكول اغراضها نهائيا عمل يحتاج تحقيقه الى وقت طويل بالاتفاق بين الحكومتين وهو يستلزم تبادل وجهات النظر بينهما ومناقشات واعداد البرامج فضلا عن الدخول فى مفاوضات قد يكون لها طابع شبه دائم فى خلال السنوات القادمة

وفى اثناء المحادثات التى جرت فى لندن ، اعرب المستر بيفن عن ميله لانشاء لجنة مشتركة دائمة للسودان تقوم بدراسة وسائل النهوض بالسودانيين

ويصعب من الآن معرفة افضل وسيلة تستطيع بها مصر التدخل فى الشؤون السودانية ، قد يكون فى مصلحتها القيام بدراسات فى السودان اما منفردة او بالاشتراك

مع البريطانيين ، وقد تفضل ان يكون لها فى الخرطوم ممثل سام دائم او مكتب دائم ، وأخيرا قد يكون من الافضل لها أن تعمل عن طريق اللجنة المشتركة التى اقترح المستر بيفن انشاءها ، ومهما يكن الامر فقد يكون من سبق الحوادث بالنسبة لمصر أن ترتبط من الآن فى هذا الخصوص

ويتعلق بالحكومات المصرية القادمة ان تباشر فى يقظة وبالوســــائل التى تراها أكثر ملاءمة ، الحقوق التي تم الاعتراف بها لمصر ومراقبة النظام الحالى والمساهمة فى اعداد نظام الحكم المقبل فى الســودان



محتويات الكتاب

